المطيري : ضرورة تضافر جهود المجتمع لنصرة الشعب الفلسطيني

مجلة العمل العربي

العدد - 112 نوفمبر/ تشرين الثانى 2017

بحضور "إسماعيل" و"أبوالغيط" و16 وزيراً و300 عضو يمثلون أطراف الانتاج الثلاث
افتتحت الدورة 44 لمؤتمر العمل العربي

منظمة العمل العربية

مجلة العمل العربي

العدد (112) نوفمبر/ تشرين الثاني 2017

مجلة فصلية تصدر عن منظمة العمل العربية
وتعنى بقضايا العمل وأصحاب الأعمال
في الوطن العربي

■ رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
فايز علي المطيري

■ أعضاء هيئة التحرير
حمدي أحمد
إلهام غسال
د. حسين عثمان
إسلام سناء

■ محرر المجلة
شيرين محمد صباح

المراسلات :

ترسل الأبحاث والمقالات باسم رئيس التحرير على:
العنوان التالي:
7 ميدان المساحة - الدقي - ص.ب.814 القاهرة
الرمز البريدي 11511 - جمهورية مصر العربية
فاكس: 00202-37484902
هاتف: 00202- 33362719/721/731
موقع المنظمة على شبكة الإنترنت: www.alolabor.org

المقالات والدراسات تعبر عن رأي أصحابها.

التجهيزات الفنية والطباعة
مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع (جمهورية مصر العربية)

المحتويات

الافتتاحية — 3

- بقلم سعادة الأستاذ / فايز علي المطيري
  المدير العام لمنظمة العمل العربية

مؤتمر العمل العربي — 45-4

- الدورة «44» لمؤتمر العمل العربي.

مؤتمر العمل الدولي — 53-46

- الدورة «106» .

أخبار المدير العام — 65-54

- المطيري في العراق .....
- الغازي: يشيد بالجهود التي يبذلها المطيري
- المطيري: الاهتمام بتفتيش العمل في الآونة الأخيرة جاء.....
- المطيري: يلتقي أطراف الإنتاج الثلاثة في الجمهورية الجزائرية.
- منظمة العمل العربية توقع مذكرة تفاهم مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.
- لقاء المطيري مع رايدر على هامش الدورة «106» لمؤتمر العمل الدولي.
- المطيري: يسلط الضوء على قضايا الساعة في اجتماع الخبراء العرب حول التشغيل والبطالة
- المطيري في بيروت، مستقبل العمل أحد هواجس منظمة العمل العربية.
- المطيري يلتقي الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب.

أنشطة منظمة العمل العربية — 81-66

- بمناسبة الاحتفال بيوم العمال العالمي ....
- منظمة العمل العربية تبادر بعقد دورتين على أرض العراق.
- تفتيش العمل: أداة للتطبيق الجيد للقانون وتطويره.
- معايير العمل العمود الفقري لأنشطة منظمة العمل العربية.
- أسواق العمل في الدول العربية تحليل للحاضر واستشراف للمستقبل.
- ثلاثة إصدارات حديثة باللغة العربية ... بمناسبة اليوم العالمي للصحة والسلامة المهنية .
- المؤتمر الدولي الحادي والعشرون للصحة والسلامة في العمل.

أخبار في عالم العمل — 97-82

- وزراء الاقتصاد العرب: يطالبون بضرورة استمرار تقديم الدعم لأهالي القدس.
- دولة الإمارات: تحتفل بيوم المرأة الإماراتية.
- الجامعة العربية تدعو لتكثيف الجهود للقضاء على الإرهاب.
- مؤسسة التدريب المهني في المملكة الأردنية الهاشمية تطبق مشروعاً للتدريب المهني الإلكتروني.
- أبوشهلا: يبحث سبل التعاون مع المؤسسة الألمانية للتعاون.
- سعفان: انخفاض البطالة يؤكد أننا على الطريق الصحيح.
- معالي السيد محمد يتيم: يتعهد بتوسيع التغطية الاجتماعية.
- وزارة العمل في المملكة العربية السعودية تستحدث «9» أنشطة اقتصادية.
- اتحاد عمال مصر: يطلق ملتقى للمرأة العاملة.....
- اتحاد الصناعات المصرية: ينظم ورشة عمل بعنوان «اعرف حقك».
- المنظمة العربية للتنمية الإدارية: تدشن الشبكة العربية للتواصل...
- الاتحاد الحر: يدشن حملة توعية بمخاطر العمل في الأماكن المكشوفة.
- مذكرة تفاهم بين الأمانة العامة والمجلس الدولي للغة العربية.

دراسات متخصصة — 119-98

- الإدارة السليمة للنفايات الإلكترونية والكهربائية.
- الصعوبات التي تواجه تفتيش العمل في الدول العربية .....

الافتتاحية

بقلم:
فايز علي المطيري
المدير العام لمنظمة العمل العربية

تعداد (صفر) حوادث وإصابات العمل والأمراض المهنية؛ كيف يمكن أن يتحول من رؤية إلى واقع؟

تحسين شروط وظروف العمل والنهوض بمستوى الصحة والسلامة المهنية على المستوى العربي، هو أحد الأهداف الأساسية لمنظمة العمل العربية

نلتزم بالعمل على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030

مسؤوليتنا دعم أطراف الإنتاج الثلاث في الدول العربية في بناء قدرات الكوادر العاملة والداخلين الجدد إلى سوق العمل

يتجه العالم اليوم إلى البحث عن السبل الكفيلة بتخفيض حوادث وإصابات العمل للحفاظ على العنصر البشري،طاقة الإنتاج وعماد اقتصاد الدول؛ بهدف الوصول إلى تعداد (صفر) حوادث وإصابات مهنية، فهل يمكننا أن تحول هذه الرؤية إلى واقع؟.

إن التطورات السريعة التي يشهدها عالم العمل في مختلف القطاعات مع بداية الألفية الثالثة والثورة الصناعية الرابعة، أدت إلى تحولات غير مسبوقة نتيجة الموجات المتسارعة للتطور التكنولوجي، ودخول أنماط تشغيل حديثة مما ترتب عليه حدوث تغييرات جذرية في طبيعة العمل ترافقت بأخطار جديدة تهدد صحة وسلامة العاملين أو تجعلهم خارج خارطة التغطية التأمينية.

وبما أن تحسين شروط وظروف العمل والنهوض بمستوى الصحة والسلامة المهنية على المستوى العربي، هو أحد الأهداف الأساسية لمنظمة العمل العربية، أولت المنظمة منذ نشأتها اهتماماً بالغاً بصحة وسلامة الطبقة العاملة فكان للمنظمة دور هام في مجال التشريعات والمعايير الخاصة بالصحة والسلامة المهنية، حيث أصدرت 19 اتفاقية عمل عربية تضمنت العديد من البنود ذات الصلة، وأفردت لها الاتفاقية رقم 7 والتوصية رقم 1 لعام 1977 والتي تعتبر حتى الآن مرجعاً هاماً لتحديث وتطوير تشريعات الصحة والسلامة المهنية في الدول العربية،

ومن منطلق التزامنا بالعمل على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 التي تعني بها منظمتنا، ومنها الهدف الثامن لتوفير العمل الكريم واللائق وتحقيق النمو الاقتصادي، والذي يتجسد هنا في أهمية البعد الاقتصادي والاجتماعي والإنساني لحوادث وإصابات العمل والأمراض المهنية على العامل والأسرة والمجتمع ككل، حاولت أن ألفت النظر إلى جسامة التحديات التي تواجهها دولنا العربية في جمع معلومات وبيانات دقيقة وموثوقة عن حوادث العمل والإصابات المهنية، والتي ستنعكس إيجاباً في تخفيض معدل تكرار الحوادث والإصابات المهنية. وبهدف إلقاء الضوء على أهمية هذا الموضوع، نشرت المنظمة العديد من الأدلة المتخصصة باللغة العربية ووضعتها في متناول أطراف الإنتاج الثلاث وأصحاب القرار وواضعي السياسات وكافة الفئات العمالية من مختلف القطاعات.

هذا وحرصنا على توفير الدعم الفني والمشاركة في تنظيم عدة أنشطة عربية تستهدف تطوير الأنظمة الوطنية للتسجيل والإبلاغ وجمع البيانات حول حوادث وإصابات العمل وتحليلها للتمكن من إيجاد مؤشرات قياس معتمدة تساعد في تقدير التطور الحاصل وتقييم نجاعة السياسات المتبعة، بهدف إدخال التعديلات اللازمة لتصحيح المسار، للوصول إلى غايتنا في إيجاد مكان عمل آمن وصحي خالٍ من الحوادث والإصابات المهنية.

وهنا نجد أنه من مسؤوليتنا دعم أطراف الإنتاج الثلاث في الدول العربية في بناء قدرات الكوادر العاملة والداخلين الجدد إلى سوق العمل وتطوير خبراتهم وتمكينهم وفق احتياجات واقع ومستقبل أسواق العمل؛ وتدريبهم وإعداد عناصر كفوءة من خلال برامج تأهيلية بإشراف خبراء عرب متخصصين، تستهدف مفتشي ومشرفي الصحة والسلامة المهنية والمهتمين في قطاعات العمل المختلفة؛ آملين أن نصل معاً وفي وقت قريب إلى تعداد «صفر» في حوادث وإصابات العمل في الدول العربية.

قبيل انطلاق الدورة "44" لمؤتمر العمل العربي
المطيري "يعقد مؤتمراً صحفياً"
التدريب المهني أحد أهم مواضيع الدورة "44" لمؤتمر العمل العربي
البنود الفنية تناقش الموضوعات الهامة

دعا سعادة الأستاذ/ **فايز المطيري** – المدير العام لمنظمة العمل العربية إلى عقد مؤتمر صحفي، للسادة ممثلي وسائل الإعلام ومندوبي وكالات الأنباء المحلية والعربية والأجنبية بهدف تسليط الضوء على البنود الهامة للمؤتمر خاصة تقرير المدير العام والذي جاء تحت عنوان "**التدريب المهني ركيزة أساسية لاستراتيجيات التنمية المستدامة 2030 في الوطن العربي**" وكذلك البنود الفنية والتقارير المدرجة في جدول أعمال الدورة.

وعقد المؤتمر الصحفي يوم الخميس الموافق 6 إبريل/ نيسان 2017 في تمام الساعة العاشرة صباحاً في مقر منظمة العمل العربية .

نسعى جاهدين بإمكانياتنا المتاحة لتقديم كل عون للمواطن العربي

في بداية اللقاء، رحب سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية بالحضورالكرام ، معلناً أن المؤتمر سيناقش القضايا الملحة التي تحتاج إلى تقديم رؤية متخصصة، تساير التوجهات العالمية، لتنفيذ برامج وخطة أهداف التنمية المستدامة 2030، والتي تم اعتمادها في كانون الأول الماضي.

وتابع قائلاً: "في ظل التحديات الراهنة التي تواجه منطقتنا العربية نسعى جاهدين لتقديم كل عون للمواطن العربي الذي يعاني من تداعيات هذه المرحلة الحرجة على مختلف الأصعدة، الأمر الذي أملي علينا أن يتمحور تقرير المدير العام لهذه الدورة حول التدريب المهني الذي نأمل من خلاله أن نعيد الأمل في تنمية قدرات الموارد البشرية العربية من خلال التركيز على التدريب الجيد والتسلح بالمهارات والكفاءة اللازمة التي تؤهل للدخول لأسواق العمل العربية".

ندعم ريادة الأعمال ونعزز دور المرأة

كما أشار "**المطيري**"، إلى أن المؤتمر سيناقش بندين فنيين الأول: حول "**ريادة الأعمال**

ودورها في التنمية والنهوض بالتشغيل"، الذي يُعد من موضوعات الساعة المرتبطة بريادة الأعمال، وترسيخ قيمة ثقافة العمل، وتدعيم روح الابتكار والتجديد لدى الشباب العربي.

وعن البند الثاني، أوضح أنه بعنوان "**تعزيز دور المرأة العربية في تنفيذ برامج التنمية المستدامة**" والذي يستهدف الاستثمار في قدرات المرأة، وإعطاءها فرصاً متساوية في العمل، لتمكينها من الإسهام في برامج النمو الاقتصادي، ذات العلاقة ببرامج التنمية المستدامة.

وأضاف أن عددًا من البنود ستناقش ضمن أعمال المؤتمر والتي تقدم تقريرًا واضحاً عن التقدم المحرز في العقد العربي للتشغيل واللجان النظامية

للمنظمة، المعنية بالحريات النقابية، والخبراء القانونيين وشؤون عمل المرأة العربية، وعلى صعيد توحيد الرؤى العربية يناقش المؤتمر مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي المقترحة «للدورة 106 لمؤتمر العمل الدولي».

كما أعلن سعادته أن الجلسة الافتتاحية للمؤتمر **ستشهد إطلاق الإصدارة الإلكترونية الأولى للشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل**، لاعتمادها من قبل الدول العربية الأعضاء، خاصة أن هذه الإصدارة تنتهج أسلوبًا متطورًا يعتمد على منهجية البيانات الضخمة (Big Data)، في تطوير آليات نقل وتبادل البيانات، والإحصاءات والمعلومات بين الدول.

وأعرب "**المطيري**" عن أمله بأن يصدر عن المؤتمر في ختام أعماله نتائج وقرارات تثري الجهود المبذولة، لخدمة أهداف ومتطلبات أطراف الإنتاج في الوطن العربي ولصالح الطبقة العاملة العربية تحقيقًا لأهداف المنظمة الواردة في الميثاق العربي للعمل ودستورها.

تجهيزات من داخل القاعات
قبل ساعات من افتتاح أعمال المؤتمر

استقبال أصحاب المعالي والس

ـــــادة رؤســـاء وأعضاء الوفـود

المشاركون في الدورة "44" لمؤتمر العمل العربي يستنكرون الحادثين الإرهابيين على كنيستي طنطا والعطارين

"16" وزيراً و"300" عضو يمثلون أطراف الإنتاج في الدول العربية ولفيف من رؤساء المجالس الاقتصادية والاجتماعية والشخصيات الفاعلة يشهدون افتتاح أعمال الدورة "44" لمؤتمر العمل العربي

برعاية كريمة من فخامة الرئيس **عبد الفتاح السيسي** رئيس جمهورية مصر العربية وبحضور السيد المهندس / **شريف إسماعيل** رئيس مجلس الوزراء ممثلاً عن راعي المؤتمر، ومعالي السيد **أحمد أبو الغيط** الأمين العام لجامعة الدول العربية، افتتحت أعمال الدورة الرابعة والأربعين لمؤتمر العمل العربي في القاهرة خلال الفترة من 9 – 16 إبريل / نيسان 2017 .

شارك في أعمال المؤتمر ستة عشر وزيرًا وثلاثمائة عضو يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة من (21) دولة عضوًا في منظمة العمل العربية بالإضافة إلى مشاركة ممثلي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وممثلي المنظمات والاتحادات العربية والإقليمية والدولية ولفيف من رؤساء المجالس الاقتصادية والاجتماعية والشخصيات الفاعلة الاقتصادية والاجتماعية.

حضر الجلسة الافتتاحية للمؤتمر عدد من معالي السادة الوزراء في جمهورية مصر العربية وسعادة السفراء ومندوبي الدول العربية لدى جامعة الدول العربية وعدد من الشخصيات العامة.

الجفالي النعيمي : مؤتمر العمل العربي أوسع منبر للحوار الاجتماعي في الوطن العربي

ألقى معالي الدكتور / **عيسى بن سعد الجفالي النعيمي**- رئيس مجلس إدارة منظمة العمل العربية وزير التنمية الإدارية والعمل والشئون

الاجتماعية بدولة قطر كلمة عبر فيها عن شكره وتقديره لجمهورية مصر العربية الشقيقة لرعايتها الدورة "44" لمؤتمر العمل العربي مُرحباً بأصحاب المعالي السادة الوزراء والسادة رؤساء وأعضاء الوفود وممثلي المنظمات والهيئات والاتحادات ، متمنياً للجميع طيب الإقامة والنجاح للمؤتمر، الذي يعد أوسع منبر للحوار الاجتماعي في الوطن العربي.

كما أعرب عن شكره وتقديره لسعادة الأستاذ / **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية على الجهود المتميزة التي بذلها مع العاملين في المنظمة خلال دورتي مجلس إدارة المنظمة اللتين تشرف برؤسهما والشكر موصول لأعضاء مجلس الإدارة على تعاونهم المثمر وإسهاماتهم في إنجاح أعماله .

وقد أشار في كلمته إلى أن انعقاد المؤتمر يأتي في ظل متغيرات دولية وإقليمية تفرض تحديات من صميم عمل منظمة العمل العربية الأمر الذي يستلزم تعزيز التعاون العربي المشترك ومد مجالاته وآفاقه لمجابهة هذه التحديات والتغلب عليها في إطار الحوار بين الشركاء الاجتماعيين على مستوى الوطن العربي . كما استعرض معاليه خلال كلمته نشاط مجلس الإدارة خلال دورتي انعقاده "85" و "86" اللتين تميزتا بمناقشة العديد من الموضوعات، النظامية والمالية والإدارية وتقارير اللجان المختلفة، بالإضافة إلى تقرير حول أوضاع عمال وشعب فلسطين في الأراضي العربية المحتلة ، مؤكداً على إدانة المجلس للاعتداءات الصارخة للاحتلال الإسرائيلي التي تعد خرقاً للقانون الدولي .

المطيري في كلمته الافتتاحية: التنمية المستدامة التي نسعى إليها لن تكون مستدامة إن لم يقطف كل مواطن عربي ثمارها ولو بعد حين

"مصر الحاضرة دائماً في قلوبنا جميعاً، هذا البلد الغالي الذي نستنشق فيه عبق التاريخ المشرق والحاضر المزهر ونسائم المستقبل الواعد" بهذه الكلمات المعبرة ، بدأ سعادة السيد / **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية كلمته رافعاً أسمى عبارات الشكر والتقدير لفخامة الرئيس / **عبد الفتاح السيسي** رئيس جمهورية مصر العربية راعي المؤتمر، مقدراً عالياً حضور رئيس مجلس الوزراء السيد المهندس **شريف إسماعيل** الذي يؤكد على حرص مصر وقيادتها الحكيمة على تعزيز دورها القومي في دعم مسيرة العمل العربي المشترك، كما رحب سعادته بالسادة أصحاب المعالي ورؤساء وأعضاء الوفود المشاركين في أعمال المؤتمر .

كما أكد سعادته على استكماله للجهود المبذولة منذ توليه مهام منصبه الخاصة بتطوير عمل المنظمة ورفع أدائها بالرغم من التحديات الراهنة وشح الموارد لتواكب عالم العمل سريع التغير والتطور التكنولوجي والثورة المعلوماتية الرقمية ، فأشار إلى إنجاز **"الإصدارة الإلكترونية الأولى للشبكة العربية لمعلومات**

أسواق العمل خدمة لأطراف الإنتاج الثلاثة "، متطلعاً إلى دعم الشبكة لتكون البوابة المعلوماتية الأوسع عربياً لرصد وإدراك وتقييم ونشر المعلومات الموثقة عن واقع أسواق العمل العربية لتحقيق مستقبل عمل عربي مستدام مؤكداً على أن التنمية المستدامة التي نسعى إليها لن تكون مستدامة إن لم يقطف كل مواطن عربي ثمارها ولو بعد حين .

وفي ختام كلمته طالب سعادة السيد **فايز المطيري** أطراف الإنتاج في الدول العربية بتوفير الدعم اللازم للشعب الفلسطيني لتعزيز صموده لاسترداد أبسط حقوقه الإنسانية في حياة كريمة تليق بتضحياته ودعم آماله باعتراف جميع دول العالم بدولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف.

الصبيح : القضية الفلسطينية تبقى في وجداننا جميعاً

وجهت معالي السيدة / **هند صبيح براك الصبيح** رئيس المؤتمر في بداية كلمتها الشكر والتقدير لفخامة الرئيس/ **عبد الفتاح السيسي-** رئيس جمهورية مصر العربية على رعايته لأعمال المؤتمر مشيدة بالدور المحوري الرائد لجمهورية مصر العربية لتعزيز العمل العربي المشترك مؤكدة على أهمية الدور الذي يلعبه المؤتمر باعتباره أكبر منبر للحوار بين أطراف الإنتاج الثلاثة حكومات وأصحاب أعمال وعمال على مستوى الوطن العربي، وأن المشاركين في المؤتمر مسؤولون بشكل مباشر عن تطوير مؤسساتنا الإنتاجية العربية وتطبيق معايير الجودة وتهيئة الأيدي العاملة العربية وتدريبها؛ حتى تكون قادرة على إنتاج عربي متميز قادر على المنافسة في الأسواق العربية والدولية . وشددت معالي الوزيرة على أهمية المهام والأهداف التي تضطلع بها منظمة العمل العربية، وفقًا لما ورد في دستورها وخاصة في إطار تحسين ظروف وشروط العمل وتفعيل دور الحوار الاجتماعي على كافة مستوياته، والتي تعد من أهم وأدق المهام القومية التي يزداد الاحتياج إليها في منطقتنا العربية يومًا بعد يوم ، وأشارت إلى أن خصوصية هذا الاحتياج تزداد في ظل التحديات الراهنة التي تمر بها العديد من بلداننا العربية، والتي أثرت على مستويات التشغيل، ومعدلات البطالة وتناقص الاستثمار، والسياحة، والعجز في الميزان التجاري، الأمر الذي أثر سلبيًا على تحقيق التنمية المنشودة.

وأشادت بالاختيار الموفق لتقرير هذا العام حول «**التدريب المهني ركيزة أساسية لاستراتيجيات التنمية المستدامة 2030 في الوطن العربي**»، مشيرة إلى أن طرح هذا الموضوع يتسق مع الدعوة إلى دعم منظومة التدريب في الدول العربية لاسيما أن التدريب المهني هو أحد المشاريع الرئيسية للبرنامج العربي المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة الذي أقرته القمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت لعام 2009 .

أكدت "**الصبيح**" في ختام كلمتها: «القضية الفلسطينية تبقى في وجداننا جميعًا، وفي وجدان كل عربي، ونحيي الشعب الفلسطيني الباسل على تضحياته المشهودة» مطالبة الجميع بتقديم الدعم الفاعل للشعب الفلسطيني لمواجهة قوى

البغي والاستعمار لتعزيز قدرات سوق العمل الفلسطيني.

(أبو الغيط) يطالب بتوفير عدد هائل من فرص العمل للشباب حتى لا يتحول إلى عبء كبير

وجه معالي السيد/ **أحمد أبو الغيط**– الأمين العام لجامعة الدول العربية التحية والتقدير للجهات المنظمة للمؤتمر وأطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي على جهودهم المقدرة لمناقشة التحديات التي تمر بها المنطقة العربية ، متمنياً أن يصدر عن المؤتمر توصيات وقرارات تعزز العمل العربي المشترك للعبور إلى غدٍ أفضل لتوفير التقدم والاستقرار والسلم الاجتماعي للشعوب العربية.

كما أشار إلى أن الزيادة السكانية في الوطن العربي تُعد من التحديات التي تتطلب توفير عدد هائل من فرص العمل لتغطية احتياجات الشباب الذي يشكل أغلبية الوطن العربي، مطالباً باستغلال طاقاته حتى لا يتحول إلى عبء كبير .

وطالب أبو الغيط ، بضرورة تحقيق ثورة في النظم التعليمية وإنتاج جيل قادر على التفكير والإبداع ولديه القدرة على العمل الجماعي وهو ما يسهم في حل مشاكل البطالة والفقر ويعمل على تحقيق التنمية المستدامة مناشداً بضرورة إعطاء الأولويات للمشروعات العربية المشتركة ودعم القطاع الخاص لمواجهة أزمة البطالة في الوطن العربي .

كما أشاد الأمين العام لجامعة الدول العربية في ختام كلمته بالدور الذي تلعبه منظمة العمل العربية نحو تسليط الضوء على قضايا التشغيل والبطالة في البلدان العربية والذي يحظى باهتمام بالغ من قبل صناع القرار والمهتمين والباحثين في منطقتنا.

وبناءً على قرارات القمة الأخيرة ناشد الأمين العام بإعطاء الأولوية للاستثمارات العربية المشتركة وإفساح المزيد من الفرص للقطاع الخاص والمجتمع المدني للمشاركة في عملية النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

شريف إسماعيل : الدعوة لوضع استراتيجية تنموية عربية لمجابهة التحديات الكبرى التي تواجه الشباب العربي

نقل السيد المهندس/ **شريف إسماعيل**– رئيس مجلس وزراء جمهورية مصر العربية في بداية كلمته التي ألقاها في افتتاح الدورة "44" لمؤتمر العمل العربي تحيات فخامة الرئيس/ **عبد الفتاح السيسي**- رئيس جمهورية مصر العربية متمنياً للمؤتمر النجاح والتوفيق وأن تسفر المناقشات عن الحلول الفعالة للتحديات التي تواجه شعوبنا العربية بصفة عامة وتواجه العمال بصفة خاصة، والتي أصبحت تتطلب حلولاً سريعة وفعالة مؤكداً على ثقته بقدرة المؤتمر في ظل الإدارة الحكيمة لمنظمة العمل العربية على مواجهة تلك التحديات والنهوض بالعمالة العربية إلى مستويات قادرة على المنافسة والعمل على رفعة شأن

أوطاننا العربية لتحقيق استقرار شعوبنا.

كما استعرض السيد **رئيس الوزراء** التطوير الذي تقوم به مصر في مجالات العمل والعمال ومن أهم مظاهرها قانون العمل الجديد والنهوض بمنظومة التدريب وإعادة النظر في المناهج التعليمية، وتعزيز بيئة الإبداع والابتكار وريادة الأعمال حيث تأتي هذه الجهود ضمن البرنامج المتكامل للإصلاح الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي تشهده مصر.

وفي الختام دعا السيد رئيس الوزراء إلى وضع استراتيجية تنموية عربية لمجابهة التحديات الكبرى التي تواجه الشباب العربي

استنكر معالي السادة وزراء العمل وممثلو منظمات أصحاب الأعمال والعمال الأعضاء في منظمة العمل العربية، وسعادة السيد/ فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية والمشاركون في الدورة "44" لمؤتمر العمل العربي الحادثين الإرهابيين الغاشمين: الأول الذي وقع في كنيسة طنطا بمحافظة الغربية والثاني الذي في الكنيسة المرقسية بحي العطارين بالإسكندرية مطالبين بالوقوف في وجه الإرهاب الأسود ، سائلين المولى عز وجل أن ينعم على الوطن العربي بنعمة الأمن والاستقرار.

إطلاق الإصدارة الإلكترونية الأولى للشبكة العربية في فيلم قصير

شهد افتتاح الدورة "44" لمؤتمر العمل العربي عرضاً لفيلم قصير عن إطلاق الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل، لإتاحة بيانات وإحصاءات موحدة وربط الأجهزة العربية في نظام معلوماتي موحد، وتقليص الفجوة الرقمية بين البلدان، مما يساعد في خفض معدلات البطالة والقضاء على الفقر.

الرؤية والأهداف

نظام معلوماتي موحد وجامع لكافة معلومات أسواق العمل العربية، داعم لصياغة السياسات العربية المعنية بإدارة وتنسيق أسواق العمل العربية، يهدف إلى توفير الأدلة المعلوماتية من إحصاءات ومعلومات تحقق الإلمام الشامل بكافة قضايا وأبعاد أسواق العمل العربية، لخدمة صناع القرار وأطراف الإنتاج وكافة المعنيين بأسواق العمل العربية، إضافة إلى دعم أنشطة التوظيف والتدريب في الوطن العربي عبر توصيف دقيق وواضح عن التخصصات والمهارات المطلوبة من خلال التدريب والتوظيف عن بعد.

مكونات نظام الشبكة

توفر الشبكة إحصاءات ومعلومات عن القوى العاملة الوطنية والوافدة، وعن التعليم والتدريب ما قبل الجامعي، مع التركيز على إحصاءات التعليم والتدريب الفني والمهني، والتعليم العالي والأنشطة الاقتصادية والإنتاجية والخدمية، كما تتيح معلومات عن الاستراتيجيات والقرارات ذات الصلة بأبعاد وموضوعات أسواق العمل الوطنية والعربية، بالإضافة إلى الدراسات والأبحاث والتقارير الصادرة عن المنظمات الرسمية الوطنية والإقليمية والدولية، والمؤسسات البحثية، إلى جانب أدلة ومنهجيات تطوير منظومة الإحصاءات الرسمية المعنية بأسواق العمل العربية، كما أفردت الشبكة مكوناً خاصاً بدليل الخبراء العرب العاملين في كافة الاختصاصات ذات الصلة ومن خلال قسمين أساسيين تقدم الشبكة أنشطة وخدمات التدريب والتوظيف عن بعد مما يمنحها قيمة مضافة.

مرحلة إطلاق الإصدارة الإلكترونية الأولى ومتطلباتها

تهدف هذه المرحلة إلى تحليل وتصميم البنية التحتية لنظام المعلومات الموحد لأسواق العمل بعد بناء ونشر المرحلة الأولى التي تتطلب من الشركاء في الدول العربية الأعضاء تغذية النظام بالإحصاءات والمعلومات المعتمدة وضبطها بشكل يتفق والمنظور العربي الموحد بالإضافة إلى إمكانية استخدام الإمكانيات التحليلية المحددة التي توفرها الإصدارة.

منهجية العمل خلال هذه المرحلة

تغذية قواعد البيانات الإحصائية الداعمة لأبعاد نظام معلومات سوق العمل- توفير المؤشرات والإحصاءات أو بنائها لاستكمال المرحلة الأولى إنهاء البنية التكنولوجية الحاضنة للنظام والتي توفر آليات التكامل والربط مع الشركاء في الوطن العربي.

قدم سعادة الأستاذ/ **فايز علي المطيري**– المدير العام لمنظمة العمل العربية **درع المنظمة** للسيد المهندس / **شريف إسماعيل**– رئيس مجلس الوزراء ممثل راعي المؤتمر، كما قام سيادته بتسليم المدير العام لمنظمة العمل العربية"**دليل التصنيف المهني المصري لعام** 2017"

هيئة رئاسة المؤتمر

معالي السيدة / هند صبيح براك الصبيح
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير دولة للشؤون الاقتصادية بدولة الكويت
رئيس المؤتمر

معالي السيد / مأمون أبو شهلا
وزير العمل- دولة فلسطين
نائب رئيس المؤتمر لفريق الحكومات

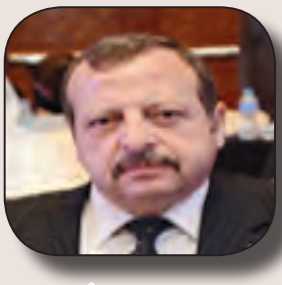

سعادة السيد / عدنان أبو الراغب
رئيس غرفة صناعة الأردن
المملكة الأردنية الهاشمية
نائب رئيس المؤتمر لأصحاب الأعمال

السيد / جبالي محمد جبالي
الاتحاد العام لنقابات عمال مصر
جمهورية مصر العربية
نائب رئيس المؤتمر لفريق العمال

تشكيل الفرق الثلاثة عن فريق الحكومات

معالي السيد / على ظاهر الغزاوي
المملكة الأردنية الهاشمية
رئيس الفريق

معالي السيدة / سميرة خميس
الجمهورية اليمنية
نائب رئيس الفريق

عن فريق أصحاب الأعمال

سعادة السيد / خليفة خميس مطر
دولة الإمارات العربية المتحدة
رئيس الفريق

السيدة / نرجس لوباريس
المملكة المغربية
نائب رئيس الفريق

عن فريق العمال

المهندس / يوسف على عبد الكريم
جمهورية السودان
رئيس الفريق

السيد / حيدر إبراهيم
دولة فلسطين
نائب رئيس الفريق

الجلسة العامة الثانية للمؤتمر

شهـــدت توقيع اتفاقية بين منظمة العمل العربية واتحاد الغرف العربية

وقعت منظمة العمل العربية واتحاد الغرف العربية مذكرة تفاهم تسري لمدة 4 سنوات، اتفق فيها الطرفان على التنسيق والتشاور في كافة القضايا ذات الاهتمام المشترك وتحديد آليات عمل لتنفيذ التعاون وتبادل المعلومات والوثائق والإحصاءات والبيانات الخاصة بحركة سوق العمل، وفرص الاستثمار والاستفادة المثلى من الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل.

كما تضمنت المذكرة المحاور ذات الأولوية على أجندة الأنشطة المزمع تنفيذها حول دور منظمات أصحاب الأعمال للنهوض في مجالات التشغيل والتنمية المستدامة 2030 والصناعات الصغرى والحرف التقليدية للحد من البطالة والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتشجيع الاستثمار وتطوير وسائل وأساليب التدريب المهني والتعليم التقني لتتوافق مع التطور التكنولوجي واحتياجات أسواق العمل.

وتمتد إلى تطوير الإحصاءات والبيانات ودعم مراكز الإحصاءات الوطنية والقومية وفي مقدمتها الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل العربية.

كما تم تحديد الالتزامات المتبادلة على كل طرف في تنفيذ تلك الأنشطة.

وقّع مذكرة التفاهم عن منظمة العمل العربية سعادة الأستاذ فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية وعن اتحاد الغرف العربية السيد شاهين على شاهين الأمين العام للاتحاد بالوكالة

جلسة خاصة للإصدارة الإلكترونية الأولى للشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل

استعرضت الجلسة الخاصة بالإصدارة الإلكترونية الأولى شرحاً مفصلاً حول مشروع الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل التي بنيت على مبدأين:

الأول: معني بالمحتوى المعلوماتي المكون للشبكة من قوانين وقرارات وتجارب ناجحة **والثاني:** يضم كل المعلومات الكمية والوصفية التي تساعد متخذي القرار وأطراف الإنتاج ومنظمات المجتمع المدني على وضع سياسات واستراتيجيات عامة وقطاعية وبرامج لتنظيم أسواق العمل.

ويعتبر التوظيف عن بُعد أحد أهم القوائم المتاحة على الشبكة وهو في هذه الإصدارة يضم "100" شركة عربية ويرصد الوظائف الخالية بها بشكل مستمر، حتى يتمكن الشباب العربي من الدخول على الموقع الخاص بتلك الشركات من خلال الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل التي تطلقها المنظمة للتواصل مع صاحب العمل بشكل مباشر والتقدم إلى الوظيفة.

أوضح الدكتور/ **محمد رمضان** الخبير المختص بمشروع الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل العربية على أن الشبكة هي قاعدة بيانات معلوماتية للخبراء العرب العاملين في مجال أسواق العمل للإلمام بكل ما هو جديد في سوق العمل، وكذلك الدراسات وأرشيف الأخبار والأحداث والجوانب المعنية بأسواق العمل العربية وأن الهدف الرئيسي هو توفير الأدلة المعلوماتية من إحصاءات ومعلومات تحقق الإلمام الشامل بكافة قضايا وأبعاد سوق العمل العربي، وحددت عدداً من الأهداف الفرعية منها ربط أسواق العمل العربية ودعم الأنشطة الاستثمارية بأسواق العمل العربية ودعم أنشطة وخدمات التدريب والتعليم في الوطن العربي؛ عبر توفير توصيف دقيق وواضح عن التخصصات والمهارات المطلوبة مؤكداً على أن مرحلة تفعيل نظام دعم القرار

العربي لمعلومات سوق العمل يهدف إلى رفع كفاءة وفاعلية منظومة التقارير والمؤشرات الصادرة عن النظام بالشكل الذي يسمح لمتخذي القرار العربي ببناء وتنسيق السياسات العربية.

هذا وستقوم المنظمة بنشر الإصدارة الإلكترونية الأولى بعد اعتماد البيانات والإحصاءات الواردة على موقع الشبكة وتوقيع بروتوكولات تعاون ثنائية معتمدة مع الفريق الوطني للدولة والذي يضم الحكومات ومنظمات أصحاب الأعمال والاتحادات العمالية والأجهزة الإحصائية، كما ستوزع المنظمة الدليل العربي الموحد لإحصاءات سوق العمل المنسجم مع معايير العمل الدولية بهدف توحيد المفاهيم المستخدمة في قاعدة البيانات المركزية ليكون هناك تناغم واتساق بين الدول عربياً ودولياً.

المطيري في الجلسة الخاصة بالشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل: "نحن لا نملك عصاً سحرية ولا نفرض رأياً إنما نجتهد ونعمل بإخلاص ونضع بين أيديكم مشروعاً لاعتماده"

إليكم نص الكلمة

أولاً في البداية أرحب بمعالي أصحاب المعالي السادة الوزراء والمشاركين اليوم بهذه الإطلاقة أو العرض الموجود وهذا الحضور الطيب والكريم من خلال مؤتمر العمل العربي في دورته (44)، كما أقدم الشكر للدكتور **محمد رمضان** باسم منظمة العمل العربية على الجهد الذي تقوم به أنت والجنود المجهولون معك من فريق العمل في المنظمة، وهذا واجبهم وعملهم نحن حرصنا اليوم لنجعل هذا اللقاء من خلال مؤتمر العمل العربي حتى نستمع لكل الملاحظات،

وإني أركز على جملة أنت قلتها من خلال حديثك «بأنها لم تطلق فعلياً» على المواقع أو لم يحدث تواصل من خلال المتابعين لهذه الشبكة، وحاولنا أخذ كل الملاحظات التي سمعناها اليوم كلها بالكامل وهي ملاحظات جيدة نحترم طبعاً الشخصية والشخصية الاعتبارية لكل دولة لأن هناك أجهزة إحصائية خاصة بالدول معنية بمواطنيها، الأمر الآخر طبعاً إننا نستند لثلاثية الأطراف في كل الوطن العربي ونحن ندافع عنهم من خلال الاتحادات العمالية من خلال ارتباطه مع وزارات العمل في الدول العربية من خلال أرباب العمل لنكون الثلاثية الحقيقية في وطننا العربي؛ لإيجاد فرص عمل ونحن دائماً نقولها أمام الملأ: **لا نملك العصا السحرية** ولكن نحن نجتهد ونعمل ليرى هذا العمل النور، وممكن أن يأتي من بعدي من يكمل هذه المسيرة.

هذه أهداف منظمة العمل العربية منذ نشأتها في عام 1965 الآن نحن في عامها (52) الشفافية موجودة لدينا ونحترم خصوصية كل بلد والتركيبة الثلاثية في كل بلد وأنا أؤكد لكل الحاضرين بأن كل ملاحظة أتت من إعلامي أو صحفي أو من الحاضرين ستؤخذ بعين الاعتبار وهذا يؤكد مصداقيتنا بأن الدليل لم نطبعه، بل وزعنا مسودة له ، الأمر الآخر لم يتم توقيع البروتوكول بالتعاون بين أطراف الإنتاج الثلاثة مع المنظمة إلا بعد أن يضعوا ملاحظاتهم عليها، ونحن لا نفرض رأيًا إنما نضع مشروعًا أمام أطراف الإنتاج الثلاثة.

الدورة "44" لمؤتمر العمل العربي: ضرورة إيجاد رؤية عمل عربية مشتركة لإرساء تنمية مستدامة تجعل من العالم العربي نموذجًا في مقاومة الفقر وتنمية الدخل والقضاء على البطالة والجوع في أفق 2030 والاهتمام بتثقيف وتدريب المرأة في الريف وتمكينها اقتصاديًا للقيام بدورها في تنمية مجتمعها

بحث مؤتمر العمل العربي في دورته «44 » عدداً من الموضوعات الهامة، يأتي على رأسها تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي تحت عنوان " **التدريب المهني ركيزة أساسية لاستراتيجيات التنمية المستدامة 2030 في الوطن العربي** " لإعادة الأمل في تنمية قدرات الموارد البشرية من خلال التركيز على التدريب الجيد والتسلح بالمهارات والكفاءة اللازمة التي تؤهل للدخول لأسواق العمل العربية، بعد مناقشة استمرت أربع جلسات عمل، من خلال كلمات معالي وزراء العمل وممثلي منظمات أصحاب الأعمال والعمال في 21 دولة عضوًا في منظمة العمل العربية

وبعد الاستماع إلى المداخلة التي قدمها المدير العام تمثلت التوصيات في إقرار برامج ومشاريع وطنية تنموية ذات فائدة عامة للأسر الأشد فقراً ، بما يوفر فرصاً جديدة للعمل المولد للدخل لفائدة الفقراء من ناحية، وزيادة الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة ذات الأولوية بهدف تحسين نوعية الحياة من ناحية أخرى، والاهتمام بتثقيف وتدريب المرأة في الريف وتمكينها اقتصادياً للقيام بدورها في تنمية مجتمعها وتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية وخاصة الشباب منهم، والعاملين بالقطاع الزراعي وإيلاء العناية المستوجبة لتدريب واسع للسكان الفقراء في الريف وجعل هذه المسألة محل عناية خاصة باعتبارها المدخل الأساسي لمقاومة الفقر والبطالة المتفشية بالمناطق الريفية، كما تمثلت في اعتماد نموذج تنموي عربي بديل ومستدام يرتكز على سياسة تنموية أكثر انفتاحاً على الخارج وأحسن استخداماً للتكنولوجيا الحديثة وأكثر اعتماداً على المعرفة وتنوع مصادر النمو من خلال إيجاد بيئة تشريعية وتنظيمية ملائمة ومحفزة للاستثمار تضمن التكامل بين القطاعين العام والخاص وتعطي الأولوية القصوى في توجيه الاستثمارات القطاعية للأنشطة الواعدة المرتبطة بالتجديد والابتكار، وأكدت التوصيات على تطوير المنظومة التعليمية من أجل

تحسين آفاق التشغيل وتقليص الفجوة بين مخرجات المنظومة ومتطلبات أسواق العمل والتوجه نحو إرساء منظومة تعليم تضمن استدامة التنمية وتوفير فرص عمل ترتقي إلى مستوى المعايير الدولية المعترف بها من خلال تطوير طرق ومناهج التدريس ونظم التقييم مشدداً على أن بناء مقومات منظومة تدريب مهني مستدام تتطلع إلى أرقى المعايير الدولية المعتمدة وتوافق متطلبات المنافسة والإنتاجية، حيث ترتكز المنظومة على ثلاثة منطلقات رئيسية وهي إدراج التدريب المهني ضمن رؤية شاملة لمنظومة تنمية الموارد البشرية، وضمان جودة منظومة التدريب المهني تزامنًا مع متطلبات الاقتصاد وسوق العمل وإرساء حوكمة رشيدة للمنظومة ومجالات تدخل منظمة العمل العربية لتعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

إطلاق الإصدارة الإلكترونية الأولى للشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل

بعد نقاشات وجلسات استمرت على مدى 4 أيام متواصلة، اختتم مؤتمر العمل العربي في دورته "44" أعماله بحضور وزراء العمل وممثلي منظمات أصحاب الأعمال والعمال .

تم خلال أعمال الدورة "44" لمؤتمر العمل العربي "**إطلاق الإصدارة الإلكترونية الأولى للشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل** ، والتي تستهدف توفير الأدلة المعلوماتية من إحصاءات ومعلومات تحقق الإلمام الشامل بكافة قضايا وأبعاد سوق العمل العربي ، وستضم قاعدة بيانات معلوماتية للخبراء العرب العاملين في مجال أسواق العمل للإلمام بكل ما هو جديد في سوق العمل .

من أهم الموضوعات التي ناقشها المؤتمر موضوع فني حول "**ريادة الأعمال ودورها في التنمية والنهوض بالتشغيل**" عقدت اللجنة الفنية الخاصة بريادة الأعمال ودورها في التنمية والنهوض بالتشغيل الذي يُعد من الموضوعات الهامة بترسيخ قيمة ثقافة العمل وتدعيم روح الابتكار والتجديد لدى الشباب العربي بمشاركة "60"

عضواً يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة وعملاً بأحكام المادة "35" من نظام العمل بمؤتمر العمل العربي تم في بداية الاجتماع انتخاب السيدة **وجدان بن عياد** حكومات الجمهورية التونسية رئيساً والسيد **باسم فيصل عودة** /أصحاب أعمال/ جمهورية العراق نائباً للرئيس والسيد/ **رضا قيسومة** منظمة العمل العربية مقرراً للجنة.

بعد النقاش حول أهمية الريادة وأحدث المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المساعدة على التقليص من البطالة وكأداة للنهوض بالتشغيل ودفع التنمية، وبعد مناقشات مستفيضة أكدت اللجنة على ضرورة بناء مؤشر عربي خاص بالريادة يقيس مدى مواءمة بيئة الأعمال وجذبها للمبتكرين والرياديين، ويعمل على أن يكون هذا المؤشر الركيزة الأساسية في عملية تقييم الإجراءات الحكومية الرامية إلى تعزيز الريادة في الأقطار العربية المختلفة وضرورة ربط مفهوم الريادة بالتشغيل، حيث أن العمل على حل إشكالية البطالة والنهوض بالتشغيل ودفع عجلة النمو مرتبط ارتباطاً شديداً بمدى نسبة الريادة في المجتمع وبالتالي بمدى حركة إنشاء المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على توفير مقومات الاستمرارية

والديمومة واعتبار الريادة كخيار اقتصادي واجتماعي يسهم في إعادة تشكيل الاقتصاد والمجتمع وسوق العمل مؤكدة على أن المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة أصبحت مكونًا أساسيًا من مكونات استراتيجيات التجديد والتنمية وتمثل بلا منازع مستقبل التشغيل والتنمية وقاطرة النمو الاقتصادي والاجتماعي والعمل على تدعيم قدرات الرياديين خلال جميع مراحل بناء المشروع من الفكرة إلى الإنجاز والاهتمام بتدريب ممثلي النقابات العمالية على مفاهيم فعاليات ريادة الأعمال لنشر ثقافة الفكر الريادي بين صفوف الطبقة العمالية العربية.

كما دعت اللجنة الدول العربية للعمل على زيادة نشر ثقافة الريادة بمنطلقات فكرية جديدة، والانتقال من منطق اعتبار الريادة والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة موردًا للرزق فقط إلى منطق التطوير والابتكار، وتثمين سلاسل القيمة والقيمة المضافة، والتأكيد على مبدأ الريادية الأفقية، وتقديم الدعم المناسب لمنظمة العمل العربية لتنفيذ البرنامج المتكامل للتشغيل والحد من البطالة في الدول العربية والمشاريع المنبثقة عنه، المعتمدة من القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الكويت 2009 وبوجه خاص المشروع الريادي.

استراتيجية عربية للنهوض بعمل المرأة في إطار التنمية المستدامة

ناقشت الدورة "44" لمؤتمر العمل العربي، بنداً فنياً هاماً، حظي بعدد كبير من المشاركين تحت عنوان "**دور المرأة العربية في تنفيذ برامج التنمية المستدامة**"، الذي يستهدف الاستثمار في قدرات المرأة ومنحها فرصاً متساوية في العمل لتمكينها من الإسهام في برامج النمو الاقتصادي ذات العلاقة ببرامج التنمية المستدامة.

اختارت اللجنة في بداية أعمالها هيئة مكتبها السيدة / **فوزية ناشر** أصحاب أعمال/ الجمهورية اليمنية رئيساً، والسيدة/ **إيمان أحمد سيد أحمد** / عمال السودان نائباً للرئيس، والسيدة/ **أمل حسن** حكومات العراق مقرراً. عقدت اللجنة اجتماعها على مدى يومين متتاليين لمناقشة البند المعروض على جدول أعمال المؤتمر وبعد المناقشات، رأت اللجنة ضرورة دعوة منظمة العمل العربية لاتخاذ اللازم نحو إصدار «**استراتيجية عربية للنهوض بعمل المرأة في إطار التنمية المستدامة» تتضمن السياسات والخطط وآليات التنفيذ والمتابعة لدمج عمل المرأة في البرامج الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة**، ودعوة الدول العربية إلى إدماج قضايا النوع الاجتماعي في التخطيط والمتابعة والتقييم لبرامج تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، و تعزيز العمل العربي المشترك في مجال متابعة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة تلك المعنية بتمكين المرأة، من خلال مؤشرات مستجيبة للنوع الاجتماعي، كما دعت اللجنة إلى ضرورة الدعوة إلى توسيع الإمكانيات التي تصل إليها النساء لتعزيز قدراتهن الاقتصادية

وتطوير أطر وطنية لتنمية ريادة الأعمال النسائية وتسويق الفكر الابتكاري، كما دعت الحكومات لزيادة الاستثمار الاجتماعي واتخاذ التدابير اللازمة للتوفيق بين العمل والالتزامات الأسرية بحيث تكون نظم الحماية الاجتماعية أداة لتحقيق المساواة بين الجنسين مع الاعتراف الكامل بأعمال الرعاية غير المدفوعة وتقديرها وإعادة توزيعها من خلال سياسات الحماية الاجتماعية، كما تضمنت التوصيات دعوة كافة الجهات المعنية بالمرأة إلى التنسيق مع الهيئات التشريعية لتطوير منظومة قانونية لمكافحة العنف والتمييز ضد المرأة ، تأسيس مراكز خبرة حول دور المرأة في الاقتصاد المعرفي ومراقبة تطبيق استراتيجية حكومية تستهدف المرأة في العلوم والتكنولوجيا، والبحث والتطوير في مجال تمكين المرأة لإدماج قضايا النوع الاجتماعي في صياغة السياسات والبرامج الخاصة بكافة الأنشطة المتعلقة بالنواحي البيئية، كذلك رفع الوعي بأهمية مشاركة المرأة في تشكيل الوعي البيئي للمجتمع.

ناشد المؤتمر ضمن توصياته الدول الأعضاء التي لم تصدق على اتفاقيات العمل العربية سرعة التصديق على هذه الاتفاقيات دعماً للنشاط المعياري العربي وتحقيق أهدافه في تطوير تشريعات العمل والنهوض بشروط وظروف العمل في الدول العربية عملاً بالميثاق العربي ودستور منظمة العمل العربية، كما أوصي أيضاً بمطالبة منظمة العمل الدولية إرسال بعثة متخصصة للاطلاع على حقوق العمال الفلسطينيين لدي سلطات الاحتلال منذ 1970 حتى تاريخه واتخاذ ما يلزم لسداد أجور ومستحقات العمالة الفلسطينية وفقاً للمعايير الدولية وإعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، مشيراً إلى أنه لابد من دعم الصندوق الوطني الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال والترويج له من أجل تحقيق الأهداف النبيلة التي أنشئ من أجلها طالباً ضمن توصياته منظمة العمل الدولية لعقد مؤتمر المانحين لدعم صندوق فلسطين للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال لتوفير التمويل اللازم للصندوق وايجاد فرص العمل اللائق لعمال فلسطين، كما أوصى المؤتمر بضرورة إدانة الاعتداءات الإسرائيلية المنهجة على عمال وشعب فلسطين في الأراضي العربية المحتلة ومطالبة المجتمع المدني بكافة مؤسساته وآلياته لوضع حد لهذه الانتهاكات التي تمثل اعتداءً صارخاً على القانون الدولي ومواثيق حقوق الإنسان .

قدم المؤتمر الشكر للدول التي سددت مساهماتها في موازنة منظمة العمل العربية لعام 2017 وحثت توصيات اللجنة المالية الدول الأعضاء التي لم تسدد مساهماتها في موازنة المنظمة لسدادها

هذا وأشادت منظمة العمل العربية بمبادرات فخامة الرئيس **عبد الفتاح السيسي** رئيس جمهورية مصر العربية الرائدة في الاهتمام بقضايا تشغيل الشباب والتدريب المهني وتوفير الضمانات والتسهيلات الكافية للاستثمارات العربية في ربوع مصر من أجل تحقيق الرفاهية والرخاء والتقدم والازدهار للشعب المصري، مشيدة بجهود الرئيس السيسي في تعزيز التضامن العربي والدفاع عن قضايا الأمة العربية والإسلامية في مواجهة المتغيرات والتحديات التي يواجهها الوطن العربي ، جاء ذلك في برقية أرسلها مؤتمر العمل العربي في اختتام أعمال دورته الـ «44»، التي عقدت بمشاركة معالي السادة وزراء العمل ورؤساء وأعضاء منظمات أصحاب الأعمال واتحادات العمال في الدول العربية، وحضور الأمين العام لجامعة الدول العربية ورؤساء وممثلي المنظمات العربية والإقليمية والدولية ذات الصلة،وعبرت المنظمة عن شكرها وتقديرها لرعاية فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي لأعمال الدورة "44" وتكليفه للمهندس - **شريف إسماعيل** رئيس مجلس الوزراء بافتتاح أعماله وتوجيه كلمة إلى الوفود المشاركة.

وإليكم نص البرقية

فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي
رئيس جمهورية مصر العربية

بمناسبة اختتام أعمال الدورة الرابعة والأربعين لمؤتمر العمل العربي والتي عقدت في القاهرة خلال الفترة 9 – 16 إبريل / نيسان 2017 بمشاركة وزراء العمل ورؤساء وأعضاء منظمات أصحاب الأعمال واتحادات العمال في الدول العربية، وحضور الأمين العام لجامعة الدول العربية ورؤساء وممثلي المنظمات العربية والإقليمية والدولية ذات الصلة يسعدنا أن نرفع لمقام فخامتكم أسمى آيات الشكر والتقدير لرعايتكم الكريمة لأعمال المؤتمر وتكليفكم السيد المهندس شريف إسماعيل رئيس مجلس الوزراء بافتتاح أعمالها وكلمتكم القيمة التي وجهتموها إلى الوفود المشاركة ونود الإشادة بمبادرات فخامتكم الرائدة في الاهتمام بقضايا تشغيل الشباب والتدريب المهني وتوفير الضمانات والتسهيلات الكافية للاستثمارات العربية في ربوع مصر من أجل تحقيق الرفاهية والرخاء والتقدم والازدهار للشعب المصري العظيم، ودوركم المشهود في تعزيز التضامن العربي والدفاع عن قضايا أمتنا العربية والإسلامية في مواجهة المتغيرات والتحديات التي يواجهها وطننا العربي ويعرب كافة المشاركين في المؤتمر عن إدانتهم للحادث الإرهابي والاعتداء الجبان الذي استهدف النسيج الوطني وأمن وحياة المواطنين الأبرياء، وأعضاء المؤتمر يثقون أن الشعب المصري بقيادتكم الحكيمة سيقضي على قوى الإرهاب والبغي التي تحاول تمزيق أوصال أمتنا العربية، كما يعرب المشاركون عن خالص تعازيهم لمصر العزيزة قيادة وحكومة وشعباً في ضحايا هذا الحادث الإرهابي البغيض.

وفقكم الله يا سيادة الرئيس وسدد على طريق الخير خطاكم وحفظ مصر الغالية وبارك شعبها العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

هند صبيح براك الصبيح - فايز علي المطيري

تصريحات من كواليس الدورة "44" لمؤتمر العمل العربي

معالي السيد / مأمون أبو شهلا – وزير العمل – دولة فلسطين

« يسـرني أن أسجل تقديري العالي للجدية والموضـوعات والعمل الصادق في هذا المؤتمر والقضايا الهامة التي وردت في جدول الأعمال . أسجل أيضاً باحترام بالغ روح العمـل المخلص التي ميزت عمـل جميع الوفود وجميع اللجـان وبالتالي أهنىء الجميع بالنتائج الهامة التي سـتخرج عن هذه الدورة التي ستنعكس مزايا ومكاسب لقطاعات العمـل والعمـال في بلداننا العربيـة جميعاً ، وأسـجل إعجابي واحترامـي لكادر عمل منظمة العمل العربية لما تميز به من جدية وكفاءة».

معالي السيد / على ظاهر الغزاوي – وزير العمل –المملكة الأردنية الهاشمية

« إن المشـاركة الواسـعة في المؤتمر تعكـس مدى الاهتمام الكبـير والإرادة القوية الصـادقة لإيجاد الحلول ومعالجة التحديات التي تواجهها الأسـواق العربية وإنني إذ أتقدم بجزيل الشـكر لمدير عام منظمة العمل الذي يؤكد أهمية الحوار الاجتماعي بين جميع أطراف الإنتاج».

معالي السيد / محمد محمود سعفان – وزير القوى العاملة – جمهورية مصر العربية

«أشـيد بالتزام جميع أعضـاء الوفود بالمشـاركة الفعالة في أعمـال اللجان الفنية والتنظيمية للمؤتمر وهو ماعكس إيجابياً على خروج المؤتمر بقرارات وتوصـيات هامة كما أتوجه بالشـكر للسـيد / **فايز المطيري** ولأطراف الإنتـاج الثلاثة على جهودهم ومساندتهم لشعب مصر في الحادث الإرهابي الأليم».

السيد / يعقوب يوسف محمد – رئيس المجلس التنفيذي للاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين – مملكة البحرين

«نفتخر في الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين بحسن التنظيم والحضور المتميز من أنحاء الوطن العربي في أعمال الدورة "44" حيث لمسنا الجهد الكبير الذي بذلته منظمة العمل العربية لإظهار هذا المؤتمر بهذه الصورة المشرفة ، كما أشيد بما تناوله تقرير مدير عام المنظمة من قضايا هامة في صدارتها التدريب المهني وقضايا الفقر والبطالة وتشغيل الشباب بالوطن العربي، مؤكدين على الدور الريادي للمنظمة في دعم قضايا العمل والعمال بالوطن العربي».

السيد / جبار طارش – رئيس اتحاد نقابات عمال العراق – جمهورية العراق

«كان حضور فريق العمال في أعمال المؤتمر فعالاً في الحوار وإعداد الصياغات بشأن الملاحظات والأفكار التي أثرت اجتماعات الفريق والجلسات العامة، وكان له أيضاً إضافات هامة على التوصيات والقرارات التي اتخذها المؤتمر العام والتي من شأنها أن ترتقي بالعمل العربي المشترك ومجالاته، وهي بالتأكيد تعزيز للواقع الاقتصادي والاجتماعي المأمول لاسيما أن المؤتمر قد راعى أهداف التنمية المستدامة 2030 التي ركزت على العمل اللائق في هدفه الثامن كبرنامج مهم لحماية الحقوق والمبادئ الأساسية في العمل».

السيد / غسان غصن – الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب

« يأتي هذا المؤتمر في المرحلة الأدق من تاريخنا العربي ، إلا أن أطراف الإنتاج الثلاثة استطاعت تجاوز كل المعوقات وعملت خلال هذا المؤتمر عبر رؤساء الفرق واللجان وبالتعاون مع الإدارة التنظيمية لمنظمة العمل العربية وفي مقدمتها المدير العام السيد/ **فايز المطيري** على تقريب الرؤى والخروج بتوصيات موحدة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على ما قدمته منظمة العمل العربية من مواضيع تخدم مختلف شرائح الأمة العربية عسى أن تحمل هذه الرؤى في كل المحافل العربية لتحقيق أهدافها المشتركة في تعزيز الاستقرار الاجتماعي، مع تمنياتي بالنجاح وللمنظمة وأركانها المزيد من التقدم والازدهار».

لقاءات على هامش الدورة "44" لمؤتمر العمل العربي

التقى سعادة الأستاذ **فايز المطيري** – المدير العام لمنظمة العمل العربية وفدي جمهورية جيبوتي والجمهورية الإسلامية الموريتانية وبحثا معاً مختلف القضايا التي تهتم بالعمل والعمال.

التقى سعادة الأستاذ / **فايز علي المطيري** – المدير العام لمنظمة العمل العربية معالي السيد / **محمد الغازي** وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي في الجمهورية الجزائرية، حيث تطرقا إلى أهم البنود المطروحة على جدول أعمال الدورة "44" لمؤتمر العمل العربي، وسبل تعزيز دور المنظمة، ومختلف الأجهزة التابعة لها وفي هذا الصدد ثمّن **المطيري** جهود الجزائر في مجال العمل والتشغيل معرباً عن ارتياحه لمشاركة وفد المنظمة في أعمال المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل المقرر تنظيمه بالجزائر خلال شهر مايو 2017.

التقى معالي السيد/ **محمد سعفان** – وزير القوى العاملة في جمهورية مصر العربية نظيره وزير التشغيل والضمان الاجتماعي بالجمهورية الجزائرية معالي الوزير **محمد الغازي**، بحثا خلال اللقاء عدداً من الملفات التي تتعلق بعمل الوزارتين مؤكدين عمق العلاقات بين البلدين والتعاون في مجالات العمل، وكل ما يهم عمال البلدين وتنسيق وتوحيد المواقف في المحافل الدولية.

صـرح معالي وزير العمل الفلسـطيني – السـيد **مأمون أبو شهلا** أنه عقد عدة لقاءات على هامش أعمال المؤتمر مع عدد كبير من وزراء العمل العرب، حيث أكدوا دعمهم وتضامنهم مع عمال فلسطين الذين تنتهك حقوقهم من دولة الاحتلال الإسرائيلي ضاربة بعرض الحائط القرارات الدولية.

التقى وزير العمل والتنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، معالي الدكتور **علي بـن ناصـر الغفيـص** وزير العمـل اللبناني معالي السـيد **محمد كبـارة**، حيث بحثا معاً خلال اللقـاء أوجه التعاون في مجالات العمل والعمـال بين البلدين، ومناقشـة سـبل تعزيز العلاقات الثنائية.

اتفق معالي السيد/ **صقر غباش** وزير الموارد البشرية والتوطين في دولة الإمارات العربية المتحدة مع معالي السيد/ **محمد سعفان** وزيـر القـوى العاملة بجمهورية مصر العربية على تنفيذ منظومة الربط الإلكتروني بين الوزارتين مما يسهم في توفير قاعدة بيانات باحتياجات الإمارات من العمالة المصرية واستقدام العمالة التي تحتاجها الشركات والمنشآت من خلال الربط بالاتفاق مع مكتب التمثيل العمالي المصري بالسفارة المصرية في أبو ظبي.

التقى وزير القوى العاملة معالي السيد **محمد سعفان** وزيرة العمل والشئون الاجتماعية ووزيرة دولة للشئون الاقتصادية بدولة الكويت، معالي – **هند الصبيح** على هامش الدورة (44) لمؤتمر العمل العربي لبحث الجوانب الفنية لتنفيذ الربط الإلكتروني بين الوزارتين، بداية من تسجيل رغبة العمل حتى تسلم العقد وتم الاتفاق على جميع الأعمال والإجراءات التي سيقوم بتنفيذها كل جانب.

وكشفت «**صبيح**» أن النظام الإلكتروني بين الوزارتين جاهز لإدخال البيانات مع الشركات التي تقوم بتنفيذ مشروعات مع الحكومة الكويتية.

التقى وزير العمل والتنمية الاجتماعية السعودي **علي بن ناصر الغفيص** نظيره وزير القوى العاملة المصري، **محمد سعفان** لبحث عدد من المشكلات التي تهم العمالة المصرية في السعودية ، وأكد الوزيران على عمق وأصالة العلاقة بين الدولتين الشقيقتين، وأبدى وزير العمل السعودي حرصه على رعاية وحماية حقوق العاملين الأشقاء المصريين.

وطالب "**سعفان**" ، نظيره السعودي، بضرورة وضع آلية بين وزارتي العمل بالبلدين لاستقدام العمالة المصرية، تتمثل في تنفيذ الربط الإلكتروني بينهما، بأسلوب يضمن جودة العمالة الفنية المطلوبة، والحد من العمالة الهامشية واستقدام عمالة يحتاجها سوق العمل السعودي للحد من المشكلات الناتجة عن الاتجار بالإقامات، وينهي التلاعب في عقود العمل الوهمية ، مؤكداً أن نجاح تجربة الربط الإلكتروني مع السعودية سيكون نموذجًا يحتذى به، موضحًا أنه تم الاتفاق على استمرار التواصل والتنسيق لما فيه صالح البلدين الشقيقين في مجال حفظ حقوق العمالة، واتخاذ كافة القرارات الكفيلة بضمان هذه الحقوق.

أجرى معالي وزير الشؤون الاجتماعية في الجمهورية التونسية / **محمد الطرابلسي** لقاءً مع السيد **روجيه نسناس**، رئيس الرابطة العربية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية، التي تضم المجالس والهيئات المماثلة بكل من مصر والجزائر والمغرب وموريتانيا والأردن وفلسطين ولبنان والسودان واليمن، وتهدف إلى تعزيز ونشر ثقافة الحوار الاجتماعي وتعزيز وتنسيق الجهود بين هذه المجالس والمؤسسات المشابهة لها داخل المجتمعات العربية.

واستعرض الطرابلسي خلال اللقاء، مشروع مجلس الحوار الاجتماعي وآلياته وأهدافه وأهميته في دعم مسار التشاور حول كل المسائل الاجتماعية بين مختلف الأطراف.

وتطرق الوزير خلال زيارته إلى مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة، في حديثه مع مدير المكتب **بيتر فان رويج**، إلى مشروع «دعم الحوار الاجتماعي وحوكمة سوق الشغل في تونس» الممول من الحكومة النرويجية والذي سيسهم في تنفيذ مقتضيات العقد الاجتماعي المبرم بين الأطراف الاجتماعية الثلاثة.

كما تطرق الحديث إلى وثيقة العمل اللائق لتونس التي يتم إعدادها حالياً وستمثل خطة العمل الثلاثية لتنفيذ العقد الاجتماعي المعتمدة من قبل الأطراف الاجتماعية الثلاثة، ومن المزمع توقيعها خلال أشغال الدورة (106) لمؤتمر العمل الدولي خلال حزيران/ يونيو.

عقدت الدكتورة **ربا جرادات** مديرة المكتب الإقليمي للدول العربية في منظمة العمل الدولية عدة اجتماعات ثنائية مع بعض أطراف الإنتاج الثلاث لمناقشة سبل تعزيز العلاقات الثنائية.

توقيع اتفاقية بين غرفة صناعة الأردن ومجلس الأعمال لدول الكوميسا

بهدف العمل على تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية ما بين الأردن ودول السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)، تم التوقيع على مذكرة تفاهم ما بين غرفة صناعة الأردن ومجلس أعمال دول الكوميسا في القاهرة. وبحضور معالي وزير العمل **على الغزاوي** وتتضمن مذكرة التفاهم التعاون في مجال تعزيز تبادل المعلومات حول فرص الأعمال المتاحة وعقد الملتقيات الاقتصادية الهادفة إلى ربط المصدرين والمستوردين من كلا الجانبين وتسهيل التواصل ما بين مجتمعات الأعمال، بالإضافة إلى توفير قاعدة لتعزيز العلاقات التجارية ما بين الجانبين، لا سيما مع توفر الإمكانيات لذلك من قرب الموقع الجغرافي النسبي ما بين الأردن والدول الإفريقية، وسهولة نقل البضائع عبر المنافذ البحرية من ميناء العقبة عبر البحر الأحمر.

وجاء التوقيع على مذكرة التفاهم انطلاقاً من دور غرفة صناعة الأردن في العمل على توفير الخدمات لأعضائها وتزويدهم بالمعلومات حول الأسواق التصديرية وعلى الأخص في إطار العمل على فتح الأسواق الإفريقية أمام الصادرات الأردنية نظراً لما تشكله تلك الأسواق من فرص واعدة للمنتجات الأردنية.

هذا وتم التوقيع على مذكرة التفاهم من قبل كل من السيد عدنان أبو الراغب، رئيس مجلس إدارة غرفة صناعة الأردن والدكتورة/ **أماني عصفور** رئيس مجلس أعمال الكوميسا.

44
مؤتمر العمل العربي
الدورة الرابعة والاربعون
القاهرة 9-16 إبريل / نيسان 2017

المزيد من الدورة "44" لمؤتمر العمل العربي «ماذا قالوا» ؟

سعادة الأستاذ/ فايز المطيري
المدير العام لمنظمة العمل العربية
مصر حريصة على مستقبل العمل العربي

السيد المهندس/ شريف إسماعيل
رئيس مجلس الوزراء
يدعو لوضع استراتيجية تنموية عربية

معالي السيد أحمد أبوالغيط
الأمين العام لجامعة الدول العربية
يؤكد أهمية خلق فرص عمل للشباب في المجتمعات العربية

معالي السيدة هند الصبيح
وزير الشئون الاجتماعية والعمل ووزيرة دولة للشؤون الاقتصادية بدولة الكويت
تطالب بالاهتمام بالتدريب المهني

معالي الدكتور/ عيسى بن سعد النعيمي الجفالي
وزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية بدولة قطر
مؤتمر العمل العربي يعد أوسع منبر للحوار الاجتماعي في الوطن العربي

معالي السيد/ محمد سعفان
وزير القوى العاملة بجمهورية مصر العربية
مصر قادرة على حماية الأمة العربية من الإرهاب الغادر

معالي السيد/ محمد كبارة
وزيرالعمل بالجمهورية اللبنانية
نقف بجوار مصر في مواجهة الإرهاب

السيد/ وليام لاسي سوينج
المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة
منظمة الهجرة الدولية تدين تفجيرات طنطا والإسكندرية

معالي السيدة/ نبيلة مكرم عبد الشهيد
وزيرة الهجرة بجمهورية مصر العربية
تؤكد على أهمية الإصدارة الإلكترونية لشبكة معلومات أسواق العمل

معالي المهندس/ محمد شياع السوداني
وزير العمل والشؤون الاجتماعية بجمهورية العراق
يستلزم صياغة برنامج عربي متميز يظهر واقع قطاع العمل المنظم وغير المنظم

معالي السيد/ محمد الغازى
وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بالجمهورية الجزائرية
التمكين الاقتصادي للمرأة ، والتحكم في مسألة الهجرة وتعزيز الحماية الاجتماعية لتلبية حاجات التنمية الشاملة آمال وتطلعات شعبنا العربي

معالي السيد / علي ظاهر الغزاوى
وزير العمل بالمملكة الأردنية الهاشمية
ندين العمل الإرهابي على أهلنا في مصر الكنانة

الدكتورة / ربا جرادات
المدير الإقليمي للدول العربية بمنظمة العمل الدولية
بفضل دعم شركائنا في الدول العربية حققنا قانون الضمان الاجتماعي في دولة فلسطين ونسعى إلى إنشاء مؤسسة للضمان الاجتماعي

السيد روجيه نسناس
رئيس رابطة المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي اللبناني
رابطة المجالس تعد سنداً لمنظمة العمل العربية وثقوا أن إرادتنا البناءة ستبقى أقوى من التحديات العاصفة في المنطقة

معالي السيد/ مأمون أبو شهلا
وزير العمل بدولة فلسطين
أصبحنا نقراء بسبب إجراءات الحصار والخنق الاقتصادي وما زلنا نفتقد الوطن والكينونة وشعبنا في الداخل والخارج مبعثر ويعاني

معالي السيد / محمد الطرابلسي
وزير الشؤون الاجتماعية بالجمهورية التونسية
الشكر والتقدير لمدير عام منظمة العمل العربية لجهوده القيمة لتحسين أداء المنظمة ،
وتطوير علاقاتها مع أطراف الإنتاج الثلاثة ومع المنظمات العربية والدولية

السيد / محمد بوطاطة
الكاتب العام لوزارة الشغل والإدماج المهني بالمملكة المغربية
أهداف التنمية المستدامة ليست بيئية فقط، بل تنموية ذات أبعاد
اجتماعية واقتصادية

الدكتور / فادي الجميل
رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين
علينا العمل وبجدية على التكامل فيما بيننا وليس التنافس ونناشد أصحاب الأعمال
تفعيل دور اتحادات الأعمال المتخصصة لزيادة أواصر التعاون بين الأعضاء

السيد يعقوب يوسف محمد
رئيس المجلس التنفيذي للاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين
ما سببه الاحتلال الصهيوني للشعب الفلسطيني من حصار وتدمير واغتصاب للأراضي الفلسطينية،
كان أحد الأسباب في أن تصبح فلسطين من أكثر مناطق العالم التي تعاني من الفقر

السيد / يوسف على عبد الكريم
رئيس اتحاد عام نقابات عمال السودان
أطلق الاتحاد العام لنقابات عمال السودان مشروع الإنتاج والإنتاجية
وربطه ببرنامج قومي ، تمثل في برنامج التعليم الحلقي

معالي السيد/ جميل حميدان
وزير العمل والتنمية الاجتماعية بمملكة البحرين
مملكة البحرين تعمل على إطلاق المبادرات والأفكار كي نستطيع رغم كل الظروف والتحديات الصعبة توفير فرص العمل للأجيال المتعاقبة والداخلين الجدد في سوق العمل

السيد/ غسان غصن
الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب
نتطلع إلى أن يتاح للنقابات العمالية دور خلال حوار اجتماعي مؤسساتي بين أطراف الإنتاج لتكون هذه الشريحة من أبناء وطننا العربي

السيد/ حسن فقيه
نائب رئيس الاتحاد العمالي العام بالجمهورية اللبنانية
مصر الشقيقة وسماحة الدين، الحليف والشعب الطيب ستبقى أكبر من الإجرام الأعمى والإرهاب الأسود والتكفير

المهندس / علي صبيح
رئيس اتحاد الصناعات العراقي
الاتحاد العراقي بأمس الحاجة لبرامج ومشروعات تتعلق بالتعاون الفني لبناء قدراته

السيد / نور الدين الطبوبي
الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل
أتوجه إلى كافة أشقائنا العرب بالتوحد ضد آفة الإرهاب التي تهدد كل المجتمعات وكل الفئات مهما كان دينها أو جنسها أو لونها

الدكتور / محمد الشامسى
رئيس مجلس إدارة جمعية التنسيق بدولة الإمارات العربية المتحدة
نطالب بمبادرة تطلقها منظمة العمل العربية بوضع استراتيجية عربية للتدريب والتعليم التقني والمهني تعمل على تطوير كفاءة شبابنا

السيد / حيدر إبراهيم
الأمين العام للاتحاد العام لعمال فلسطين
عمال وشعب فلسطين صامدون في وجه الاحتلال الصهيونى مستمرون بكفاحهم حتى تحقيق النصر

السيد / جبار طارش
رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال بجمهورية العراق
نحن عمال العراق ، لا نضيع فرصة إلا استثمرناها باتجاه تحقيق ما يتطلع إليه عالمنا ولو بالحدود المتاحة

السيدة / هند بن سليمان
اتحاد غرف التجارة والصناعة بدولة الإمارات العربية المتحدة
تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية يبعث الأمل في ظل الظروف المضطربة والأحداث والمتغيرات التي يمر بها عالمنا العربي حالياً

السيد / عبد الحكيم الشمرى
عضو مجلس إدارة غرفة وتجارة وصناعة مملكة البحرين
لا بد من وقفة تحفظ وتصون حقوق العمال وأصحاب العمل الفلسطينيين الذين يواجهون هجمة شرسة ومتواصلة تشنها عليهم سلطات الاحتلال الصهيوني

المهندس / خالد الفقي

نائب رئيس الاتحاد العام ورئيس النقابة العامة للصناعات الهندسية والمعدنية

تقرير المدير العام يمكن أن نطلق عليه تقرير إعادة الأمل في تنمية قدرات مواردنا البشرية

Mr. George Bazionis

اتحاد النقابات العالمي

إن ثروة كل دولة لا بد أن يتم استغلالها لصالح ورفاهية شعبها

ممثل جامعة الغرف التجارية والصناعية والخدمات بالمغرب

هناك تحديات كبرى ، تواجه الشباب العربي الذي لا بد له من تفعيل دوره في عملية البناء والتعمير

السيدة/ إيمان سيد أحمد

أمين المرأة والطفل بالاتحاد العام لنقابات عمال السودان

لا بد من استخدام طاقات ومجهودات المرأة وتمكينها اقتصادياً بالوسائل المتاحة في بلداننا العربية

السيد / جمال قادري

رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال سورية

نحن مطالبون جميعاً بالارتقاء إلى مستوى التحديات التي تواجه بلداننا وشعوبنا والتغلب على الخلافات السياسية والعمل على تحقيق التكامل الاقتصادي العربي وتشجيع الاستثمارات البينية

السيد / الهامل مرينز
الكونفدرالية الجزائرية لأرباب العمل
تسعى الجزائر من خلال مؤسساتها التدريبية إلى تطوير قدراتها وتسطير استراتيجية تتجاوب والتحديات الوطنية والإقليمية والدولية

السيد / جلال مخارزة
رئيس غرفة تجارة وصناعة جنوب الخليل
يأبى فؤادي أن يميل إلى الأذى ... حيث الأذية من طباع العقرب
ومذهب كل حر مذهبي ... ما كنت بالغاوي ولا المتعصب

السيد / عبد السلام جراد
الأمين العام للاتحاد النقابي لعمال المغرب العربي
أثبت تاريخ الشعوب استحالة الرقي والتطور والرفاه دون إرساء عوامل الأمن والسلام والاستقرار

السيد / محمد عبدالله محمد القزيقى
أمين عام نقابات قطاع الإنشاء بالجمهورية اليمنية
إن انعقاد مؤتمرنا يعكس نجاحاً لوحدة أمتنا وأن الأحداث التي تمر بها الأمة العربية حجبت الرؤية عن معاناة شعب فلسطين وأهلها

معالي السيدة / سميرة خميس
وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل بالجمهورية اليمنية
برغم الصعوبات والتحديات نعمل على تطبيع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المحافظات ونتخذ كافة الإجراءات اللازمة لمعالجة أوضاع المواطنين

المطيري: رؤية مشتركة ومواقف عربية توافقية أحد أهم أهداف الاجتماع التنسيقي للمجموعة العربية

بناء على قرارات الدورة (44) لمؤتمر العمل العربي (القاهرة، أبريل / نيسان 2017) بشأن مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة (106) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف، يونيو/ حزيران 2017)، وبدعوة من منظمة العمل العربية، فقد تم عقد اجتماعات وأنشطة المجموعة العربية وفق الإجراءات اللوجستية والترتيبات التنفيذية التي أعدتها المنظمة في هذا الشأن؛ تأكيداً على حرصها على تعزيز وتدعيم صيغ التنسيق والتعاون بين الوفود العربية وتفعيل دورها ومشاركتها في مؤتمر العمل الدولي في إطار مجموعة عربية قوية ذات رؤية ومواقف موحدة حول قضايا العمل والعمال التي تدخل ضمن اهتمامات وأولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان العربية في المرحلة القادمة؛ ضمانًا لحقوقها والدفاع عن مصالحها المشتركة في المحافل الدولية.

عقد الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية يوم الأحد الموافق 4/ يونيو- حزيران/ 2017 في مقر منظمة العمل الدولية بجنيف وبرئاسة معالي السيدة/ **هند صبيح براك الصبيح** - وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير دولة للشؤون الاقتصادية بدولة الكويت، باعتبارها رئيس الدورة الأخيرة لمؤتمر العمل العربي وبحضور عدد من معالي وزراء العمل العرب، وسعادة السفراء العرب المعتمدين بجنيف ورؤساء وأعضاء الوفود العربية المشاركة في مؤتمر العمل الدولي، بالإضافة إلى مديرة المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للبلاد العربية ببيروت، وذلك وفق بنود جدول الأعمال المعتمد من الدورة (44) لمؤتمر العمل العربي.

تميز هذا الاجتماع بحضور مكثف من الوفود العربية التي أعربت لسعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية عن الشكر والتقدير على حسن الإعداد والتحضير لأنشطة

المجموعة العربية على هامش الدورة (106) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2017 وعلى حرصه المتواصل على تنظيم مثل هذه الأنشطة الهامة ومساهماته الإيجابية لتعزيز التعاون والتكامل العربي في مجالات العمل والعمال والتنمية المستدامة، كما ساهم المشاركون في إثراء النقاش والتفاعل بشكل إيجابي مع الموضوعات المطروحة للنقاش وتقديم مداخلات تضمنت مجموعة من الملاحظات والإضافات القيِّمة معربين عن استعدادهم لبذل مزيد من الجهود لتحقيق طموحات البلدان العربية ومزيد من الإنجازات التنموية بما يدعو إلى التفاؤل بالسير بثبات لتقوية مرتكزات التكتل والتكامل العربي ضمن إطار منظمة العمل العربية.

افتتح سعادة السيد/ **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية أعمال الاجتماع بكلمة رحب فيها بالسادة المشاركين مقدراً اهتمام أطراف الإنتاج الثلاثة في البلدان العربية بدعم أنشطة المجموعة العربية التي تنفذها منظمة العمل العربية بصفة دورية على هامش أعمال مؤتمر العمل الدولي السنوي، كما أكد سعادته على أهمية هذا الاجتماع الأول الذي يهدف إلى تعزيز وتدعيم التشاور والتعاون البنَّاء القائم بين الوفود العربية، وإتاحة الفرصة للمزيد من الحوار والتشاور فيما بينها وتفعيل دورها في اجتماعات منظمة العمل الدولية في إطار رؤية مشتركة ومواقف عربية توافقية حول الموضوعات والقضايا التي تدخل ضمن اهتمامات البلدان العربية واحتياجاتها التنموية في المرحلة القادمة وصيانة المصالح المشتركة وتحقيق مزيد من الإنجازات الملموسة في مجالات العمل والعمال.

ثم استعرض سعادة السيد **فايز علي المطيري**- المدير العام لمنظمة العمل العربية وبقدر كافٍ من التفاصيل والتوضيحات الموضوعات المطروحة للنقاش، مركزاً على أهمية وضع المصلحة العربية فوق كل اعتبار وتجاوز الخلافات وتقريب وجهات النظر بين الوفود العربية من أجل الخروج بقائمة ترشيحات توافقية لعضوية مجلس إدارة مكتب العمل الدولي للفترة 2017 – 2020 حفاظاً على الحصة المخصصة للبلدان العربية في المجلس ضمن المجموعات الإقليمية وأن أي عضو عربي يعتبر ممثلاً عن جميع البلدان العربية.

كما تطرق سعادته إلى التقرير المقدم إلى الدورة 106 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2017 **حول الآثار المدمرة للمستوطنات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى** والتقرير التحليلي عن ملحق تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي حول أوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلة مع المطالبة بضرورة وضع الاستنتاجات في شكل برنامج وخطة عمل لتحقيق إنجازات ملموسة لصالح عمال وشعب فلسطين. مع الإشارة إلى التدهور المتواصل في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والظروف الإنسانية وتزايد معاناة الشعب الفلسطيني في ظل عدم تحقيق إنجازات تذكر على أرض الواقع من البرنامج الإنمائي لصالح فلسطين المطبق منذ عدة سنوات مطالباً منظمة العمل الدولية بتعزيز هذا البرنامج وتدعيم الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية لتمكينه من تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها وتوفير فرص العمل

اللائـق للفلسـطينيين مـن خـلال تنظيم مؤتمر دولي للمانحين.

وأكد سعادته على قرارات الدورة 44 لمؤتمر العمل العربي لعام 2017 ذات الصلة، والتي تنص ضمن أمور أخـرى علـى دعـوة منظمـة العمـل الدولية إلى إرسـال بعثة متخصصة لمسـاعدة العمال الفلسـطينيين على اسـترجاع حقوقهم لدى السـلطات الإسـرائيلية وكذلـك تقـديم مزيد مـن الدعم للصـندوق الفلسـطيني للتشـغيل والحمايـة الاجتماعيـة وتحقيق الأهداف المرجوة منه، هذا كما تعرض إلى الترتيبات الخاصـة بتنظيـم الملتقـى الدولي للتضـامن مع عمال وشـعب فلسطين والأراضي العربيـة المحتلـة الأخـرى وتوفـير مقومات إنجاحـه وتحقيق الأهداف المرجوة منه بمساهمة جميع الوفود العربيـة لحشـد مزيـد مـن الدعم والتضـامن الـدولي لقضـية العرب الأولى، القضية الفلسطينية.

كمـا ألقت معالي السـيدة **هند صبيح براك** الصـبيح كلمة رحبت فيها بالمشاركين وعبرت عن سعادتها بتشرفها برئاسة هذا الاجتماع الهام وبالحضور المكثف من الوفود العربية وعـن تقديرها لسـعادة المدير العام لمنظمـة العمـل العربية علـى جهوده المتواصـلة لتدعيـم وتقويـة أسـس التكامل والتكتـل العربي للدفاع عن المصالح العربية في المحافل الدولية والتغلـب علـى التحديـات التنمويـة التـي تواجههـا البلـدان العربية في إطـار توافق ممثلي أطـراف الإنتاج الثلاثة بشأن القضايا ذات الاهتمام المشـترك. كما أعربـت معاليها عن اعتزازها بتكليفها بإلقاء كلمة باسم المجموعة العربية فـي الدورة 106 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2017.

ومـن الجديـر بالذكـر أن فريـق أصحـاب العمـل بالدول العربيـة لغربـي آسيـا عقـد اجتماعـاً تشاوريـاً عقـب اجتمـاع المجموعـة العربية وتم التوصـل إلى وضـع قائمة توافقيـة بأسمـاء المرشحـين لعضويـة مجلـس إدارة مكتـب العمل الدولي 2017 – 2020.

"المطيري" في الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين

ضرورة تضافر جهود الجميع لنصرة الشعب الفلسطيني وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي ودعم آماله باعتراف جميع الدول بدولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف

على هامش أعمال الدورة 106 لمؤتمر العمل الدولي جنيف يونيو حزيران 2017 وذلك يوم الخميس الموافق 8 يونيو/ حزيران 2017 وبحضور مكثف ومتميز من معالي السادة الوزراء، وسعادة السفراء ورؤساء وأعضاء الوفود، ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة على المستويين العربي والدولي إضافة إلى عدد من ممثلي الهيئات والمنظمات الإقليمية والعربية والدولية المشاركين في مؤتمر العمل الدولي لعام 2017 افتتح سعادة السيد/ **فايز علي المطيري**- المدير العام لمنظمة العمل العربية أعمال الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين، بكلمة رحب فيها بالمشاركين من أحرار العالم، ومناهضي العنصرية والاحتلال، ومحبي السلام وداعمي حقوق الإنسان؛ مقدرًا حضورهم المكثف للتضامن مع عمال وشعب فلسطين، والوقوف إلى جانب العدالة والإنصاف والشرعية الدولية. وبعد التعرض بإيجاز إلى تدهور الأوضاع والظروف اللاإنسانية التي يعيشها عمال وشعب فلسطين بسبب تواصل الممارسات التعسفية لسلطات الاحتلال الإسرائيلي وما يعانونه يوميًا من ممارسات تعسفية على الحواجز العسكرية الإسرائيلية ومعاملة مهينة ومذلة، وترسيخ ممنهج للتمييز ضدهم واستغلالهم وحرمانهم من أبسط حقوقهم في انتهاك صارخ لجميع الأعراف والمواثيق الدولية، ناهيك عن التوسع الاستيطاني المجحف للكيان الصهيوني ومصادرة الأراضي والموارد الفلسطينية وعزل المناطق عنصريًا، وتشديد الحصار على غزة والسيطرة الكاملة على الاقتصاد ومقومات التنمية في تحدٍ سافر لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات

الصلة على مرأى من العالم أجمع ، متابعاً بأنه في إطار متابعة منظمة العمل العربية المستمرة للأوضاع في فلسطين والأراضي العربية المحتلة التقى سعادته بمقر المنظمة في القاهرة السيد/ **فرانك هاجمان** نائب المدير الإقليمي ورئيس بعثة تقصي الحقائق في منظمة العمل الدولية وأكد على دور عمل لجنة تقصي الحقائق، التي طالما طالبت بها المجموعة العربية في اجتماعاتها المتكررة، في الوقوف على الانتهاكات التي تمارسها السلطات الإسرائيلية في مصادرة حقوق عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة، مشددًا على ضرورة العمل لإعادة الحقوق إلى أصحابها ودعم مشاريع التشغيل من خلال تفعيل دور الجهات المانحة لتمويل هذه المشاريع، مبينًا ضرورة عقد مؤتمر دولي للمانحين تشترك في تنظيمه وعقده منظمتا العمل العربية والدولية مشيرًا إلى استعداد المنظمة لتقديم الدعم اللازم لتنظيم هذا المؤتمر ووضع كل إمكانياتها لإنجاحه.

وفي ختام كلمته جدد **سعادته** دعوته لمنظمة العمل الدولية وأطراف الإنتاج الثلاثة في العالم لعقد مؤتمر للمانحين لدعم صندوق فلسطين للتشغيل والحماية الاجتماعية لإيجاد فرص العمل اللائق للشباب الفلسطيني .

ثم ألقى كلٌ من معالي الدكتور **مأمون أبو شهلا** وزير العمل بدولة فلسطين وسعادة السيد **غاي رايدر**– المدير العام لمنظمة العمل الدولية ومعالي السيد/ **عدنان بن أب رحمن**– سكرتير عام وزارة الموارد البشرية- ماليزيا عن فريق الحكومات وسعادة السيد **مدوابا متونزي بيري ماسون**– رئيس فريق أصحاب الأعمال وسعادة السيد **لوكرتبيك** – رئيس فريق العمال كلمات تهدف إلى إعطاء صورة حقيقية وواقعية للأوضاع الراهنة وما يجري على أرض الواقع من انتهاكات وتجاوزات وممارسات تعسفية من سلطات الاحتلال الصهيوني بحق عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى ، وعبر جميع المتحدثين عن استيائهم وبالغ أسفهم من استمرارية تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والظروف الإنسانية إلى حدود تخطت بمراحل الخطوط الحمراء أدت إلى تفاقم معاناة العمال والشعب الفلسطيني وتفاقم مخيف في معدلات الفقر والبطالة وبوجه خاص بطالة الشباب وبدرجة لا يقبلها العقل بسبب مواصلة سلطات الاحتلال الإسرائيلي ومنذ ما يزيد على نصف قرن اتخاذ وتطبيق أنظمة وتدابير وممارسات تعسفية ممنهجة لتهويد الأراضي الفلسطينية المحتلة والتحكم في الاقتصاد الفلسطيني والتوسع الاستيطاني وتشديد الحصار على غزة وتقييد حرية حركة الشعب ونقل الموارد ومستلزمات الإنتاج وإعادة الإعمار ناهيك عما يتعرض له العمال من مضايقات، ومختلف أشكال الاستغلال وانتهاك حقوقهم الشرعية وحرمانهم من أية حماية ومن أبسط متطلبات العمل اللائق وكل ذلك يتم بمخالفة للشرعية والقرارات والمواثيق الدولية وحقوق الإنسان ومعايير العمل الدولية كما استخدم جميع المتحدثين عبارات صريحة للتضامن الكامل مع القضية والمطالب الفلسطينية والتنديد والشجب بالممارسات والانتهاكات الصارخة لسلطات الاحتلال بحق عمال وشعب فلسطين مع دعوة المجتمع الدولي إلى سرعة الانتقال من مرحلة الكلام والتنديد إلى مرحلة أكثر واقعية تتمثل في تقديم مزيد من الدعم والمساعدات المادية وتجسيد البيانات والقرارات في وضع الحل العادل والمنصف وإنهاء الاحتلال ودعم الدولة الفلسطينية القادرة على التعايش في أمن وسلام مع سائر بلدان المنطقة.

المطيري مستقبلاً معالي السادة الوزراء ورؤساء وأعضاء الوفود

تم تنظيم معرض للصور التاريخية لفلسطين لاقى اهتمامًا كبيرًا من المشاركين في الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين

"المطيـــــري" فـــي كلمتـــه للـــ

فئة الشباب الخاسر الأكبر جراء الاضطرابات والنزاعات والحروب والهجرات وتدهور الاقتصادات الوطنية

ألقى سعادة السيد / **فايز علي المطيري**– المدير العام لمنظمة العمل العربية، كلمة أمام الدورة "106" لمؤتمر العمل الدولي ، تقدم فيها بخالص التهاني إلى رئيس وهيئة مكتب المؤتمر وممثلي الفرق والمجموعات على نيلهم الثقة، كما ثمن حسن اختيار السيد **غاي رايدر** لموضوع تقريره لهذه الدورة بعنوان «**العمل في مناخ متغير : المبادرة الخضراء**» **والذي يستشرف مستقبل العمل الأمثل** من خلال تحقيق التكامل بين الاستدامة البيئية والعمل اللائق والمتمثل في دمج الهدفين الثامن والثالث عشر لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 في إطار المبادرة الخضراء والعمل على الحد من تأثير النشاط البشري المرتبط بالعمل على تغيير المناخ ، متابعاً كلمته لعل إيجاد وظائف خضراء أو تخضير الاقتصاد في ظل

دورة "106" لمؤتمر العمل الدولي

تغير طبيعة أسواق العمل وتبدل مفهوم الوظائف التقليدي وإحلال أنماط إنتاج حديثة تدريجياً ، يتطلب من دولنا العربية تنمية وتأهيل وتدريب العنصر البشري وسد الفجوة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني واحتياجات أسواق العمل الحديثة ؛ لتمكين الشباب العربي من استثمار طاقاته والانخراط في برامج وخطط التنمية المستدامة، وهذا ما تناولته في تقريري للدورة "44" لمؤتمر العمل العربي بعنوان «**التدريب المهني ركيزة أساسية لاستراتيجيات التنمية المستدامة 2030 في الوطن العربي**».

وهو ما يجسد توجهات منظمة العمل العربية في السنوات القادمة، من خلال خطة عمل طموح لبناء منظومة متطورة تضمن الجودة للتعليم والتدريب المهني ليواكب احتياجات سوق العمل المتغيرة فالأحداث التي تمر بها المنطقة العربية كما تعلمون، كان لها بالغ الأثر على الإنسان العربي بفئاته العمرية المختلفة وكانت فئة الشباب الخاسر الأكبر جراء الاضطرابات والنزاعات والحروب والهجرات وتدهور الاقتصادات الوطنية فأصبح تأمين فرص عمل توفر العيش الكريم لهم في ظروف آمنة ومستقرة حلماً علينا جميعًا أن نسعى لتحقيقه» .

وختم سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية كلمته قائلاً: «لا يمكننا أن نتكلم عن مستقبل مستدام بوظائف خضراء ومازالت فلسطين الحبيبة تعاني من التوسع الاستيطاني المجحف للكيان الصهيوني الذي يحرق غصن الزيتون الأخضر في هذه الأرض المباركة، وينتهك يومياً القرارات والمواثيق والمعاهدات الدولية ، ويمارس أشد الضغوط على العمال الفلسطينيين فجميعنا في هذا المؤتمر الدولي مدعوون لأن نضافر جهودنا لنصرة الشعب العربي الفلسطيني في مقاومة الاحتلال، واسترداد أبسط حقوقه الإنسانية في حياة كريمة تليق بتضحياته وصموده ، ومطالبون اليوم أن ندعم آماله في اعتراف جميع دول العالم بدولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف.

وأجدد دعوتي لمنظمة العمل الدولية وأطراف الإنتاج الثلاثة في العالم لعقد مؤتمر للمانحين لدعم صندوق فلسطين للتشغيل والحماية الاجتماعية لإيجاد فرص العمل اللائق للشباب الفلسطيني».

متمنياً لأعمال الدورة النجاح والتوفيق.

«المطيري في العراق»

افتتح سعادة السيد **فايز علي المطيري**– المدير العام لمنظمة العمل العربية ومعالي السيد **محمد شياع السوداني** وزير العمل والشؤون الاجتماعية أعمال الدورتين «معايير العمل العربية» و«إجراءات السلامة في مواقع العمل» في جمهورية العراق خلال الفترة 7 – 9 مايو/ آيار 2017 بحضور كلٍ من السيد/ **صادق المحنا** رئيس لجنة العمل النيابية وسعادة المهندس/ **علي صبيح الساعدي** رئيس اتحاد الصناعات العراقي وسعادة الأستاذ/ **ستار دنبوس براك** رئيس اتحاد نقابات العمال العراقي فضلاً عن حشد من كبار المسؤولين في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة في جمهورية العراق، ويأتي انعقاد هذه الدورات تأكيداً للاهتمام المشترك بين منظمة العمل العربية و أطراف الإنتاج الثلاثة في جمهورية العراق بتحسين شروط وظروف الطبقة العاملة من خلال تطوير قدرات المعنيين بمعايير العمل والصحة والسلامة المهنية الذي ينعكس إيجاباً على مجمل حقوق ومكتسبات القوى العاملة، وتوفير الضمانات لحقوق الإنسان في حياة كريمة وتحقيق الاستقرار في علاقات العمل.

"الغازي" يشيد بالجهود الطيبة التي يبذلها "المطيري" لتكريس أهداف المنظمة في مجال ترقية التشغيل

استقبل معالي وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بالجمهورية الجزائرية – **محمد الغازي** بمكتبه في الوزارة سعادة السيد/ **فايز المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية، حيث استعرض الطرفان التحديات التي تواجه الدول العربية وآفاق التعاون بين الجزائر ومنظمة العمل العربية في مجالات العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

وأعرب الجانبان عن ارتياحهما بإطلاق أعمال الندوة القومية حول "**دور ومكانة تفتيش العمل**" من طرف منظمة العمل العربية والتي انطلقت أشغالها يوم الثلاثاء الموافق 2017/05/16، حيث أشاد "**المطيري**" بالتسهيلات التي قدمتها وزارة العمل من أجل إنجاح أعمال هذه الندوة والتي حظيت بمشاركة مكثفة للخبراء وممثلي أطراف الإنتاج من الدول العربية.

وجدد «**الغازي**» بهذه المناسبة حرص الجزائر على تعزيز التعاون العربي المشترك في إطار المنظمة واستعدادها لدعم البرامج والنشاطات التي تبادر بها، كما شدّد على أهمية تعميق التشاور وتنسيق المواقف ما بين الدول العربية في كل ما يخص قضايا العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

كما أشاد الوزير بالجهود الطيبة التي يبذلها "**المطيري**" في إطار تحقيق العمل العربي المشترك بهدف تكريس أهداف المنظمة في مجال ترقية التشغيل وتوسيع الحماية الاجتماعية وتعزيز الحوار الاجتماعي.

من جانبه، ثمّن سعادة الأستاذ **فايز المطيري** على التجربة الجزائرية الرائدة في مجال تشريعات العمل وحماية العمال وتفتيش العمل وتطوير حلول لمحاربة البطالة، معرباً في ذات السياق عن إرادته لبذل المزيد من الجهود لمواجهة التحديات التي تواجه البلدان العربية في مجال التشغيل والحماية الاجتماعية.

واتفق الطرفان في الختام على مواصلة العمل المشترك بينهما بما يخدم أهداف المنظمة بمكوناتها في مجال تحقيق التنمية المستدامة.

المطيري : الاهتمـــــام بتفتيـــ

جاء نتيجة المستجدات والتطورات التكـــ

في يوم الثلاثاء الموافق 16/ 5/ 2017 افتتح سعادة السيد / فايز علي المطيري- المدير العام لمنظمة العمل العربية ، والسيد/ محمد خياط- الأمين العام لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية- أعمال الندوة القومية حول تفتيش العمل «أداة للتطبيق الجيد للقانون وتطويره» بمشاركة "50" من ممثلي أطراف الإنتاج في 12 دولة عربية، بالإضافة إلى قيادات أطراف الإنتاج في الجمهورية الجزائرية.

ـــــش العمل فـي الآونة الأخيرة
ـــــنولوجية التي يشهدها عالم العمل

بدأ سعادة السيد/ **فايز المطيري** كلمتـــــه بالترحيب بالسادة المشاركين في أعمال الندوة التي تعقد على أرض الجزائر رمز العزة والكرامة العربية ، مقدماً الشكر والتقدير لمعالي السيد **محمد الغازي** وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعى على رعايته الكريمة لأعمال الندوة وتقديم كافة التسهيلات اللازمة لإنجاح أعمالها ، مشيراً في كلمته إلى أهمية تفتيش العمل والتباحث حـــول وسائل وسبل تطوير وتفعيل دور مفتشـــي العمل باعتبارهم المعنيين بالتطبيق الجيد لتشريعات العمل التي تعتبر صمام الأمان الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما يعبر عن توجهات وقناعـــات المنظمة بأهمية دور جهاز تفتيش العمل وضرورة مواكبته للمتغيرات والمستجدات المتلاحقة في عالم العمل، كما يستلزم الاهتمام بدعم الجهاز بالعنصر البشري المؤهل والمدرب على الاضطلاع بمهامه بكفاءة، مشيراً إلى أن تزايـــد الاهتمـــام بتفتيش العمل في الآونة الأخيرة، جاء نتيجة المستجدات والتطورات التكنولوجية التي يشهدها عالم العمل وما واكب هذه التطورات من تعاظم فرص الاستثمار واتساع رقعة النشاط الاقتصادي وتنوع أنماط العمل، مما يجعل الأعباء هائلة على وظيفة تفتيش العمل كماً ونوعاً ، هذا الاهتمام يرجع لطبيعة الوظائف الموكلة لمفتشي العمل ومدى تأثيرها وأهميتها البالغة على مختلف مجالات العمل ودورها في تأمين التطبيق الجيد للقانون وتطويره، منوهاً في كلمته إلى أن الأداء الجيد لهذه الوظائف يجعل لمفتشي العمل دوراً بارزاً في تحسين شروط وظروف العمل لإيجاد بيئة عمل آمنة ومستقرة وتوفير المناخ الملائم للاستثمار وتحقيق التنمية المستدامـــة وتأمين الاستقرار الاجتماعي.

كما أكد سعادة السيد / **فايز المطيري** على جهود منظمة العمل العربية، حيث إنها استشعرت منذ نشأتها أهمية جهاز تفتيش العمل كجهاز حكومي مختص بالرقابة على حسن تطبيق تشريعـــات العمل واقتـــراح تطويرها بما يتلاءم والتطور الاجتماعي والاقتصادي للدول العربية، مشيراً إلى اتفاقيات وتوصيات العمل العربية التي تتضمن نصوصاً هامة تتعلق بتفتيش العمل توجت بإصدار الاتفاقية رقم "19" لسنة 1998 بشأن تفتيـــش العمل والتي حظيت بنسبة كبيرة من التصديق رغم أنها من أحدث الاتفاقيات.

المطيري يلتقي أطراف الإنتاج الثلاثة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

في إطار زيارتـــه إلى الجمهوريـــة الجزائرية الديمقراطية الشـعبية، قام سعادة السيد **فايز المطيري** المدير العام لمنظمة العمـل العربية بلقـاء كونفدراليات أصـحاب أعمال الجمهورية الجزائرية، حيث تم خلال اللقاء الترحيب بسـعادة المدير العام والثناء علـى جهود منظمة العمل العربية في دعم كونفدراليات أصحاب الأعمال، وكذلك التباحث حول القضايا الرئيسية في مجالات العمل المختلفة وعلى رأسـها البطالة، وأسـبابها، ودور القطاع الخاص في الحـد منها، وتوفير فرص العمل والاهتمام بربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل، كما تم مناقشة أوجه وسـبل تعزيز التعاون بين المنظمة وأصـحاب الأعمال في الجزائر بما يخدم تحقيق الأهداف المشتركة.

ثم قام سعادته بزيارة لمقر الاتحاد العام للعمال الجزائريين حيث كان في اسـتقباله السـيد/ **عبد المجيـد سيدي سعيد** رئيس الاتحاد، وقد ألقى سعادة السيد **فايز المطيري** كلمة أشاد فيها بـدور اتحاد العمال في خدمة قضـايا العمال الجزائريين كما شـارك سـعادته في فعاليات ورشـة العمل الخاصة بالمرأة والتـي تعقدها منظمـة OATU الإفريقية بمقر الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

كمـا قام سـعادته بزيارة إلى مقـر المفتشـية الولائية للعمل وكان في استقباله السـيد/ **أكلـي بركاتي** المفتش العام للعمل الذي رحب بحفاوة بسعادة المدير العام وقدم عرضاً مرئياً حول الـدور الـذي تقوم به المفتشـية العامة في مجـال تفتيش العمل وتطويره.

وقد أشـاد المدير العام بعمل المفتشين والتقدم والتطور الذي حققوه في مجال تفتيش العمل وقام سـعادته بتسجيل كلمة في سجل الاستقبال الخاص بالمفتشية .

منظمة العمل العربية توقع مذكرة تفاهم مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

وقَّع سعادة السيد / فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية مع سعادة السيد الدكتور / إسماعيل عبد الغفار رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، مذكرة تفاهم بشأن التعاون المشترك بين المنظمتين. وجرى حفل التوقيع في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يوم 10 يوليو تموز 2017 على هامش اجتماعات لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة للمنظمات العربية المتخصصة والمنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، وذلك انطلاقاً من الأهداف المشتركة التي تسعى لتحقيقها كل من منظمة العمل العربية والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيقاً للتنمية الشاملة والمستدامة.

وقد باركت الأمانة العامة والدول العربية المشاركة في اجتماع لجنة التنسيق هذا الاتفاق الذي يعزز من دور العمل العربي المشترك ويسخر إمكانياته وقدراته والاستفادة من خبرائه لصالح أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي.

على هامش الدورة "106" لمؤتمر العمل الدولي

لقاء المطيري مع رايدر

أجرى سعادة السيد **فايز علي المطيري** – المدير العام لمنظمة العمل العربية لقاءً مع السيد/ **غاي رايدر**– المدير العام لمنظمة العمل الدولية على هامش أعمال الدورة 106 لمؤتمر العمل الدولي (جنيف يونيو/ حزيران 2017) وذلك يوم الأربعاء الموافق 7 يونيو/ حزيران 2017 بهدف تعزيز التعاون بين المنظمتين لصالح البلدان العربية.

وبدأ سعادة السيد **فايز علي المطيري** الحديث بالتعبير عن سعادته بلقاء السيد/ **غاي رايدر** مثمناً حسن اختيار تقريره للدورة 106 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2017 الذي يتناول قضايا البيئة والاقتصاد الأخضر والتي تعد من الموضوعات التي تحظى باهتمام مميز من منظمة العمل العربية في إطار توجهاتها في المرحلة القادمة ضمن خطط وبرامج التنمية المستدامة 2030 في البلدان العربية بما يتطلب تدعيم التنسيق والتعاون بين المنظمتين لتحقيق أهدافهما المشتركة في هذا الشأن. ثم تعرض سعادته إلى ملحق تقرير السيد **غاي رايدر** حول أوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلة مع التأكيد على أنه على الرغم من التطوير الحاصل لإعداد هذا التقرير تبقي النتائج المحققة محدودة جدًا وعلى منظمة العمل الدولية بذل مزيد من الجهود لتقديم حلول عملية تساعد على تحقيق إنجازات ملموسة في المنطقة من حيث حماية العمال الفلسطينيين وضرورة إرسال بعثة متخصصة

لمساعدتهم على استرجاع حقوقهم المحجوزة لدي السلطات الإسرائيلية وكذلك توفير التمويل اللازم لإنعاش الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية لتمكينه من توفير فرص العمل اللائق للفلسطينيين والتصدي للتدهور المتواصل للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

كما نوه **سعادته** إلى التغيرات الحاصلة في المنطقة العربية وحالات عدم الاستقرار والهجرة واللجوء والنزوح وتأثيراتها السلبية على الأمن والاستقرار في مختلف المناطق في العالم إضافة إلى تأثيراتها على أسواق العمل في البلدان العربية، مما يستوجب أيضاً تدخلات جدية من منظمة العمل الدولية لمعالجة هذه الأوضاع وتوفير مقومات التنمية في الوطن العربي بالتعاون المشترك مع منظمة العمل العربية.

كذلك سلم **سعادته** إلى السيد **غاي رايدر** دعوة للمشاركة في الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، مع نسخة باللغتين العربية والإنجليزية من ملاحظات المجموعة العربية حول تقريره، بشأن أوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلة.

بعد ذلك تناول السيد **غاي رايدر** الكلمة مُرحباً بسعادة السيد/ **فايز علي المطيري** ومعرباً عن سعادته باستمرار هذه اللقاءات الثنائية المفيدة للطرفين، موجهاً الشكر والتقدير على دعوته لحضور الدورة 44 لمؤتمر العمل العربي لعام 2017 مثمناً النتائج الصادرة عنه.

كما عبّر سعادته عن قبول الدعوة للمشاركة في الملتقى التضامني وعن اهتماماته بملاحظات المجموعة العربية حول تقريره بشأن أوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلة والعمل على الأخذ بعين الاعتبار ما ورد فيها في المرحلة القادمة. كما عبر السيد غاي رايدر عن تفهمه لانشغالات منظمة العمل العربية بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وبما يجري في المنطقة العربية وعن استعداد منظمة العمل الدولية لإيجاد طرق جديدة لتدخلاتها للتصدي للتحديات التنموية التي تواجهها البلدان العربية ومعالجتها بصفة جذرية بالقضاء على مسبباتها، وذلك من خلال تعاون مشترك بين منظمتي العمل الدولية والعربية في مجالات إجراء تشخيص حقيقي وواقعي للأوضاع الراهنة ومسبباتها وتأثيراتها على قضايا التنمية والتشغيل بما يساعد على وضع وتنفيذ الخطة العملية المناسبة، لتحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة، حيث إن جميع هذه الأنشطة المشتركة في حاجة إلى التمويل، بما في ذلك الصندوق الفلسطيني للحماية الاجتماعية والتشغيل، وقد بدأت منظمة العمل الدولية بالعمل على حشد مزيد من الموارد المالية من شركائها التقليديين مع البحث عن مصادر تمويل أخرى من جهات مانحة.

وفي الختام عبر سعادته عن ارتياحه للتعاون البناء القائم بين المنظمتين وحرصه على تعزيز وتدعيم هذا التعاون من خلال المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للبلاد العربية ببيروت.

المطيري في افتتاح أعمال اجتماع لجنة الخبراء العرب حول التشغيل والبطالة يسلط الضوء على قضايا الساعة

افتتح سعادة / **فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية صباح يوم الثلاثاء الموافق الأول من أغسطس / آب 2017 أعمال اجتماع لجنة الخبراء لإعداد التقرير العربي السادس حول التشغيل والبطالة في الدول العربية "تحليل للحاضر واستشراف المستقبل"، حيث رحب سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية في بداية كلمته بالسادة الخبراء، وقدم لهم الشكر لاستجابتهم لدعوة منظمة العمل العربية لحضور الاجتماع.

أشار "**المطيري**" في كلمته لعدة قضايا هامة "قضايا الساعة"، مركزاً على الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة 2030 في مجال تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والعمل اللائق، وتقديم بيانات ومعلومات إحصائية دقيقة عن حجم البطالة في الدول العربية وخاصة لدى الشباب كي نمكّن صاحب القرار العربي من اتخاذ القرار الصائب في هذا المجال والولوج إلى السبل الصحيحة للاستفادة من الطاقات الجديدة والمتجددة وأهمية التعامل الإيجابي مع تقارير المنظمات الدولية المعنية مثل "دافوس" من خلال نظرة متفتحة، موضحاً مدى أهمية الاقتصاد الأخضر ومتطلباته لدعم توفير فرص العمل وأهمية الاستفادة من بعض التجارب الوطنية في التحول إلى الاقتصاد الأخضر والأزرق (المسطحات المائية).

كما تطرق سعادة السيد **فايز المطيري** في كلمته إلى قضية "الهجرة" بشكل عام والهجرة القسرية بشكل خاص، مؤكداً على أهمية بحث انعكاسات هذه الجوانب على واقع التشغيل، والتصدي للفقر بكافة أشكاله عن طريق الحوار الاجتماعي البنَّاء.

معرباً في ختام كلمته عن ثقته في نجاح أعمال الاجتماع بما يضمه من مجموعة متميزة من الخبراء العرب في مجال التشغيل.

"المطيري" من بيروت: مستقبل العمل هو أحد هواجس منظمة العمل العربية

تلبية لدعوة منظمة العمل الدولية / المكتب الإقليمي للدول العربية شارك سعادة الأستاذ **فايز المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية في الاجتماع العربي الثلاثي حول مستقبل العمل، والذي عقد في بيروت بالجمهورية اللبنانية، تحت رعاية كريمة من رئيس مجلس الوزراء اللبناني السيد **سعد الحريري**، بتاريخ 3/نيسان- أبريل 2017 بمشاركة ممثلين عن الدول العربية الأعضاء في منظمة العمل الدولية لتبادل الآراء بشأن التغيرات السريعة في طبيعة العمل، والتركيز على بعض التحديات وتبعاتها على مستقبل العمل في المنطقة العربية.

وافتتح اللقاء كل من أصحاب المعالي والسعادة: المدير العام لمنظمة العمل الدولية **غاي رايدر**، ووزير العمل اللبناني **محمد كبارة**، ومدير عام منظمة العمل العربية **فايز المطيري**، ورئيس غرفة صناعة الأردن **عدنان أبو الراغب**، والأمين العام لاتحاد نقابات عمال فلسطين **شاهر سعد**.

حيث أكد سعادة المدير العام في سياق كلمته خلال الجلسة الافتتاحية، على أن مستقبلَ العمل هو أحدُ هواجس منظمة العمل العربية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها بعض دولنا، والتي تسببت في تراجع وانتكاس عقود من التقدم المحرز في عملية التنمية، وأن فئة الشباب هم الخاسر الأكبر جراءَ الاضطرابات والنزاعات والحروب وتدهور الاقتصادات الوطنية، ودعا في مستهل كلمته جميع السادة الحضور من مسؤولين وصنّاع قرار وأكاديميين وخبراء، إلى وضع رؤية مشتركة لبناءِ مستقبل عملٍ عربيّ مستدام على أسس متينة لا يتأثر بالتبدلات والتحولات التي قد تعصف بالمنطقة، حيث قال:«**فلنضع خطوطاً عريضةً لسياسات وخطط إنمائية تستغلُّ كاملَ الطاقات البشرية الكامنة**».وأدان في ختام كلمته الممارسات التعسفية التي تمارسها قوات الاحتلال بحق العمال الفلسطينيين على أرضهم، الذين يتعرضون لشتى أشكال الاستغلال في ظروف عمل لا تتماشى مع أبسط معايير العمل اللائق والعدالة الاجتماعية.

ويأتي عقد هذا الاجتماع في نطاق مبادرة مستقبل العمل التابعة لمنظمة العمل الدولية، التي تدعو ممثلين عن الحكومات والعمال وأصحاب العمل في الدول الأعضاء إلى عقد حوار حول العمل، والمجتمع، والوظائف اللائقة، وتنظيم العمل والإنتاج، وحوكمة العمل؛ لفهم التحولات الجارية في عالم العمل، بغرض تعزيز العمل اللائق والعدالة الاجتماعية. كما ضم الاجتماع العربي الثلاثي حول مستقبل العمل الذي عقد في بيروت ممثلي الحكومات، والعمال، وأصحاب العمل، ومؤسسات الضمان الاجتماعي، وممثلي عدد من المنظمات الإقليمية والدولية والمجالس الاقتصادية والاجتماعية في عدد من الدول العربية ؛ للبحث في القوى الآخذة بتحويل عالم العمل في الدول العربية، ومناقشة أفضل السياسات والإجراءات اللازمة لخلق مستقبل عمل أفضل.

هذا وقد أجرى سعادة المدير العام، على هامش أعمال الاجتماع، عدداً من اللقاءات، حيث التقى معالي وزير العمل اللبناني **محمد كبارة**، والسيد **غاي رايدر** مدير عام منظمة العمل الدولية، والسيد **غسان غصن** الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، كما التقى رئيس الاتحاد العمالي العام في الجمهورية اللبنانية السيد **بشارة الأسمر** وأعضاء المكتب التنفيذي؛ حيث بحث خلال هذه اللقاءات العديد من القضايا المشتركة التي تناقش مستقبل العمل وتحدياته على الساحة العربية.

لقاء المدير العام لمنظمة العمل العربية مع الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب

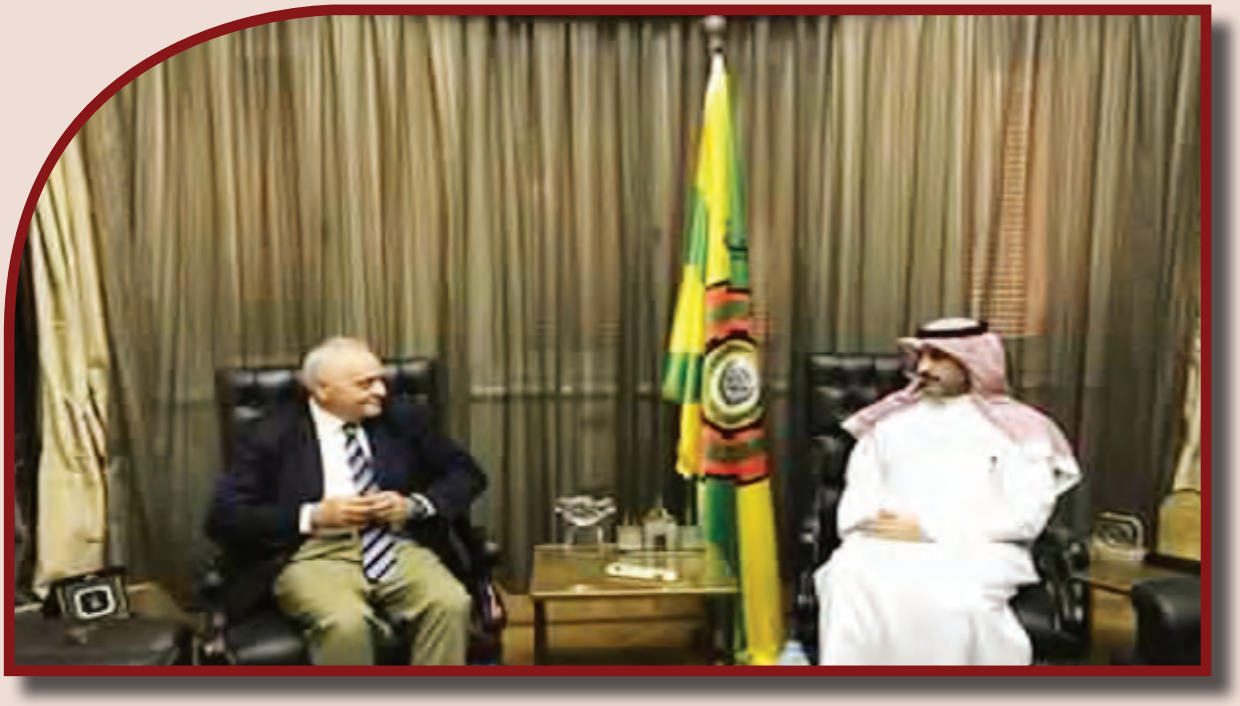

استقبل سعادة السيد / نايز علي المطيري – المدير العام لمنظمة العمل العربية في مكتبه بمقر المنظمة السيد/ غسان غصن – الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب

رحب سعادة المدير العام في بداية اللقاء بالسيد/ **غسان غصن**، مؤكداً على أن العمال العرب هم أحد أضلع منظمة العمل العربية والتي تضم أيضاً الحكومات وأصحاب الأعمال وأن التكامل والتعاون بين تلك المنظومة الثلاثية، والتوازن بينهم من شأنه أن يصنع التنمية الحقيقية ويضع ملفات الصناعة والتنمية والتشغيل والتدريب في مقدمة الملفات التي يجب التركيز عليها، مشيراً سعادته إلى أهمية العمل في المرحلة المقبلة على الوحدة والعمل المشترك و"**لم الشمل**".

تطرق النقاش بين "**المطيري**" و"**غصن**" (للقضية الأم) ألا وهي "**القضية الفلسطينية**" وأدانا كل ممارسات الاحتلال الإسرائيلي الغاشم في الأراضي العربية المحتلة .. وأكدا على أن فلسطين تعاني من ضغط وحصار اقتصادي ممنهج أدى إلى تنامي معدلات البطالة والفقر، مطالبين كل الجهات المعنية عربياً ودولياً بتبني بعض الإجراءات التي تسهم في النهوض بالوضع الاقتصادي للشعب الفلسطيني بهدف زيادة المهارات والكفاءات وتغيير مجال التخصص للشباب الفلسطيني.

وبدوره أشاد الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب السيد/ **غسان غصن** بالجهود التي تبذلها منظمة العمل العربية في إعداد التقرير العربي السادس حول «التشغيل والبطالة في الدول العربية» والذي سيأتي هذا العام تحت عنوان "**أسواق العمل في الدول العربية تحليل للحاضر واستشراف للمستقبل**".. كما أشاد بخطة المدير العام فايز **علي المطيري** في تطوير العمل بالمنظمة لتواكب متطلبات العصر والتكنولوجيا، والتوقيع على مذكرات تعاون وتفاهم وتبادل الخبرات في هذا الشأن مع بعض المنظمات المهتمة بملف التدريب والتكنولوجيا خاصة الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، والمنظمة العربية للتنمية الإدارية وغيرهما.. وعليه وجه "**المطيري**" دعوة إلى "**غصن**" لحضور ندوة تنظمها منظمة العمل العربية حول "**الشباب العربي**" والمقرر عقدها في الأردن لبحث دور الشباب في بناء الوطن وتقدمه وتنميته، والتأكيد على بعض الملفات، ومنها تدريب الشباب وتنمية قدراتهم، وتوعيتهم بثقافة العمل، وكذلك الاهتمام بإقامة المشروعات القومية التي توفر فرص عمل للشباب، وأيضًا فكرته بإنشاء صندوق عربي تديره "**المنظمة**" من شأنه تأسيس وإقامة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر للشباب العربي للحد من البطالة ومخاطرها.

هذا وقد وجه السيد "**غسان غصن**" دعوة رسمية إلى سعادة المدير العام لحضور الملتقى القومي للاتحادات والمنظمات الشعبية والمهنية العربية المنعقد في العاصمة السورية (دمشق) خلال يومي 8-9 أكتوبر/ تشرين أول 2017 تحت عنوان: "**المشروع القومي العربي في مواجهة الاحتلال والإرهاب والتطرف والهيمنة**"، كما وجه له دعوة لحضور اجتماع لجنة المرأة بالاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، والمقرر عقده في العاصمة السودانية، الخرطوم والمقرر خلاله تكريم قيادات ورائدات في ملف العمل والعمال على دورهن المتميز في الدفاع عن حقوق المرأة العربية وشغلهن لمواقع ومناصب كبيرة يتمكّن من خلالها لعب دور بارز ومميز في هذا القطاع.

بمناسبة الاحتفال بيوم العمال العالمي ،
دعا المدير العام لمنظمة العمل العربية إلى توحيد الرؤى والجهود وتكاتف أطراف الإنتاج الثلاثة للتغلب على الصعوبات وتكريس الاستقرار المنشود

وفيما يلي البيان الصادر عن المنظمة:

تتقــدم منظمة العمل العربيــة بأصدق التهاني للقوى العاملة العربية بمناســبة الاحتفال بيوم العمال العالمي الذي يجســد تكاتف القوى العاملة ووحدتهــا ، والذي يأتي فــي إطار التأكيد على الحــق فــي العمل، وتعزيز قيمته فــي ظل مناخ تســوده روح الديمقراطيــة والعدالة الاجتماعية والســلام والمســاواة، وهو ما يتســق مع مبادئ منظمة العمل العربية التي نص عليها الدســتور والميثاق العربي للعمل « **بشأن حق جميع البشر فــي السعي وراء رفاهيتهم المادية والروحية فــي حرية وظروف قوامها تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية** ».

وتؤكــد المنظمة على إيمانها الراســخ بقدرات الثروة البشرية التي يزخــر بها وطننا العربي، كما تجدد عزمها على المضي قدمًا فــي تعزيز قدرات هذه الموارد – باعتبارها إحدى الركائز الأساســية للتنمية الشاملة – بهدف تعزيز قدراتها التنافسية فــي أسواق العمل العربية والدولية.

وفــي ظل تعاظم التحديات التــي تواجه الوطن العربي تؤكد المنظمــة على دعمها وتعزيزها المتواصــل للتنمية وصيانة الحقوق والحريــات النقابية، حيث إن إيجاد حركة عمالية عربية قوية ومتماسكة هو هدف استراتيجي للمنظمة لا سيما وأنه يأتي تجسيدًا للأهداف النبيلة التي أنشئت من أجلها المنظمة.

ومن منطلق مسؤوليتها القومية تدعو منظمة العمل العربية إلى توحيد الرؤى والجهود وتكاتف أطراف الإنتاج الثلاثة للتغلب على الصعوبات وتكريس الاســتقرار المنشــود لزيادة الاســتثمارات؛ إيماناً بأن العمل هو الســبيل الوحيد لتحقيق النهضة الشاملة ومواكبة التطور الذي يشهده عالمنا المعاصر فــي مختلف المجالات حتى تتقدم أمتنا العربية بسواعد وجهد وعرق عمالها الأبرار.

كما تعرب منظمة العمل العربية عن دعمها لنضال عمال وشــعب فلســطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى فــي كفاحهم العادل والبطولي ضد الانتهاكات الإسرائيلية التي تخالف كافة المعايير العربية والدولية للعمل، وتجدد تضامنها الكامل معهم فــي وجه الاحتلال الإسرائيلي الغاشم.

بارك الله عمال وطننا العربي وسدد خطاهم فــي كل ميادين العمل والإنتاج وهنيئًا للعمال فــي يوم عيدهم وهم يبنون الأوطان بسواعدهم نحو الخير والنماء والازدهار.

منظمة العمل العربية تبادر بعقد دورتين على أرض العراق

عقدت منظمة العمل العربية بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بجمهورية العراق دورتين تدريبيتين لصالح أطراف الإنتاج الثلاثة في جمهورية العراق خلال الفترة 7 – 9 مايو / أيار 2017 هدفت الدورة الأولى «**معايير العمل العربية**» إلى تدريب الكوادر المعنية بمعايير العمل العربية بهدف تفعيل قدراتهم في متابعة اتفاقيات وتوصيات العمل العربية وتعزيز التواصل بينهم وبين لجنة الخبراء القانونيين التابعة لمنظمة العمل العربية في مجال التصديق على اتفاقيات العمل العربية ومتابعة مواءمة التشريعات العراقية مع الاتفاقيات المصادق عليها.

كما هدفت الدورة التدريبية الثانية "**إجراءات السلامة في مواقع العمل**" إلى تدريب الكوادر المعنية بالصحة والسلامة المهنية على إجراءات السلامة في مواقع العمل بهدف توعية ووقاية العاملين بمخاطر التعرض المهني، والتقليل من الحوادث والإصابات، وبالتالي الخسائر الاقتصادية وآثارها الاجتماعية.

يأتي انعقاد هاتين الدورتين في إطار مبادرة منظمة العمل العربية، لعقد العديد من الأنشطة على أرض العراق انطلاقاً من مسؤوليتها في تفعيل الحوار والتواصل مع أطراف الإنتاج الثلاثة في كافة الدول العربية وحرصها على تدريب الكوادر العربية العاملة في مختلف المجالات ذات الصلة بقضايا العمل والعمال، تأكيداً على الاهتمام المشترك بين منظمة العمل العربية و أطراف الإنتاج الثلاثة في جمهورية العراق؛ لتحسين شروط وظروف الطبقة العاملة من خلال تطوير قدرات المعنيين بمعايير العمل والصحة و السلامة المهنية، الذي ينعكس إيجاباً على مجمل حقوق ومكتسبات القوى العاملة وتوفير الضمانات لحقوق الإنسان في حياة كريمة وتحقيق الاستقرار في علاقات العمل.

افتتح أعمال الدورتين معالي السيد/ **محمد شياع السوداني**- وزير العمل والشؤون الاجتماعية وسعادة الأستاذ/ **فايز علي المطيري**- المدير العام لمنظمة العمل العربية، والسيد / **صادق المحنا** رئيس لجنة العمل النيابية وبحضور سعادة المهندس **علي صبيح الساعدي** - رئيس اتحاد الصناعات العراقي، وسعادة الأستاذ **ستار دنبوس براك** رئيس اتحاد نقابات العمال العراقي، فضلاً عن حشد من كبار المسؤولين في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة في جمهورية العراق.

شارك في أعمال الدورة الأولى "38" متدرباً من الكوادر الفنية المتخصصة في مجال معايير العمل العربية ممثلين لأطراف الإنتاج الثلاثة في جمهورية العراق، وقد تم خلالها عقد جلسات عمل تناولت معايير العمل العربية، وأهدافها وخصائصها والالتزامات المترتبة عليها، وملاءمة التشريعات الوطنية لاتفاقيات العمل العربية المصادق عليها والصعوبات التي تحول دون التصديق على اتفاقيات العمل العربية، وسبل التغلب عليها، ودور معايير العمل في توفير الحماية الاجتماعية والحقوق الأساسية للعاملين.

كما قام السيد رئيس لجنة الخبراء القانونيين بمنظمة العمل العربية بتنشيط ورشة العمل حيث

تضمنت تدريب المشاركين على النماذج المختلفة للتقارير الخاصة باتفاقيات العمل العربية المصدقة وغير المصدقة، وشرح كيفية إعداد الردود المطلوبة عليها .

وشارك في الدورة التدريبية الثانية "36" متدرباً من المعنيين بالصحة والسلامة المهنية مشرفين ومفتشي عمل وفنيين من القطاعات الحكومية والوزارات ذات الصلة، بالإضافة إلى ممثلين عن منظمات أصحاب العمل والعمال من المهتمين بمجال الصحة والسلامة المهنية وحماية بيئة العمل، بالإضافة إلى ممثلين عن المركز الوطني للصحة والسلامة المهنية بجمهورية العراق. وقد تم خلالها عقد جلسات عمل تناولت مخاطر بيئة العمل وآليات تقييمها.

(مخاطر فيزيائية –كيميائية- حيوية- أرغونومية- نفسية) ، آليات التحكم والسيطرة على مخاطر بيئة العمل(الحظر – الاستبدال - السيطرة الهندسية والإدارية - معدات الوقاية الشخصية) ، وحوادث العمل والإصابات المهنية وآليات التحقيق المتبعة، والسلوك الآمن وثقافة السلامة.

في نهاية الجلسة الختامية، وزعت شهادات تدريب معتمدة على المتدربين، وقد أشاد المشاركون بمستوى الدورات التدريبية ومدى الفائدة التي تحققت لهم من خلال المادة العلمية المتميزة وورش العمل التي قام بتقديمها السادة الخبراء ، وتمني المشاركون على منظمة العمل العربية تنظيم دورات أخرى لاستكمال تحقيق الفائدة وقدموا الشكر والتقدير للمنظمة على تنفيذ هذه الأنشطة الهامة على أرض جمهورية العراق.

قدَّم سعادة السيد / المدير العام درع منظمة العمل العربية إلى معالي السيد/ محمد شياع السوداني، ومن جانبه قدم معاليه هدية من المشغولات اليدوية التقليدية في جمهورية العراق

تفتيش العمل :
أداة للتطبيق الجيد للقانون وتطويره

«**تفتيش العمل**» حظي باهتمام كبير من منظمة العمل العربية التي أولت التفتيش نصيباً كبيراً من العناية في المعايير التي اعتمدتها، وكذلك إعداد الدراسات والأبحاث وعقد العديد من الأنشطة التدريبية، وحيث إن موضوع تفتيش العمل يحتل مكانة هامة في مساعي وجهود الدول والمنظمات العربية والدولية المهتمة بقضايا العمل والعمال، كونه أداة فاعلة ومؤثرة في مجال توفير علاقات عمل متوازنة ومستقرة قائمة على الفهم والاحترام المتبادل بين أطراف الإنتاج فقد اتسعت المسؤوليات التي تضطلع بها أجهزة التفتيش وتطورت لتشمل مهام واختصاصات تتعلق بمراقبة تنفيذ النص القانوني والكشف عن أوجه القصور في أحكامه ورصد الجوانب التي تستدعي تعديل بعض مواده وفقاً لما تفرضه المتغيرات والظروف المستجدة وعلى النحو الذي يحقق رسالة وأهداف التشريع، ويصون السلام الاجتماعي، ويضمن رفاهية المجتمع وأبنائه.

عقدت منظمة العمل العربية «**إدارة الحماية الاجتماعية والمعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر**» الندوة القومية بالتعاون مع وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية خلال الفترة 16 - 18 مايو

أيار 2017 بهدف تفعيل تفتيش العمل، وتعزيز دوره في حماية الحقوق العمالية وتأمين الاستقرار الاجتماعي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية.

هدفت الندوة إلى البحث في كيفية تطوير أجهزة تفتيش العمل العربية من خلال تحسين أساليب وتقنيات التفتيش والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصال، ودعم وتطوير آليات التعاون بين جهاز تفتيش العمل ومختلف الجهات المعنية بتطبيق قوانين العمل والأجهزة الرقابية الأخرى، كما تهدف الندوة إلى تعزيز الدور الوقائي لتفتيش العمل إلى جانب دوره الرقابي، وكشف ومعالجة الثغرات في قوانين العمل ونصوصها التطبيقية، وبحث الصعوبات التي يواجهها تفتيش العمل في الدول العربية وكيفية حلها، والتعريف بمعايير العمل العربية الخاصة بتفتيش العمل، والوقوف على مدى ملاءمة التشريعات الوطنية لتلك المعايير.

افتتح أعمال الندوة كل من سعادة الأستاذ/ **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية، ومعالي السيد/ **محمد الغازي** وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بالجمهورية الجزائرية، تضمنت الندوة "7" جلسات عمل على مدار ثلاثة أيام، تم خلالها مناقشة المحاور المطروحة واستعراض بعض العروض القطرية للدول العربية المشاركة وخلصت بعد مناقشات مستفيضة إلى اعتماد مجموعة من التوصيات في مقدمتها دعم أجهزة تفتيش العمل، من خلال توفير العدد الكافي من المفتشين المؤهلين وتمكينها بوسائل العمل الضرورية للقيام بوظائفها على أحسن وجه وبالأخص وسائل التنقل والاتصال (الحواسيب - والهواتف المحمولة- نظام معلومات متطور عن المنشآت الخاضعة للتفتيش- دليل إجراءات التفتيش - نماذج تقارير التفتيش)، بالإضافة إلى تحسين الأوضاع المادية والمعنوية لمفتشي العمل، وتوفير الحماية والحيادية، والاستقلالية اللازمة لأداء مهامهم على الوجه المطلوب وتطوير معارفهم ومهاراتهم على نحو مستمر، وتكثيف الأنشطة التدريبية المتخصصة لفائدتهم وتطوير الدور الرقابي لتفتيش العمل واتخاذ الإجراءات الكفيلة بزيادة فعاليته، لتعزيز الدور الوقائي لتفتيش العمل واستخدام التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال على أوسع نطاق لتطوير أداء تفتيش العمل وتيسير وتسريع الخدمات التي يقدمها لأصحاب العمل والعمال، وتخليص أجهزة تفتيش العمل من الأعباء الإضافية المكلفة بها، والتي لا تدخل في إطار وظائفها الأساسية وفقاً لمعايير العمل العربية والدولية حتى تسخّر كل طاقاتها المتاحة لإنجاز هذه الوظائف. كما شملت التوصيات توسيع مجال نشاط أجهزة تفتيش العمل، ليشمل كافة فئات العمال ومختلف القطاعات ومنشآت العمل، بما في ذلك القطاع غير النظامي (**الاقتصاد غير الرسمي**) والمناطق الحرة والمنشآت الصغيرة، ومتناهية الصغر، ودعوة الدول العربية التي لم تصادق على اتفاقية العمل العربية رقم 19 لعام 1998 بشأن تفتيش العمل إلى المصادقة عليها وملاءمة تشريعاتها وممارساتها مع أحكام هذه الاتفاقية، كما أكدت التوصيات على دعوة منظمة العمل العربية إلى تكثيف نشاطاتها المتعلقة بتفتيش العمل وعقد الندوات القومية لبحث قضايا تفتيش العمل وتبادل الخبرات والتجارب بشأنها.

معايير العمل العمود الفقري لأنـــ

تمثل **معايير العمل** العمود الفقري لأنشطة منظمة العمل العربية، ومن أهم مرتكزات ووسائل عملها لبلوغ أهدافها ونشر رسالتها حيث تهدف معايير العمل العربية إلى بلوغ مستويات متماثلة في التشريعات العمالية والضمان الاجتماعي وكافة الحقوق الأساسية في مجال العمل، ومن ثم تسهم في تحقيق التقارب التدريجي لتشريعات العمل العربية وصولاً إلى توحيدها. تكتسب معايير منظمة العمل العربية أهميتها من خلال الحفاظ على الحدود الدنيا للأحكام والحقوق التي تستوجب مراعاتها في التشريعات الوطنية.

وفي إطار اهتمام منظمة العمل العربية بتعزيز النشاط المعياري واستكمال أحكام المعايير تضع في خطة عملها عقد العديد من الدورات التدريبية في مجال معايير العمل ومنها هذه الدورة حول «**تدريب الكوادر المعنية بمعايير العمل العربية**» التي عقدت خلال الفترة من 20 - 21 مايو / أيار 2017 لصالح الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية؛ بهدف تفعيل دور هذه الكوادر المعنية وتعزيز قدرتها في مجال متابعة اتفاقيات وتوصيات العمل العربية.

تهدف الدورة إلى تفعيل الحوار بين منظمة العمل العربية والدول الأعضاء للوصول إلى فهم مشترك يجعل النشاط المعياري أكثر فاعلية وتأثيراً على تشريعات العمل العربية والوقوف على الصعوبات التي تواجهها الجمهورية الجزائرية في التصديق على اتفاقيات العمل العربية، كما تهدف الدورة إلى تطوير أداء المختصين بإعداد التقارير والردود المتعلقة باتفاقيات وتوصيات العمل العربية والتواصل مع لجنة الخبراء القانونيين.

افتتح أعمال الدورة التدريبية السيد/ **عبد العالي دروة** - مدير علاقات العمل بوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بالجمهورية الجزائرية، والسيد **حمدي أحمد** مدير إدارة الحماية الاجتماعية

ـــــشطة منظمـــة العمل العربية

وعلاقات العمل بمنظمة العمل العربية والسيد/ **عبد الحميد عريب** القائم بأعمال مدير المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر . شارك في أعمال هذه الدورة 20 متدرباً من الكوادر الفنية المتخصصة في مجال معايير العمل العربية وممثلون عن أطراف الإنتاج الثلاث في الجمهورية الجزائرية، وقد تم خلالها عقد جلسات عمل تناولت المحاور معايير العمل العربية وأهدافها - وخصائصها والالتزامات المترتبة عليها .. ملاءمة التشريعات الوطنية اتفاقيات العمـــل العربية المصادق عليها - الصعوبات التي تحول دون التصديق على اتفاقيات العمل العربية وسبل التغلب عليها.. دور معايير العمل في توفير الحماية الاجتماعية والحقوق الأساسية للعاملين. وكذلك قام السيد رئيس لجنة الخبراء القانونيين بمنظمة العمل العربية بتنشيط ورشة العمل بتدريب المشاركين على النماذج المختلفة للتقارير الخاصة باتفاقيات العمل العربية المصدقة وغير المصدقة وشرح كيفية إعداد الردود المطلوبة عليها.

اتبعت الدورة أسلوباً للتنفيذ يتلخص في تقييم مبدئي للسادة المتدربين، وتقديم المادة التدريبية من قبل السادة الخبراء، ومسؤولي منظمة العمل العربية ومناقشات جماعية، ومجموعات عمل. واختتمت الدورة أعمالها بتقييم نهائي للسادة المتدربين وتوزيع الشهادات عليهم.

في نهاية الجلسة الختامية وزعت شهادات تدريب معتمدة على السادة المتدربين، من قبل السيدة **بهية يكن** مدير الدائرة القانونية بوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بالجمهورية الجزائرية والسيد **حمدى أحمد** - مدير إدارة الحماية الاجتماعية وعلاقات العمل بمنظمة العمل العربية، والسيد **عبد الحميد عريب** القائم بأعمال مدير المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل.

"أسواق العمل في الدول العربية تحليل للحاضر واستشراف للمستقبل" عنوان التقرير السادس حول التشغيل والبطالة في الدول العربية

في ظل المتغيرات العربية والدولية المتسارعة تعد سياسات التشغيل من أهم السياسات العامة في دول العالم ومنها بلداننا العربية التي تعاني من تفاقم مشكلة البطالة وخاصة بين الشباب الباحثين عن فرص عمل ، وسعي منظمة العمل العربية للنهوض بالتشغيل انطلاقًا من قرارات القمة الاقتصادية التنموية والاجتماعية (الكويت 2009) وقرارات قمة شرم الشيخ (يناير 2011) وقرارات قمة الرياض (2013) والبرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة، جاء إعداد التقرير العربي السادس حول التشغيل والبطالة في الدول العربية «أسواق العمل في الدول العربية تحليل للحاضر واستشراف للمستقبل» للتأكيد على أهمية تحسين مستوى المعيشة وتحقيق العدالة الاجتماعية بين أطياف المجتمع، وتحقيق مستقبل أفضل لتلبية متطلبات الأجيال القادمة والاستجابة لأهداف التنمية المستدامة 2030، فعقدت المنظمة اجتماع خبراء يوم الثلاثاء الموافق 1 أغسطس آب 2017 لتسليط الضوء على أهم المحاور المقترحة لإطلاق التقرير العربي السادس حول التشغيل والبطالة في الدول العربية .

هدف الاجتماع إلى المساهمة في توفير بيانات وتوجهات مشتركة لأطراف الإنتاج للحد من الفقر بكل أشكاله واستجابة للهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة ودعم متطلبات الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة 2030 تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وعمل لائق للجميع، والتعرف على نسب البطالة في الأقطار العربية «**بوجه خاص بين الشباب**» كما يناقش كيفية توفير البيانات والمعلومات الإحصائية المتعلقة بالقوى العاملة مما يسهم في وضع الخطط الهادفة التي تساعد في التخفيف من مشكلة البطالة، وتوفير معلومات دقيقة للباحثين والمختصين والخبراء في مجال التشغيل والعمل غير المنظم ودوره في الحد من البطالة، وتوفير فرص عمل للشباب والتركيز على دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في تقليص نسب البطالة ومكافحة الفقر.

تعد "**سلسلة التقارير العربية للتشغيل**" من أهم القضايا التي تبنتها منظمة العمل العربية لأهميتها في تحقيق الاستفادة المثلى للمنطقة

العربية ، نظراً لاستفحال ظاهرة البطالة في الدول العربية خلال السنوات الأخيرة ، وفي سياق هذه الجهود دأبت المنظمة انطلاقاً من رسالتها القومية ومن مبدأ الحوار الاجتماعي الثلاثي بين أطراف الإنتاج الذي يقود عملها، على إصدار سلسلة من التقارير حول «**التشغيل والبطالة في الدول العربية**» بشكل منتظم كل سنتين للإحاطة قدر الإمكان بمسألة البطالة في المنطقة العربية من مختلف الزوايا، هذا وقد صدر التقرير العربي الأول حول التشغيل والبطالة: **نحو سياسات وآليات فاعلة** في عام 2008 أما التقرير العربي الثاني حول التشغيل والبطالة: **قضايا ملحة** 2010، بينما تناول التقرير الثالث الصادر في 2012 "**انعكاسات الاحتجاجات الشعبية العربية على أوضاع التشغيل والبطالة .. حاضراً ومستقبلاً**"، في حين أن التقرير الرابع الصادر في عام 2014 أختير له عنوان "**آفاق جديدة للتشغيل في المنطقة العربية**" حيث حاول التقرير أن يحيط بالأبعاد المختلفة لتلك الآفاق الجديدة للتشغيل في منطقتنا ، وجاء التقرير الخامس في 2016 تحت عنوان "**دعم القدرة التنافسية لتعزيز القابلية للتشغيل نحو معالجة اقتصادية مستدامة** 2016، حيث هدف هذا التقرير إلى الربط بين التنافسية الاقتصادية والتشغيل، بما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية والموارد البشرية.

افتتح أعمال الاجتماع سعادة السيد/ **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية وألقى كلمة توجيهية رحب خلالها بالسادة الخبراء، وأكد على أهمية هذا التقرير الدوري النوعي لصناع القرار العربي.

وعلى مدار يومين، عقدت أربع جلسات عمل حضرها جميع السادة الخبراء فضلاً عن جلستي عمل نوقش خلالهما أهمية التقرير السادس للتشغيل والبطالة وما يجب أن يتضمنه من محاور في هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها المنطقة العربية؛ نتيجة التغيرات وعدم الاستقرار في عدد من دولها، بسبب الزيادة السكانية، وانخفاض أسعار النفط في العالم، وهجرة العقول العربية المبدعة، مما يهدد السلم الاجتماعي ومصادر العيش للقوى العاملة العربية، وقدم السادة الخبراء مقترحات لمحاور التقرير مشددين على جدلية العلاقة السلبية بين البطالة والإخلال بالأمن، وانعكاساتها على الأفراد والمجتمعات وعلى مستقبل النمو المستدام في البلدان العربية، ومحاولة الاتساق مع الطروحات العالمية من خلال تقارير المنظمات الدولية والإقليمية مع الأخذ بعين الاعتبار النقاط الهامة لرؤوس الموضوعات التي تفضل بالتنويه عنها في كلمة الافتتاح سعادة السيد **فايز علي المطيري** المدير العام للمنظمة، حيث تمثل هذه النقاط حاجة ضرورية وملحة تحتاجها الدول العربية في هذه المرحلة.

وخلصت المناقشات إلى أهمية أن يتضمن التقرير "9" محاور رئيسية:

المحور الأول «التطورات الاقتصادية والاجتماعية العربية وآثارها على أسواق العمل».

المحور الثاني «أسواق العمل العربية: الملامح الأساسية والتوجهات المستقبلية».

المحور الثالث «دور التدريب المهني في تأهيل الشباب لسوق العمل».

المحور الرابع «الأبعاد الاجتماعية لقضايا التشغيل والبطالة في المنطقة العربية في ضوء مبادئ الإعلان العالمي للعولمة العادلة».

المحور الخامس «دور القطاع الزراعي في أسواق العمل العربية ومتطلبات التحول إلى الاقتصاد الأخضر لدعم التشغيل (حالة مصر)».

المحور السادس «قضايا الهجرة وانعكاساتها على أسواق العمل (حالة الجزائر)».

المحور السابع «التطورات التكنولوجية وأثرها على سوق العمل».

المحور الثامن «الاقتصاد الأزرق، المسطحات المائية وسيلة تشغيل ناجحة ورافد اقتصادي هام».

المحور التاسع «البطالة والفقر وتهديد السلم الاجتماعي».

ثلاثة إصدارات حديثة باللغة العربية .. بمناسبة اليوم العالمي للصحة والسلامة المهنية 2017

أسهمت منظمة العمل العربية منذ إنشائها ومن خلال المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية في إثراء المكتبة العربية بالكثير من المنشورات المتعلقة بمسائل الصحة والسلامة المهنية وحماية بيئة العمل من خلال إعداد الكتب والأدلة الاسترشادية، التي أسهمت إلى حد بعيد في تطوير التشريعات الوطنية للدول العربية وترجمة أحدث المنشورات الصادرة عن المنظمات الدولية ذات الصلة والتي تعتبر مراجع هامة ومتميزة أسهمت في تحسين أداء عمل أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية وكافة الجهات المستفيدة. وبمناسبة اليوم العالمي للصحة والسلامة المهنية لهذا العام تحت شعار "التوظيف الأمثل لجمع واستخدام بيانات الصحة والسلامة المهنية" أصدرت منظمة العمل العربية ثلاثة منشورات مترجمة إلى اللغة العربية تسهم إلى حد كبير في تحسين أنظمة توثيق إصابات العمل والأمراض المهنية على المستوى العربي. ووضعت بين أيدي المهتمين والمعنيين على امتداد الساحة العربية الكتب الثلاثة لتحميلها من على موقع المنظمة مجاناً .

-تحسين الإبلاغ عن الحوادث والأمراض المهنية وجمع بياناتها وتحليلها على المستوى الوطني

تشير تقارير المنظمات والوكالات الدولية المعنية بالسلامة والصحة المهنيتين إلى ازدياد عدد حالات حوادث العمل والأمراض المهنية في البلدان النامية، ويعود السبب في ذلك إلى عدم تطبيق اشتراطات السلامة والصحة المهنيتين أو سوء التطبيق. وتشير الخبرات والتجارب لبلدان مختلفة أنه لا يوجد تخطيط سليم لتحسين السلامة والصحة المهنيتين بدون الاعتماد على أرقام دقيقة ترصد حجم مشكلة حوادث العمل وحوادث التنقل والأمراض المهنية وأسباب تلك المشكلة وخصائصها، ولا يمكن الحصول على أرقام دقيقة بدون الإبلاغ عن تلك الحوادث والأمراض وجمع بياناتها وتحليلها المتقنين. إن قاعدة البيانات هذه تعود بالفائدة على الحكومات وأصحاب العمل والعمال؛ فهي تقدم معلومات أساسية لكافة أنواع الإجراءات الوقائية لتقييمها، ولوضع استراتيجيات المعالجة والتأهيل والتمويل والتعويض، ولوضع الأولويات اللازمة لإدارات تفتيش العمل وتخصيص وتوزيع الموارد التي بحوزتها، وللتحديد السريع للمخاطر والأخطار الجديدة والمستجدة في مكان العمل، ولصياغة قوانين العمل وتنقيحها والمبادئ التوجيهية التقنية ومعايير السلامة. ولا بد من الإشارة إلى ضرورة تطبيق نظام الإبلاغ الوطني على كافة المنشآت، بما في ذلك المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر؛ وعلى كافة فئات العمال، بما في ذلك عمال القطاع غير المنَظم؛ وإلى ضرورة تحويل عمل المهاجرين غير الشرعيين من عمل غير قانوني إلى عمل قانوني وتضمينه في نظام الإبلاغ. إن

هذا الإصدار "**تحسين جمع بيانات السلامة والصحة المهنيتين واستخدامها**" باللغة العربية ما هو إلا مساهمة من منظمة العمل العربية في تنفيذ الهدف 8 للتنمية المستدامة، تأكيدًا منا على أهمية الإبلاغ عن حوادث العمل وحوادث التنقل والأمراض المهنية وجمع البيانات المتعلقة بها وتحليلها لما فيه فائدة أطراف الإنتاج الثلاث: الحكومات وأصحاب العمل والعمال. ويشتمل الكتاب على تسعة فصول تضمنت ملخصاً تنفيذياً ، ومدخلاً، وتعاريف وتصانيف، والمبادئ الأساسية للإبلاغ الفعال وجمع البيانات وتحليلها ومشاركة أصحاب المصلحة، والأدوات المعيارية وجمع البيانات على نحو منهجي، وتحليلها وتوسيع التغطية بنظام الإبلاغ؛ كما يشتمل الكتاب على أربعة ملاحق تتضمن الصكوك ذات الصلة ووثائق ونماذج مفيدة، وأمثلة عن نظم الإبلاغ ومصادر عبر الإنترنت، إن هذا الكتاب موجّه إلى الحكومات، ومتخذي القرار السياسي، والعمال وممثليهم، ومدراء الشركات، ومفتشي العمل ومقدمي خدمات الضمان والتأمين الاجتماعيين وممارسي السلامة والصحة المهنيتين، وأصحاب المصلحة الآخرين المهتمين بالسلامة والصحة في العمل.

- دليل بشأن اتساق إحصاءات تفتيش العمل

لتفتيش العمل دور أساسي في إنفاذ تشريعات العمل، وتقديم النصح التقني لأصحاب العمل والعمال، ومساعدة الحكومات وسلطاتها في تحديد الثغرات ونقاط الضعف والاحتياجات أثناء تطبيق نظام تفتيش العمل، والمحافظة على سلامة وصحة العاملين، والمحافظة على سلامة المنشآت والممتلكات. ولإحصاءات تفتيش العمل دور هام في وضع السياسات والاستراتيجيات والنُظم والبرامج الوطنية، كما أنها تمكن من مراقبة التوجهات في أسواق العمل والتحليل الأفضل لمسائل الامتثال للتشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية. إن أهمية اتساق إحصاءات تفتيش العمل تكمن في تقليص الاختلافات بين البلدان بشأن جمع بيانات تفتيش العملِ وتصنيفها وتحليلها واستخدامها، وتقليص تباين وجهات النظر بشأن المصطلحات والتعاريف، وبالنتيجة الوصول لصيغة موحدة تمكن من المقارنة محليًا ودوليًا آنيا وعلى مدى الزمن. وإلى إصدارات إحصائية بمكونات يمكن تضمينها في التقارير السنوية وفق ما جاء في اتفاقية العمل العربية رقم 19 بشأن تفتيش العمل، حيث يشمل الحد الأدنى من المعلومات: التشريعات المتعلقة بعمل إدارة تفتيش العمل وإحصاءات أماكن العمل، والعاملين في إدارة تفتيش العمل، وعدد أماكن العمل والعاملين فيها المشمولين بتفتيش العمل، والمخالفات والعقوبات المفروضة، وعدد الحوادث والإصابات والأمراض المهنية والإبلاغ عنها، بالإضافة إلى تصنيف تلك المعلومات وفق متغيرات أكثر تفصيلاً ، ونظرًا

لأهمية هذا الدليل الذي أصدرته منظمة العمل الدولية ، قامت منظمة العمل العربية بترجمته إلى اللغة العربية ليكون مرجعًا مفيداً رائدًا في هذا المجال. يشتمل الدليل على ثلاثة أقسام وملحقين؛ حيث يتضمن القسم الأول مدخلاً ، ويتضمن القسم الثاني المنهجية المقترحة لجمع إحصاءات تفتيش العمل وتنظيمها، ويتضمن القسم الثالث استنتاجات، أما الملحق الأول فتضمن قائمة المؤشرات المقترحة، في حين تضمن الملحق الثاني أمثلة لتصاميم الجدولة.

-جمع إحصاءات تفتيش العمل واستخدامها - دليل مختصر

لإحصاءات تفتيش العمل دور هام في وضع السياسات والاستراتيجيات والنظم والبرامج الوطنية، والتحليل الأفضل لمسائل الامتثال للتشريعات الوطنية والاتفاقيات العربية والدولية. ونظرًا لأهمية هذا الموضوع، فقد قامت منظمة العمل العربية بترجمة هذا الدليل المختصر متوجهة إلى وزارات العمل وإدارات تفتيش العمل واتحادات العمال ومنظمات أصحاب العمل في الدول العربية، للتعرف على الفوائد التي قد تعود عليهم من جمع هذه الإحصاءات، ليكون هذا الدليل مرجعًا هاماً لأطراف الإنتاج الثلاث وجميع المهتمين في الدول العربية للاطلاع على عملية وضع إحصاءات تفتيش العمل والمؤشرات وطرق إنشاء الجداول وتحليل البيانات وكيفية تقديمها وتخزينها ونشر الإحصاءات ورصد العملية وتقييمها.

المؤتمر الدولي الحادي والعشرون للصحة والسلامة في العمل

شاركت منظمة العمل العربية من خلال المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية في المؤتمر الدولي الحادي والعشرين للصحة والسلامة في العمل، وذلك بناءً على الدعوة الموجهة من سكرتارية المؤتمر إلى منظمة العمل العربية لمشاركة ممثلها كعضو في لجنة التحكيم الدولية لجائزة أفضل بوستر (ملصق جداري) في المؤتمر، والذي عقدته وزارة القوى العاملة في سنغافورة، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ILO والجمعية الدولية للضمان الاجتماعي ISSA، وذلك خلال الفترة من 3 - 6 /9/ 2017، في مركز المعارض والمؤتمرات خليج مارينا، تحت شعار «**الرؤية العالمية للوقاية**» واستقطب المؤتمر حوالي 3484 مشاركاً من كبار المختصين والمهتمين في مجال الصحة والسلامة المهنية وممثلي أصحاب العمل، والعمال، وممثلي مؤسسات الضمان الاجتماعي، وواضعي السياسات والإداريين من 100 دولة. هذا وقد عرضت المنظمة ملصقاً جدارياً بوستر في معرض الملصقات بعنوان «كيف تروج منظمة العمل العربية لثقافة الوقاية في الدول العربية».

افتتح المؤتمر أعماله يوم الأحد 3 سبتمبر-أيلول بحضور السيد **رئيس الوزراء** راعي المؤتمر، ومعالي السيد وزير القوى العاملة في جمهورية سنغافورة، والسيد **غاي رايدر** مدير عام منظمة العمل الدولية، والسيد الدكتور **جواشيم بريير** مدير عام الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي، وألقى كل منهم كلمة افتتاحية ترحب بالمشاركين وتعلن افتتاح المؤتمر.

أهداف المؤتمر:

- توفير منتدى لتبادل المعلومات والممارسات والخبرات بين المشاركين وذلك بهدف تعزيز السلامة والصحة في العمل.

- تعزيز وبناء الشبكات والتحالفات ووضع أسس للتعاون وتعزيز العلاقات بين جميع الأطراف ذات الصلة.

- توفير منبر لتنمية المعارف والآراء والأفكار الاستراتيجية والعملية التي يمكن وضعها موضع التنفيذ.

محاور المؤتمر الرئيسية:

- الرؤية صفر- من الرؤية إلى الواقع.

- عمل صحي – حياة صحية.

- الإنسان – محور الوقاية.

هذا وقد اجتمعت لجنة التحكيم الدولية لجائزة أفضل بوستر مشارك في المؤتمر صباح يوم الثلاثاء 2017/9/5 والمؤلفة من 8 أعضاء من الخبراء المتخصصين في مجال الصحة والسلامة المهنية تم مراعاة التوزيع الجغرافي في اختيارهم، وكان ممثل المنظمة أحد أعضاء لجنة التحكيم، وامتدت الجلسة لمدة ساعتين، تم خلالها تحكيم 32 بوستراً مختارين من قبل اللجنة العلمية للمؤتمر.

وتضمّن برنامج عمل المؤتمر جلسات رسمية وندوات فنية، واجتماعات إقليمية ودولية وجلسات للملصقات الجدارية (**البوسترات**) وزيارات ميدانية تخصصية، هذا بالإضافة إلى معرض دولي لمعدات السلامة والصحة المهنية طيلة أيام المؤتمر.

وزراء الاقتصاد العرب يطالبون بضرورة استمرار تقديم الدعم لأهالي القدس

دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي إلى ضرورة استمرار تقديم الدعم اللازم للاقتصاد الفلسطيني، من أجل تعزيز صمود الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي.

وأكد المجلس – في ختام أعمال دورته الوزارية المائة بمقر الأمانة العامة للجامعة العربية – تنفيذ قرار قمة الرياض الخاص بالمشاريع العربية لدعم صمود سكان مدينة القدس، بسبب خطورة ما وصلت إليه الأمور في المدينة المقدسة ودعا المجالس الوزارية المتخصصة كل في مجال تخصصه إلى زيادة الدعم المقدم إلى دولة فلسطين وتوجيه جزء من برامجها، لتنفيذ مشاريع إغاثية وتنموية من شأنها تخفيف آثار العدوان وتأهيل ما دمره الاحتلال، ومساعدة فلسطين للتغلب على أزمتها المالية ، كما دعا المنظمات العربية المتخصصة كل في مجال تخصصه إلى تقديم كافة أنواع الدعم الممكنة، من خلال تنفيذ برامج ومشاريع تنموية لتأهيل ما دمره عدوان الاحتلال الإسرائيلي وتقديم تقرير سنوي يعرض على دورة المجلس في شهر سبتمبر.

وطالب المجلس من الأمانة العامة للجامعة العربية اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بالتنسيق مع أجهزة العمل العربي المشترك.

وحث القطاع الخاص العربي على توجيه جانب من الاستثمارات لدعم الاقتصاد الفلسطيني، وذلك بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة والمنظمات والاتحادات المتخصصة.

ودعا الأمانة العامة للجامعة العربية إلى زيادة برامج الدعم الفني للدول الأقل نموًا والتي تتدرج دولة فلسطين من ضمنها، كما دعا الأمانة العامة للجامعة العربية بالتنسيق مع المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل لإعداد قائمة بالشركات الدولية التي تتعامل مع الاحتلال وتتواطأ معه ببناء مشاريع تدعم بنيته الاستعمارية، وتكرس قمع الشعب الفلسطيني، وانتهاك حقوقه وانتهاك القانون الدولي، وتعميمها على الدول العربية.

وفيما يخص إعداد الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس الجامعة على مستوى القمة في دورته العادية 29 والمقررة بالمملكة العربية السعودية مارس 2018 دعا المجلس الدول الأعضاء والمجالس الوزارية المتخصصة والمنظمات العربية المتخصصة إلى موافاة الأمانة العامة للجامعة العربية بالموضوعات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية التي ترغب في إدراجها ضمن الملف الاقتصادي والاجتماعي للقمة في

موعد أقصاه ديسمبر المقبل وفقًا لآليات عرض الموضوعات على القمة العربية.

وأشار المجلس إلى أن الملف يتضمن الموضوعات التالية: تقرير عن العمل الاقتصادي والاجتماعي والتنموي العربي المشترك بين دورتي المجلس ومتابعة تنفيذ قرارات الدورة 28 لمجلس الجامعة على مستوى القمة، ومتابعة تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة التي عقدت في الرياض 2013، فضلاً عن الموضوعات المقترحة للدول الأعضاء والمجالس والمنظمات العربية المتخصصة وفق معايير عرض الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية على القمة.

وحول متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية الإفريقية في دورتها الرابعة، والتي عقدت في مالابو 2016 كلّف المجلس الأمانة العامة للجامعة العربية بالتنسيق مع مفوضية الاتحاد الإفريقي لعقد اجتماعات فرق العمل لاستكمال الجوانب الاقتصادية في خطة العمل العربية الإفريقية 2017، 2019، 2021.

كما كلّف المجلس الأمانة العامة بالتنسيق مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية لإجراء الاتصالات اللازمة مع الدول الأعضاء لتحديد الدولة المضيفة للمؤتمر الوزاري الإفريقي العربي المشترك الرابع حول التنمية الزراعية والأمن الغذائي المقرر عقدها خلال عام 2018 ودعوتها للإعداد للمعرض الزراعي العربي الإفريقي الذي سيصاحب الاجتماع الوزارى المشترك.

ودعا المجلس الأمانة العامة للجامعة العربية لمواصلة التنسيق مع مفوضية الاتحاد الإفريقي للاتفاق بشكل نهائي على الموضوعات الاجتماعية والتنموية المقترح عرضها على القمة العربية الإفريقية القادمة والمقررة في الرياض 2018، كما تابع المجلس الإعداد الجيد للقمة الخامسة بين الدول العربية مع دول أمريكا الجنوبية في دورتها الخامسة والمقررة في فنزويلا 2018 .

وحول الاستثمار في الدول العربية حث المجلس الدول العربية غير المصادقة على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية المعدلة سرعة التصديق على الاتفاقية؛ وذلك تنفيذًا لقرارات القمم العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بهذا الخصوص.

كما حث القطاع الخاص على زيادة حجم الاستثمارات في قطاع إنتاج الغذاء وإقامة المشروعات الاستثمارية العربية المشتركة في إطار المبادرات العربية حول الأمن الغذائي العربي ودعا المجلس الأمانة العامة للجامعة العربية إلى عقد الاجتماع الثالث للخبراء والمختصين لمحكمة الاستثمار العربية لمناقشة الصيغة النهائية المعدلة للنظام الأساسي للمحكمة ومن ثم عرضها على المجلس في دورته القادمة.

وجه المجلس الشكر للدول العربية التي قدمت مساعداتها للجمهورية اليمنية لمكافحة الأوبئة والأمراض المتفشية كما دعا في الإطار ذاته بقية الدول العربية والمؤسسات المالية العربية والمجالس الوزارية المتخصصة والمنظمات العربية المتخصصة كل في مجال تخصصه لتقديم الدعم اللازم في هذا الشأن.

وقرر المجلس اعتماد الخريطة الإعلامية للتنمية المستدامة 2030، داعيًا كافة المجالس الوزارية المتخصصة والمنظمات العربية ذات الصِّلة للتنسيق والتعاون مع مجلس وزراء الإعلام العرب بهذا الخصوص.

دولة الإمارات.. تحتفل بيوم المرأة الإماراتية

تحتفل دولة الإمارات العربية المتحدة يوم " الثامن والعشرين من شهر أغسطس بـ " **يوم المرأة الإماراتية** " إيمانًا من قيادة الدولة الرشيدة بأهمية مساهمات بنات الوطن ودورهن في جهود التنمية ونهضة البلاد، وتقديرًا وتكريمًا لما قدمنه لدعم مسيرة الدولة داخل الوطن وخارجه.

ووجهت **سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام الرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة** بتخصيص يوم 28 من شهر أغسطس من كل عام للاحتفال بـ " **يوم المرأة الإماراتية** " احتفاء بميلاد الاتحاد النسائي العام في 28 من شهر أغسطس عام 1975 ليكون الممثل الرسمي للمرأة الإماراتية.

ويأتي الاحتفال الأول بـ "**يوم المرأة الإماراتية**" هذا العام للاحتفال بالمرأة الإماراتية المنضوية تحت لواء الخدمة العسكرية، للدفاع عن وطنها وخدمته في المجالات العسكرية والمجتمعية المرتبطة بها كافة، حيث سيكون هذا العام للاحتفاء بالمرأة الإماراتية العاملة في صفوف القوات المسلحة تقديرًا وتثمينًا لدورها البطولي وتضحياتها وعطاءاتها النبيلة والشجاعة في هذا الميدان.

وأثبتت المرأة الإماراتية ومازالت تثبت يومًا بعد آخر كفاءتها وتميزها في كل ما تولته من مهام، وأوكل إليها من مسؤوليات، وأكدت حضورها القوى وعطاءها الفاعل والمتميز في خدمة وطنها في مختلف مجالات العمل بما في ذلك مشاركتها في صفوف القوات المسلحة والخدمة الوطنية والشرطة والأمن.

أكد صاحب **السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة**، دور المرأة في المجتمع، حيث قال سموه: "لا شيء يسعدني أكثر من رؤية المرأة الإماراتية تأخذ دورها في المجتمع وتحقق المكان اللائق بها. يجب ألا يقف شيء في وجه مسيرة تقدمها. للنساء الحق مثل الرجال في أن يتبوأن أعلى المراكز بما يتناسب مع قدراتهن ومؤهلاتهن ".

أمام اجتماع كبار مسؤولي الشؤون الاجتماعية العرب.. الجامعة العربية تدعو لتكاتف الجهود للقضاء على الإرهاب .. ومصر تؤكد حرصها على دعم الجهود الرامية لتنفيذ قرارات القمم العربية

أدان الاجتماع الأول لكبار المسؤولين العرب المعني بتنفيذ قرار القمة العربية بشأن "**الإرهاب والتنمية الاجتماعية**" بشدة كافة العمليات الإرهابية التي شهدتها الدول العربية.

وعبر كبار المسؤولين العرب في اجتماعهم بمقر جامعة الدول العربية، في توصياتهم الختامية عن استنكارهم وإدانتهم للأحداث الإرهابية، وآخرها ما حدث في برشلونة ومارسيليا وفنلندا، وأكدوا تضامنهم مع أسر ضحايا هذه العمليات والمصابين ، مؤكدين وعيهم بأن الإرهاب لا وطن ولا دين له، وأنه سيظل دائماً أكثر الجرائم وحشية ضد الإنسانية والتي تتطلب تضافر جهود شعوب العالم كافة وحكوماته وهيئاته لمكافحته، والقضاء عليه وعلى أسبابه.

وقرر كبار المسؤولين تشكيل فريق عمل مفتوح العضوية من (موريتانيا الأردن، السعودية) ومصر رئيس اللجنة المكلفة بتنفيذ قرار القمة بالإضافة إلى دولتي الكويت وفلسطين على أن يستعين هذا الفريق بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، والأزهر الشريف، والكنيسة المصرية، ومنظمة العمل العربية والبرلمان العربي، والأمانة الفنية لمجلس وزراء الإعلام العرب، ومراكز الأبحاث العربية ذات الصلة ، وذلك لبلورة خطة عمل تتضمن المقترحات المقدمة من الدول العربية لتنفيذ محاور الإعلان العربي حول "**دعم العمل العربي للقضاء على الإرهاب**".

وتشتمل الخطة على برامج وفاعليات، وورش تدريبية متخصصة ومقترحات بأوراق بحثية في مدى زمني، عامين كحد أقصى، وبما يدعم الآليات الوطنية للقضاء على الإرهاب وتم تكليف الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشئون الاجتماعية العرب بتعميم أوراق عمل دولة الكويت والبرلمان العربي كمقترحات لتنفيذ محاور الإعلان العربي للقضاء على الإرهاب، والاسترشاد بتجارب الدول الأعضاء التي تم عرضها خلال الاجتماع الأول.

كما تقرر عقد الاجتماع الثاني لكبار المسؤولين لتنفيذ قرار القمة العربية "**القضاء على الإرهاب والتنمية الاجتماعية**" في أكتوبر 2017 وعرض نتائجه على الدورة "37" لمجلس وزراء الشئون الاجتماعية، المقرر عقده بدولة الكويت في نوفمبر 2017 لاتخاذ القرار اللازم، تمهيداً لعرض الموضوع على القمة العربية المقبلة في الرياض مارس 2018.

مؤسسة التدريب المهني في المملكة الأردنية الهاشمية تطبق مشروعاً للتدريب المهني الإلكتروني

أعلن وزير العمل ، معالي **علي الغزاوي** – رئيس مجلس إدارة مؤسسة التدريب المهني، أنّ المؤسسة قد باشت بالإعداد والتحضير لتطبيق مشروع للتدريب المهني الإلكتروني E-vocational training والتدريب عن بعد، وذلك في إطار خطة إصلاح منظومة التعليم المهني والتقني والفني، حيث جاء مشروع الإصلاح وفقاً لإطار زمني تم تحديده وإعداده ودخل حيز التنفيذ بجهود المعنيين في قطاع التدريب والتعليم المهني والتقني، ليسهم في حفز النمو الاقتصادي في الأردن، ودعم الاستراتيجية الوطنية للتشغيل وسوق العمل، وقد جاء انسجاماً مع أولويات النمو الاقتصادي الوطني من خلال تطبيق المعايير المعترف بها دوليًا التي من شأنها أن تعزز مكانة الأردن في الاقتصاد العالمي.

منوهاً على أنّ الإطار العام للإصلاح الذي تم الانتهاء من إعداده قد تم استناداً إلى منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني وقد شمل العديد من العناصر التي ترتكز على الاستراتيجيات المذكورة، لافتاً أنّ مشروع التدريب المهني الإلكتروني

والتدريب عن بُعد يأتيان انسجاماً مع التوجهات الملكية وخطة الحكومة بالتوسع في تقديم الخدمات الإلكترونية لمتلقي الخدمة ومواكبة المستجدات العالمية والتطورات التقنية في هذا السياق.

أكد معالي الدكتور أنّ التعليم والتدريب الإلكتروني باتا وسيلة من الوسائل العالمية التي تدعم العملية التعليمية وتحولها من طور المحاضرات التقليدية إلى نظام تفاعلي يقدم للطالب باستخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات الرقمية الممثلة باستخدام الحواسيب ووسائطها التمثيلية والتخزينية وأجهزة الهاتف المحمول، حيث يعتمد التعليم الإلكتروني على بيئة إلكترونية رقمية متكاملة تعرض المقررات الدراسية والمهارات التطبيقية عبر الشبكات الإلكترونية، وتوفر سبل الإرشاد والتوجيه وتنظيم الاختبارات وكذلك إدارة المصادر والعمليات وتقويمها وأنّ التطورات التقنية في عصر الثورة التكنولوجية قد أسهمت في ظهور هذا النمط التعليمي ليحفّز عملية توطيد العملية التعليمية لدى الفرد؛ إذ يمكن للمتعلّم أن يواصل تعليمه وفقاً لما يمتلكه من طاقة وقدرة على الاستيعاب والتعلم ووفقاً لظروفه، ويستطيع أن يُقيّم إنجازاته وتقدّمه أولاً بأول، بالإضافة إلى أنّ الخبرات والمهارات السابقة تسهم في تعزيز هذا النوع من التعلم، ومن هنا يمكن اعتبار التعليم الإلكتروني بمثابة أحد أشكال التعلّم عن بعد.

وأشار "**الغزاوي**" أنّ من مزايا التعليم الإلكتروني تحقيق الاندماج بالعصر الرقمي، ورفع مهارة الطالب الحاسوبية وخلق بيئة تعلم تفاعلية، إلى جانب خفض التكلفة على مؤسسة التدريب المهني والمتدرب والجاهزية المستمرة، ودعم التعليم الذاتي وتحقيق بيئة تعليمية إلكترونية متميزة تحقق المعايير العالمية، ونوّه إلى انعكاس ذلك على رفع كفاءة التعليم وتطوير مخرجاته، وتوفير بيئة الكترونية داعمة لأداء أعضاء هيئة التدريس والطلبة وذلك بتقديم خدمات تعليمية متنوعة ومتميزة من خلال التوظيف الفعال للتقنيات الحديثة في التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد، وفقًا للمعايير المحلية والعالمية، مؤكداً على أن آثار هذا المشروع ستنعكس إيجابًا على العملية التدريبية من حيث نقل التدريب لأكبر عدد ممكن من الطلبة في مختلف مناطق المملكة والمساهمة في تحسين اقتصادات التدريب والمساعدة في العملية التدريبية التفاعلية بين المتدرب والمادة التدريبية والمدرب ويتضمن المشروع برامج تدريبية متطورة تمكّن المتدرب من الدخول للبرنامج التدريبي المراد مع إمكانية حضور المحاضرات التفاعلية، ويُختتم البرنامج بامتحانات تقييمية ويُسهم برنامج التدريب الإلكتروني برفع كفاءة العمل وتوفير وقت وكلفة التدريب.

كما نوه معاليه أنّ وزارة العمل ومؤسسة التدريب المهني، تسعيان وبالتشاور مع الجهات ذات العلاقة في القطاعين العام والخاص، ومن بينها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووحدة الحكومة الإلكترونية لتطوير منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني؛ مما يُسهل على المؤسسة تطبيقها بشكل أفقي وعمودي، وذلك من خلال استحداث تخصصات وبرامج تقنية ومهنية متميزة، وتطوير عمل المعاهد التدريبية، باعتبار التعليم والتدريب المهني والتقني من الأسس الراسخة التي تعزز بناء مؤسسات الدولة.

أبو شهلا
يبحث سبل التعاون مع المؤسسة الألمانية للتعاون

بحث وزير العمل بدولة فلسطين معالي السيد/ مأمون أبو شهلا مع مدير المؤسسة الألمانية للتعاون "GIZ" أندرياس أدريان ، سبل تطوير التعاون المشترك، وتمتين الشراكة، بما يتماشى مع أولويات الوزارة الجديدة في مجال التعليم، والتدريب المهني والتقني، لتخفيف معدلات البطالة المرتفعة والتقليل من معدلات الفقر التي تعاني منها فلسطين.

جاء ذلك خلال الاجتماع الذي عقد بمقر وزارة العمل، بحضور نائب رئيس التعاون في الممثلية الألمانية راشيل فولز ورئيس برنامج تدريب المدربين ابرها رد فري، ومدير عام التدريب المهني **نضال عايش** ورئيس وحدة العلاقات العامة والإعلام **هاني الشنطي**.

وأشار **أبو شهلا** خلال الاجتماع، إلى وجود 400 ألف عاطل عن العمل، بما يعادل ثلث القوة العاملة معظمهم من الشباب، وخريجي الجامعات الحاصلين على شهادات في التخصصات والدراسات الإنسانية، التي لا تتلاءم مع متطلبات سوق العمل ما يزيد الأمر تعقيدًا.

كما تطرّق إلى وجود 320 ألف أسرة تعيش تحت خط الفقر في الضفة والقدس وغزة، تحديدًا، التي تعاني ظروفاً وأوضاعاً معيشية صعبة جدًا طالت كافة مناحي الحياة والبنى التحتية.

وبين أن الحكومة والوزارة تعملان على إيجاد حلول لمواجهة مشكلتي البطالة، والفقر، من خلال تطوير منظومة التعليم والتدريب المهني، والتقني، بكافة مكوناتها، لزيادة مهارات العمال، وتوفير تدريب للخريجين العاطلين على مهن جديدة وتكنولوجية تتلاءم مع متطلبات سوق العمل الفلسطينية، وصولاً إلى زيادة عدد المراكز، وإعداد الملتحقين بالتدريب المهني إلى 50 ألف متدرب خلال 3 إلى 5 سنوات مقبلة.

وأضاف «أن من الحلول التي ارتأتها الحكومة والوزارة – أيضاً – توفير قروض دوارة للشباب لإنشاء مشاريع إنتاجية صغيرة خاصة بهم، من خلال صندوق التشغيل، والحماية الاجتماعية تصل قيمة القرض الواحد منها إلى 15 ألف دولار، وبفائدة 5 % كحد أعلى، وفترة سماح لسنة كاملة، وكذلك تشجيع إنشاء مشاريع كبيرة تستوعب عددًا كبيرًا من العمال، حيث يوجد حالياً في فلسطين ما يقارب 114 مشروعاً كبيراً فقط، ويعمل فيها أكثر من 100 عامل، في حين أن 90 % من المشاريع الموجودة صغيرة وعائلية ويعمل فيها ما يقارب 20 عاملاً كحد أعلى».

بدوره، أكد **عايش** ضرورة استمرار الحوار والتعاون والتنسيق الوثيق مع المؤسسة الألمانية لفعل المزيد من منظور جديد يتفق مع الرؤية الجديدة للوزارة والأولويات المحددة لها في مجال التدريب المهني.

من جانبه، أعرب **أدريان** عن رضاه عن مستوى التنسيق الوثيق مع وزارة العمل، واستعرض البرامج القائمة مع الوزارة، لافتًا إلى أن المؤسسة الألمانية تقوم بالتنسيق مع مؤسسات ألمانية داعمة أخرى تفاديًا للازدواجية في البرامج والنشاطات، وتجنبًا لهدر الجهد والمال دون فائدة.

كما أشاد بمخرجات التدريب الذي تنفذه مؤسسته من خلال برامجها، مؤكدًا ضرورة البناء على ما تم تحقيقه في السابق، حسب أولويات الوزارة.

هناك نقص بمعدلات البطالة بمعدل 1 % ونستهدف انخفاضها بمعدل 1.5 % سنوياً لتصل بحلول عام 2021 إلى 6.7 % من قوة العمل.

سعفان: انخفاض البطالة إلى 11.98 % يؤكد أننا على الطريق الصحيح

أعلن وزير القوى العاملة بجمهورية مصر العربية معالي السيد محمد سعفان، أن معدلات البطالة وصلت في النصف الثاني من العام الحالي إلى 11.98 % بعد أن كانت 12.77 % في الربع الأول من 2016 من قوة العمل، مؤكدًا أن ذلك يعكس "إننا نسير على الطريق الصحيح"، وقال «إنه خلال عام ونصف العام انخفضت معدلات البطالة بمعدل 1 %، ونستهدف انخفاضها بمعدل 1.5 % سنويًا لتصل بحلول عام 2021 إلى 6.7 % من قوة العمل».

السيد محمد يتيم
يتعهد بتوسيع التغطية الاجتماعية للمهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطاً خاصاً

أكد السيد / محمد يتيم - وزير الشغل والإدماج المهني بالمملكة المغربية ، أن مشروع قانون 99.15 المتعلق بإحداث نظام للمعاشات لفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطاً خاصاً، يندرج ضمن توسيع التغطية الاجتماعية والصحية لتشمل بصفة تدريجية باقي الفئات غير المشمولة بهذه التغطية.

وأبرز السيد الوزير، في عرض تقدم به يوم الإثنين 7 أغسطس 2017 أمام لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب، أن أهداف مشروع القانون تتمثل في بلورة نظام أساسي للمعاشات لفائدة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطاً خاصاً، وتوسيع الاستفادة من التقاعد لتشمل كل شرائح المجتمع، مضيفاً أن أسس النظام المعتمدة في مشروع القانون تشمل على الخصوص نظامًا إجباريًا واختياريًا بالنسبة للفئة التي لم يصل دخلها إلى دخل جزافي محدد لها بنص تنظيمي، ونظام مدبر من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ونظام منفصل عن نظام الأجراء، ثم تطرق في عرضه إلى أهم المبادئ المعتمدة لنظام تقاعد المستقلين الواردة في مشروع القانون والتي تتميز بإمكانية الجمع بين التقاعد وممارسة المهنة أو النشاط مع إجبارية أداء واجبات الاشتراك واحتساب الحقوق الجديدة. كما يمكن للمؤمن له أن يقتني في أي وقت نقطاً إضافية من خلال دفع اشتراكات استثنائية، وكذا اختيار مستوى اشتراكات أكبر من مستوى الاشتراك المحدد للفئة التي ينتمي إليها العامل غير الأجير، مشيرًا إلى عدد من المقتضيات الإجبارية خصوصاً الخضوع للنظام والعقوبات، حيث سيقوم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بإرسال شهادة بصفة دورية تتضمن اشتراكات العامل غير الأجير، والفترات غير المؤدي عنها والغرامات المترتبة عن التأخير في الأداء، وإجبارية الإدلاء بالشهادة أثناء طلب الحصول على رخصة أو شهادة أو وثيقة مرتبطة بالمهنة أو النشاط المهني من لدن الهيئات المهنية أو السلطات الحكومية أو الجماعات الترابية.

وزارة العمل تستحدث ٩ أنشطة اقتصادية جديدة في برنامج نطاقات

في خطوة تشكل تجاوباً مع القطاع الخاص، قامت وزارة العمل بالمملكة العربية السعودية باستحداث أنشطة اقتصادية جديدة في برنامج نطاقات، تعكس الواقع الفعلى لهذه الأنشطة وتطلب منها نسب توطين تتماشى مع طبيعة أعمالها، ليصبح إجمالي عدد الأنشطة في نطاقات اليوم 58 نشاطاً.

الأنشطة الجديدة شملت - أيضاً - بعض النشاطات الاقتصادية التي تعتمد على العاملين من النساء بشكل خاص مثل التصوير الفوتوغرافي النسائي، أو مراكز الرياضة النسائية وغيرها، حيث تم فصلها عن الأنشطة التي تتبع لها حالياً حتى يتسنى التعامل معها بشكل مختلف يتماشى مع طبيعتها واحتياجاتها، وكذلك قدرتها على توطين الوظائف النسائية السعودية بشكل خاص.

من جهة أخرى، تقرر - أيضاً - استحداث نشاطي التشييد والبناء للحرمين الشريفين، ونشاط نقل المعتمرين والحجاج وفصلهما عن الأنشطة الحالية للتشييد والبناء ونقل الركاب، أخذاً بالاعتبار طبيعة هذه الأعمال وأهميتها واختلاف متطلباتها.

في هذا الصدد، أوضح سعادة وكيل السياسات العمالية في وزارة العمل الأستاذ **أحمد الحميدان** أن الوزارة وبعد إطلاق نطاقات قبل ثلاثة أعوام، تقريباً وبأنشطته الاقتصادية البالغة 42 نشاطاً، لم تتوقف مطلقاً عن تطويره من خلال التواصل مع رجال وسيدات الأعمال، وكذلك اللجان القطاعية بالغرف التجارية واللقاءات والأخذ بالآراء والمقترحات التخصصية وتمتد جهود التطوير - أيضاً - إلى الدراسات والأبحاث التي تتم مع مراكز الأبحاث المتخصصة . وتتوج الوزارة كل ذلك من خلال برامجها للمشاركة المجتمعية بكافة شرائحها من خلال موقع (معاً) www.ma3an.gov.sa والذي يتم فيه عرض مسودات القرارات التي تنوي الوزارة إصدارها وإتاحة الفرصة للجميع للتعليق عليها بالأفكار التطورية.

وعن الأثر الذي ستحدثه الأنشطة الجديدة في السوق، أوضح الحميدان: نحن نهدف إلى عكس واقع السوق وإمكانياته، سواءً من جانب المنشآت المختلفة أو من جانب الباحثين عن العمل، فالوزارة لا تهدف إلى الإضرار بالمنشآت وإنما تقوم من خلال سياساتها بإجراء التعديلات الضرورية لإعادة هيكلة سوق العمل وبما يحقق مزيداً من الفرص لطالبي وطالبات العمل من السعوديين؛ انطلاقاً من كون الوظيفة حقًا للمواطن في المقام الأول، يسد احتياجها بالعمالة الوافدة فقط في حال عدم توفر العمالة الوطنية لها، كما أن الوزارة تدرك أن سوق العمل بحاجة إلى الوقت الكافي للتأقلم والتكيف مع التعديلات، وتعي أيضاً أن قدرة المنشآت على التوطين مختلفة باختلاف حجمها ونشاطها، وبالتالي تعلم الأهمية القصوى لإتقان تقسيم السوق إلى أنشطة قبل فرض أية نسب توطين، حتى يكون ما نطلبه عادلاً ومنطقياً، وفي الوقت نفسه يحقق المصلحة الوطنية.

الأنشطة الجديدة تضمنت: مراكز ذوي الإعاقة معاهد الشراكات الاستراتيجية، الكليات الصحية السلع والخدمات النسائية، مراكز ضيافة الأطفال، مراكز التزيين ومشاغل الخياطة النسائية، مقاولات التشييد والبناء للحرمين الشريفين، محطات الغاز ونقل الحجاج و المعتمرين.

اتحاد عمال جمهورية مصر العربية يطلق ملتقى للمرأة العاملة بمشاركة كوادر نسائية

نظمت سكرتارية المرأة العاملة بالاتحاد العام لنقابات عمال جمهورية مصر العربية في الأول من شهر أغسطس 2017، برئاسة النائبة **مايسة عطوة**، عضو لجنة القوى العاملة بمجلس النواب، وسكرتير المرأة العاملة بالاتحاد العام لنقابات عمال جمهورية مصر العربية، ملتقى للمرأة العاملة بحضور أكثر من مائة سيدة عاملة ونقابية، لدعم توصيات مؤتمر الشباب الذي عقد بمكتبة الإسكندرية، شارك في فعاليات الملتقى: النائب **جبالي المراغي** رئيس الاتحاد، والنائب **محمد وهب الله** الأمين العام للاتحاد، والمهندس **خالد الفقي** نائب اتحاد عمال جمهورية مصر العربية، والدكتورة **مايسة شوقي** نائب وزير الصحة والمشرف على المجلس القومي للأمومة والطفولة، و**سناء زايد** سفيرة النوايا الحسنة للعمال العرب، و**سمر الدسوقي** رئيس تحرير مجلة حواء، وغيرهم من الشخصيات النسائية.

تناول الملتقى عددًا من المحاور منها الزيادة السكانية والحقوق والواجبات للمرأة وما تم تحقيقه بدعم من القيادة السياسية وما تنتظره المرحلة القادمة من تمكين اقتصادي وسياسي واجتماعي.

نظمت وحدة شؤون العمل باتحاد الصناعات يوم الأحد الموافق 6 أغسطس 2017 ورشة عمل بعنوان "اعرف حقك" والتي تهدف إلى توعية أصحاب الأعمال من أعضاء الاتحاد بحقوقهم الواردة بقانوني العمل والتأمينات.

وأكدت الدكتورة / فاطمة الرزاز- مستشار اتحاد الصناعات لشؤون العمل، ورئيس وحدة شؤون العمل التابعة للاتحاد، أن تلك الورشة هي واحدة من سلسلة ورش عمل من المقرر عقدها خلال الفترة المقبلة، لتوعية أصحاب الأعمال بحقوقهم بقانوني العمل والتأمينات مثل دور مفتش القوى العاملة، والحوار الاجتماعي والمفاوضة الاجتماعية، لافتة إلى أنه من المقرر عقد حوالي 6 ورش عمل في هذا الإطار، يتبعها سلسلة أخرى من ورش العمل تحت عنوان "اعرف واجباتك"، والتي تركز على واجبات أصحاب الأعمال تجاه العاملين بمنشآتهم، مشيرة إلى أن التأمينات الاجتماعية تعد من أهم النقاط التي يحتاج أصحاب الأعمال التوعية بشأنها، موضحة أنه تم دعوة أعضاء اتحاد الصناعات من جميع الغرف الصناعية التابعة للاتحاد للمشاركة في ورش العمل.

وفي سياق متصل، أوضحت مستشار اتحاد الصناعات لشئون العمل ورئيس وحدة شئون العمل التابعة للاتحاد، أن لجنة العمل باتحاد الصناعات قدمت ملاحظاتها بشأن مسودة قانون العمل الجديد، إلى لجنة القوى العاملة بالبرلمان، مضيفة أنه سيتم الرد على تلك الملاحظات عقب استئناف العمل بالبرلمان بدور الانعقاد المقبل.

المنظمة العربية للتنمية الإدارية تدشن الشبكة العربية للتواصل والعلاقات العامة

عُقدت بمقر المنظمة العربية للتنمية الإدارية في القاهرة، أعمال الاجتماع التأسيسي الأول للشبكة العربية للتواصل، والعلاقات العامة وذلك بمقر المنظمة بالقاهرة يوم 26 يوليو 2017.

وكانت أعمال الاجتماع قد بدأت بعرض عن رؤية المنظمة المقترحة لآلية عمل الشبكة، وعرض لأهداف تأسيس الشبكة وميثاق الإنشاء قدمته الدكتورة/ **رانيا عبد الرزاق**، رئيس مجموعة الأنشطة الدبلوماسية والعقارية بالمنظمة، حيث أوضحت أن الهدف من اجتماع اللجنة هو مناقشة واعتماد ميثاق الشبكة والاتفاق والإعلان عن معايير الترشح لعضوية المكتب التنفيذي للشبكة، والتوقيع كأعضاء مؤسسين على ميثاق الشبكة.

حضر الاجتماع أعضاء اللجنة التأسيسية المكونة من كوكبة من الخبراء والمتخصصين في مجال الإعلام والعلاقات العامة من عدة دول عربية.

عَمل أعضاء اللجنة التأسيسية على إثراء الاجتماع من خلال مقترحاتهم وتعديلاتهم على ميثاق الشبكة والتي أسفرت في ختامه عن توقيعهم على "**ميثاق الشبكة**" وسيقوم السادة أعضاء اللجنة التأسيسية بإعداد "**اللائحة التنفيذية**" بنهاية شهر سبتمبر 2017، كما اتفق الحاضرون على عقد "**الاجتماع التأسيسي الثاني**" على هامش المؤتمر العربي الدولي الرابع للعلاقات العامة بالقاهرة، خلال الفترة 18-17 ديسمبر 2017. وذلك لاعتماد اللائحة التنفيذية واختيار المكتب التنفيذي للشبكة.

وعبر السادة أعضاء اللجنة التأسيسية عن شكرهم لجهود المنظمة متمثلة في سعادة الدكتور **ناصر القحطاني**، مدير عام المنظمة في إنجاح هذه المبادرة ودعمها على كافة الأصعدة.

ويأتي تأسيس الشبكة تتويجاً لجهود المنظمة في الارتقاء بمنظومة العلاقات العامة والتواصل في المنطقة، ودعماً للأنشطة التي قدمتها على مدار السنوات الماضية، وقبل أشهر قليلة من انطلاق المؤتمر العربي الدولي الرابع للعلاقات العامة في ديسمبر المقبل بالقاهرة.

هذا وسيكون مقر الشبكة العربية للتواصل والعلاقات العامة في مقر المنظمة العربية للتنمية الإدارية الرئيس وفروعها في المقرات الإقليمية.

«الاتحاد الحر» يدشن حملة توعية بمخاطر العمل في الأماكن المكشوفة بالصيف

بدأت لجنة الصحة والسلامة المهنية بالاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين، بتوزيع نشرات توعوية على كافة شوارع المملكة، تحذر من خطورة العمل تحت أشعة الشمس المباشرة بالتزامن مع قرار حظر العمل خلال فترة الظهيرة في شهري يوليو وأغسطس.

وحول الأنشطة التي تقوم بها اللجنة، قال الرئيس التنفيذي للاتحاد **يعقوب محمد**، إن اللجنة وكعادتها في كل عام تطلق حملة توعوية لكافة العمال الذين تتطلب أعمالهم التواجد تحت أشعة الشمس المباشرة، حيث بدأت في زيارات ميدانية لمواقع العمل المكشوفة، وغير المكشوفة، بهدف توعية العمال من مخاطر الإنهاك الحراري وضربة الشمس وطرق الوقاية منها، مع توجيه بعض الإرشادات الأولية في حال الإصابة بضربة الشمس.

وأكد ضرورة تطبيق إجراءات السلامة أثناء العمل في شهور الصيف والتزام المؤسسات الصناعية والاقتصادية بالقوانين المنظمة لأوقات العمل في الطقس الحار، وتوعية المشرفين على العمال بأهمية اتخاذ احتياطات السلامة المهنية، ومراقبة الحالة البدنية للعمال.

وقامت اللجنة، بزيارات ميدانية لمواقع العمل، وزعت خلالها المياه الباردة على العمال وقدمت مجموعة من الإرشادات حول أهمية الإكثار من شرب المياه في هذه الأجواء الحارة، وضرورة ارتداء ملابس قطنية تسمح بنفاذ الهواء للجسم.

مذكرة تفاهم بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمجلس الدولي للغة العربية

حرصاً من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية على الاهتمام باللغة العربية النابع من كونها اللغة الوطنية في الدول العربية رمز السيادة والاستقلال وفق ما نصت عليه الدساتير والأنظمة

وقعت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مذكرة تفاهم مع المجلس الدولي للغة العربية؛ استكمالاً لمسيرة العمل في خدمة اللغة العربية وذلك يوم الخميس الموافق 27-7-2017 في مقر الأمانة العامة.

باعتبار اللغة العربية هي اللغة الوحيدة للتشريع والعبادة والتواصل بين الله وخلقه، كما أنها عبر تاريخها الطويل كانت ومازالت لغة العلم والمعرفة.

وبناءً على القرار رقم 3190 الصادر بتاريخ 18-12-1973 عن الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي نص على أن تكون اللغة العربية لغة رسمية ولغة عمل للجمعية العامة، وأهم لجانها وغيرها من القرارات الأممية التي جعلت منها اللغة الرسمية لمختلف أجهزة المنظمة الأممية ووكالاتها المتخصصة، بالإضافة إلى الاحتفال باليوم العالمي للغة العربية الذي ينظم تحت راية الأمم المتحدة يوم 18 ديسمبر من كل سنة مصادفاً بذلك تاريخ اعتمادها كلغة رسمية في ذات المنظمة كأداة للتعبير والحفاظ على الحضارة والثقافة الإسلامية والعربية وترقية استخدامها في المحافل الدولية، واعتباراً للتعددية اللغوية والتنوع الثقافي، وبهذه المناسبة تنظم الأمانة العامة المنتدي العربي للنهوض باللغة العربية.

وذلك تحقيقًا للأهداف المشتركة بين الأمانة العامة والمجلس الدولي للغة العربية التي تسهم في تحقيق المصالح الوطنية والعربية والدولية التي يعمل عليها الطرفان، وتجدر الإشارة إلى أن الأمانة العامة ممثلة في شخص الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشئون الاجتماعية، تترأس مجلس إدارة المجلس الدولي للغة العربية.

الإدارة السليمة للنفايات الإلكترونية والكهربائية.. في دليل استرشادي لمنظمة العمل العربية

تحظى قضايا التعامل مع النفايات باهتمام العالم، أفرادًا وحكومات، لما لها من أهمية اقتصادية واجتماعية وبيئية متزايدة. وإذا كانت الدول الصناعية والمتقدمة قد قامت – خلال العقود الثلاثة الماضية – بوضع الكثير من الحلول الفنية والمؤسسية في ظل منظومة تشريعية وتنظيمية تتميز بالكفاءة والتطور، فإن هناك العديد من الدول النامية التي لا تزال تسعى لكي تمتلك عناصر لازمة لتحويل «إدارة النفايات» من تحديات بيئية وصحية واجتماعية إلى فرص اقتصادية واعدة بمزيد من مصادر الدخل والوظائف.

تمثل «النفايات الإلكترونية والكهربائية» قلقاً شديداً لدى خبراء البيئة ودعاة حمايتها على حد سواء، حيث تتزايد بشكل كبير كمية النفايات الإلكترونية الملقاة في مكبات القمامة كل عام. وبالرغم من مظاهر الاهتمام التي حظيت به أصناف ومكونات هذه النفايات إلا أنها تحتاج إلى تسليط الضوء على كافة نواحي التعامل معها، من التولد والإنتاج إلى المعالجة والتخلص النهائي، لتأثيراتها السلبية على العمال وبيئة العمل والمجتمع ككل، فقامت منظمة العمل العربية من خلال المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية بعقد اجتماع خبراء لبحث مختلف جوانب التعامل معها ، وإعداد «دليل استرشادي حول النفايات الإلكترونية والكهربائية»

يتضـمن عدداً من العناصـر ذات الأهميـة بالنظر إلى مختلف جوانب التعامل البشري مع تلك النفايات.

ونحاول من خلال هذا العدد من مجلة العمل العربي أن نسلط الضوء على أهم محتويات الدليل:

يرمـز مصـطلح النفايـات الإلكترونيـة إلى جميـع الأدوات الإلكترونيـة التـي قاربـت على انتهـاء عمرها الافتراضـي. تشـمل النفايـات الإلكترونيـة فـي أحـد القطاعات الخدمية وهو قطاع الاتصـالات وتكنولوجيا المعلومـات: الحاسـبات الآليـة، الطابعـات، الآلات الحاسـبة، التليفونات، التليفزيونـات... إلخ. وقد بلغت النفايـات الإلكترونيـة الناتجـة عـن هذا القطـاع في أنحـاء العـالم ما يـتراوح بـين 20 إلى 50 مليون طن سـنوياً. وتحتل النفايات الإلكترونية ما يقرب من 5 % مـن النفايـات الصـناعية عالميـاً، ترجع أسـباب هذا التطور إلى مواكبة التطوير المسـتمر للهواتف الجوالة، الحاسـبـات الآلية التليفزيونات... إلخ. حيث تسبب كل من الهواتف الجوالة والتليفزيونات المشـكلة الأكبر؛ لأنها عادةً ما تسـتبدل بطريقة مستديمة، تتوقع الدول النامية زيادة إنتـاج النفايات الإلكترونية بمقدار ثلاثة أضعاف خلال الخمس سنوات المقبلة.

تحتـوي النفايـات الإلكترونية على مـواد ثمينة مثل النحاس، الألومنيـوم، وكذلـك تحتـوي علـى معـادن ثمينة مثل الفضـة، الذهب، البلاتين البلاديوم... إلخ.

ومـن ناحية أخرى تحتـوي على مواد مثل: الرصـاص، الزئبـق، الزرنيـخ أو الكادميوم، الأمر الـذي يؤدي إلى تصـنيف النفايـات الإلكترونية كنفايـات خطرة. وفي غيـاب التقنيـات المناسـبة والإجـراءات الوقائية، فإن المعالجة غير الصـحيحة للنفايات الإلكترونية قد تؤدي إلى انبعاثات سـامة في الهـواء والماء والتربة، وبالتالي تشكل خطراً على الصحة والبيئة. وذلك يتطلب بوضوح الحاجـة إلى بناء القـدرات في مجال طرق وأسـاليب المعالجة الصحيحة والآمنة للنفايات الإلكترونية.

مـن الناحيـة الاقتصـادية، يعتـبر كثـير مـن الاقتصـاديين، أن الإدارة السـليمـة للنفايـات الإلكترونية والكهربائية تسهم في العديد من المؤشرات الاقتصـادية الإيجابية مثل إتاحة فرص عمل بعشـرات الآلاف وتوفير مئـات الأطنان من المواد الخام كالمعادن ومـواد البلاسـتيك وغيرهـا، بالإضـافة إلى تقليـل استهلاك الطاقة اللازمة لإنتاج وتصنيع مواد إلكترونية أو كهربائية من مواد خام أولية، بدلاً من اسـتعادة مواد إلكترونية وكهربائية تامة التصـنيع ولا تحتاج إلا موارد أقل من الطاقـة. هناك تقديرات لعدد من الدراسـات ذات الصـلة تشـير إلى أن المتـاح عالمياً مـن النفايات الإلكترونية والكهربائية يزيد على خمسـين مليون طن، يتم فقـط تدوير نحو ربع تلك الكميات المطردة الزيادة يوماً بعد يوم.

تواجه الدول النامية النفايات الإلكترونية من خلال ثلاث مشاكل: تتمثل الأولى: في الصناعات الإلكترونية رديئة الصنع ذات العمر الإنتاجي قصير الأجل، والثانية: في نفايات تلك الصناعات الرديئة، وأما المشكلة الأخرى والكبرى: فهي النفايات الإلكترونية سواء كانت مستعملة أو كنفايات للدفن من الدول المتقدمة، أو كمساعدات تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية، وهي في الحقيقة طريقة للتخلص منها وهنا تكمن الخطورة التي لا يمكن تجاهل تأثيرها ليس فقط على الدول النامية بل على البيئة والصحة العالمية.

يهدف الدليل الصادر عن منظمة العمل العربية إلى توضيح ومناقشة كافة التفاصيل العملية الخاصة بالإدارة السليمة للنفايات الإلكترونية والكهربائية؛ وذلك بغرض تبصير القارئ بالجوانب التشريعية والمؤسسية والتنظيمية، بالإضافة إلى النواحي الفنية والأخرى التي ترتبط بصحة وسلامة العاملين والمنشآت التي تقوم على إدارة النفايات الإلكترونية والبلاستيكية.

حيث يغطي الدليل الراهن كافة مفاهيم وأساليب وآليات التحكم بالمخاطر المهنية التي يتعرض لها العاملون في شتى الأنشطة والمنشآت الاقتصادية التي تجري فيها إدارة النفايات الإلكترونية أو الكهربائية. هناك إشارات واضحة إلى تفاصيل أساليب وآليات التحكم الأساسية، ولكن قد تكون هناك حاجة إلى الرجوع إلى المواصفات التفصيلية التي تصدرها هيئات القياس والمواصفات في شتى الأقطار العربية.

يتوجه الدليل إلى كافة العاملين في الأنشطة والمنشآت الاقتصادية التي يتولد عن أنشطتها نفايات إلكترونية أو كهربائية، أو تلك التي تقوم بتدوير تلك النفايات أو التخلص منها بأية وسيلة، وعلى الأخص إلى القائمين على الأنشطة ذات العلاقة بصحة وسلامة العاملين، وحماية بيئة العمل في تلك المنشآت القائمة على استقبال أو تخزين أو نقل أو معالجة أو التخلص النهائي من النفايات الإلكترونية أو البلاستيكية.

مصادر تولد النفايات الإلكترونية

أدي التطور التكنولوجي الهائل في الأجهزة الكهربائية والإلكترونية -بشكل عام- إلى زيادة استخدام هذه الأجهزة والاعتماد عليها في كافة نواحي الحياة، وبالتالي زيادة الإنتاج وتنوعه لتغطية الاحتياجات المتزايدة من الأجهزة المنزلية، وأجهزة الاتصالات والمعلومات، وأجهزة القياس والتحكم وأجهزة الإضاءة، وأجهزة المختبرات والأجهزة الطبية وأجهزة التسجيل والاستقبال، والأجهزة الترفيهية وغيرها.

صنف الاتحاد الأوروبي مصادر تولد النفايات الإلكترونية والكهربائية ضمن المجموعات التالية: الأدوات الكهربائية والإلكترونية: الروبوت، التلفاز (الملون، والأبيض والأسود) ومجموعته المحيطة، أجهزة

الفيديو وأشرطة الكاسيت، المذياع، المسجلات، مجموعة المجسِّمات ستيريو، المُحوِّلات، الساعات الكهربائية والساعات التي تعمل بالمُدَّخرات (البطاريات)، وأجهزة شحنها،...إلخ.

-التجهيزات المنزلية كبيرة وصغيرة الحجم: البرَّادات، الثلاجات، المُجَمِّدات، الغسَّالات والمُجفِّفات، المراوح، مكيفات الهواء، المدافئ الكهربائية، أجهزة كي الثياب، معدات العناية بالشعر، الخلّاطات، أجهزة عصر الفاكهة، الغلّايات، أجهزة التحميص، الأفران الكهربائية، أفران الأمواج القصيرة ميكروويف،... وغيرها.

- معدات المستهلك: آلات التصوير الشخصية، آلات تصوير الفيديو،... وغيرها.

- معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصال عن بُعد الهاتف المحمول، والهاتف، بخط أرضي، وجهاز النداء Pager، أجهزة التواصل اللاسلكية، الحاسبات الآلية، الحاسب المكتبي والمحمول واللوحي ومكوناته الغطاء البلاستيكي، الكابلات والأسلاك العارية والمعزولة، أنبوب الأشعة المهبطية CRT للحواسب القديمة، وحدة المعالجة المركزية (CPU) الموصِلات، المقاوِمات، المُكثِّفات، ألواح الدارة المطبوعة، الدارات المتكاملة (ICs)، اللوحة الأم محركات القرص المضغوط (CD) وقرص الفيديو الرقمي (DVD)،... والمعدات المحيطية للحاسوب الطابِعات، الماسِحات (سكنر) جهاز الفاكس، أجهزة النسخ الضوئي وتوكوبي، آلات التصوير، لوحة المفاتيح، الفأرات، مصادر التغذية عديمة الانقطاع (UPS) لمُخَدِّمات (سيرفر)، أجهزة التوجيه (Rou - ers)، الرقائق الشريحية (شيبس)، الأقراص المرنة (فلوبي)، الأقراص المضغوطة (CD)، أقراص الفيديو الرقمية (DVD).....

- معدات الإضاءة: المصابيح العادية، المصابيح موفرة الطاقة،.....

- معدات الألعاب والترفيه والرياضة: ألعاب الفيديو، أجهزة الأيروبيك والتدريبات الرياضية وأجهزة تخفيض الوزن،.....

- التجهيزات الطبية: أجهزة تخطيط القلب والدماغ والأعصاب والسمع و.... إلخ، المجاهر (الميكروسكوبات)، الحاضِنات، أجهزة المعالجة الفيزيائية، أجهزة المعالجات الجلدية (الأشعة فوق البنفسجية، الليزر) أجهزة العناية الطبية المشددة المركزة، أجهزة وأدوات المختبرات على اختلاف أصنافها وأغراضها،....

- أجهزة المراقبة والتحكم : شاشات الإظهار في كافة الأجهزة الكهربائية والإلكترونية،...

- المقسِّطات (الموزِّعات) الآلية.

فالنفايات الإلكترونية تشمل العديد من الأجهزة والمعدات مثل: أجهزة الحاسبات الكمبيوتر والشاشات والأقراص المدمجة (CD)، والمدخرات البطاريات بأنواعها، وأجهزة الألعاب الإلكترونية، وأجهزة التسجيل والهواتف المحمولة، وأجهزة التلفاز، والأجهزة المنزلية كالثلاجات والغسالات والأجهزة المكتبية والأجهزة الطبية وأجهزة الإضاءة وأجهزة تكنولوجيا المعلومات.

بالنسبة لأجهزة الاتصالات والمعلومات والتي أصبحت عنصراً ومطلباً أساسياً وهاماً في حياتنا اليومية، تمثل الأجهزة التالية أهمها:

- أجهزة الحاسبات الآلية بأنواعها.
- أجهزة التلفاز.
- أجهزة الهاتف بأنواعها: اللاسلكي والمحمول.
- آلات التصوير.
- آلات الطباعة.
- آلات الفاكس.
- أجهزة التسجيل ومجسمات الصوت.

بعض هذه الأجهزة يمكن استخدامه والعمل به لسنوات طويلة مثل أجهزة التلفاز والفاكس ولكنها في النهاية، وبعد انتهاء عمرها الافتراضي أو حدوث كسور أو عيوب بها تصبح نفايات تستلزم التخلص منها . والبعض الآخر من الأجهزة – مثل أجهزة الحاسبات الآلية – سرعان ما تتعرض لتطور سريع في النوع أو الحجم أو السرعة أو خلافه يجعلها غير مناسبة للاستخدام أو غير متوافقة مع الاحتياجات المتطورة، بالإضافة إلى انخفاض قيمتها المادية لتقادمها تكنولوجياً، وبالتالي تصبح نفايات.

كما تعتمد كثير من هذه الأجهزة على مستلزمات أخرى لتشغيلها واستخدامها، مثل:

- المدخرات (البطاريات) بأشكالها وأنواعها.
- بطاقات الشحن.
- شرائط ممغنطة ومدمجة (CD) وأقراص دوارة.
- زيوت وأحبار طباعة.

على ذلك، فإن جميع الأجهزة الكهربائية والإلكترونية بشكل عام وأجهزة الاتصالات والمعلومات بشكل خاص ومستلزماتها تصبح نفايات في الحالات التالية:

- تقادم هذه الأجهزة نتيجة ظهور أنواع أكثر تطوراً وحداثة.
- تلف أو كسر أو حدوث أعطال للأجهزة أو بعض أجزائها.
- انتهاء عمرها الافتراضي / الإنتاجي

كما تتضمن النفايات الكهربائية والإلكترونية كل ما يتخلف عن إنتاج واستخدام الأجهزة الكهربائية والإلكترونية وأجزائها ومستلزماتها. وعلى ذلك فإن

النفايات الكهربائية والإلكترونية تشمل:

1 - مخلفات عمليات التصنيع والإنتاج:

تستخدم في إنتاج هذه الأجهزة مواد كثيرة منها مواد بلاستيكية وزجاجية ومعدنية، ومطاط وخلافه بالإضافة إلى الزيوت والشحوم والأحبار. تحتوي هذه المواد على عناصر عديدة منها المعادن الثقيلة مثل الرصاص، الكاديوم، الكروم، النيكل، الزنك وعناصر ثمينة مثل الذهب والفضة، وبالتالي، تمثل مخلفات عمليات التصنيع والإنتاج نوعاً مهمًا من النفايات لاحتوائها على مواد خطرة.

2 - مخلفات الاستخدام، و تشمل ما يلي:

أ) تشكل مستلزمات استخدام الأجهزة الكهربائية والإلكترونية بشكل عام وأجهزة المعلومات والاتصالات بشكل خاص مصدراً مهمًا للنفايات:

تحتوي البطاريات على معادن ثقيلة مثل الكاديوم، النيكل، وغيرها.

- تحتوي بطاقات الشحن على مواد بلاستيكية.
- تحتوي الشرائط الممغنطة على معادن ثقيلة.
- تحتوي أحبار الطباعة على معادن ثقيلة.
- تحتوي الزيوت المستخدمة على معادن ثقيلة وعلى مركبات ثنائي الفينول متعددة الكلورة.

ب) الأجهزة المنتهية الصلاحية غير الصالحة للاستخدام.

ج) الأجهزة أو بعض أجزائها التي تعرضت لتلف أو لكسور أو أعطال يستحيل بعدها استخدامها.

أما عمر استخدام الأجهزة الإلكترونية والكهربائية فهو مؤشر مهم لكمية النفايات التي يحتمل ازدياد تولدها على مدى الزمن. ويبين الجدول التالي عمر الاستخدام لبعض الأجهزة شائعة الاستخدام.

الجهاز	الوزن (كغ)	عمر الاستخدام (سنة)
التلفاز	30	8
الحواسب الشخصية والمرقاب/ مونيتر	25	8 – 5
الحواسب المحمولة	5	8 – 5
الطابعة	8	5
الهاتف المحمول	0.1	4
البراد / الثلاجة	45	10

تقييم دورة حياة النفايات الإلكترونية والكهربائية:

دورة حياة المنتجات الإلكترونية والكهربائية تبدأ بالحصول على خامات التصنيع من مصانع أو معامل تنتشر في أنحاء العالم، من خلال وكلاء تجاريين متوفرين في كافة الدول، ثم يتم تصنيع وإنتاج المعدات والأدوات والآلات الإلكترونية والكهربائية، ومن ثَمَّ بيعها في الأسواق بالمدن والريف بالمحال وخارجها وبمختلف الأصناف والعلامات التجارية. يلي بيع الأدوات والآلات الإلكترونية والكهربائية قيام الجمهور باستهلاكها، كل

بطريقته، وهـو الأمر الذي يحدد الوقت الذي تستغرقه لتتلـف أو تصبـح نفاية يتعـين التخلص منهـا. قد تتم معالجة النفايات الإلكترونيـة والكهربائية حال تولدها وجمعهـا. ويحدث ذلك – عادة – في ورش بدائية، يتم فيها تفكيك المعدات والأدوات والآلات واستخلاص كافة العناصـر والمواد التي يمكن حين جمعهـا القيام ببيعها لبعض المصانع الصغيرة التي تتولى إعـادة تصنيع أو تدوير أصناف مـن المعدات والأدوات والآلات منخفضة المستوى، وعادة بدون أي تعهد أو ضمان بالجودة.

ويمثـل الشـكل التالي تفصـيلاً لـدورة حياة المنتجـات الإلكترونية منذ الحصـول على المواد الخام وحتى التخلص النهائي.

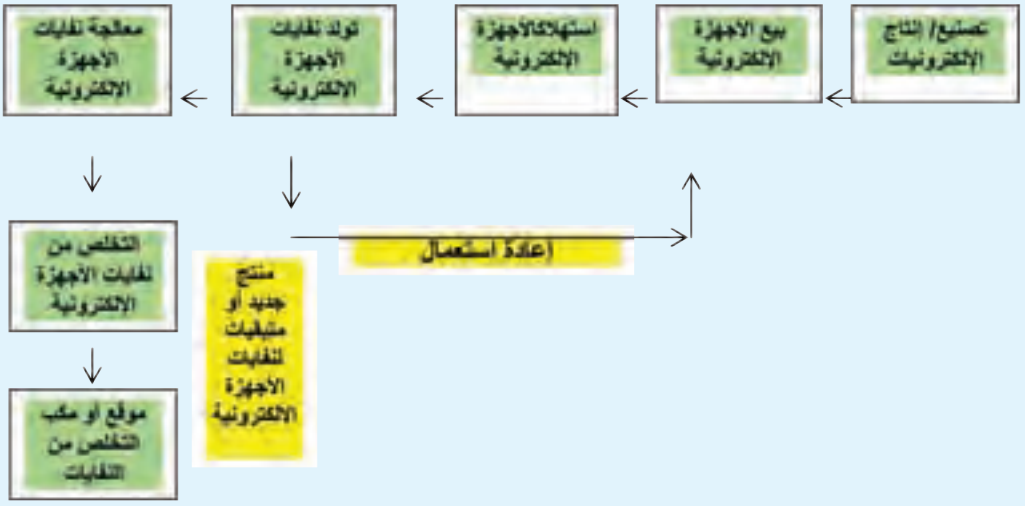

المسـائل الرئيسـية التي تطرحهـا النفايات الإلكترونية والكهربائية:

الكميـات الكبـيرة والحجوم الكبـيرة: بسبب الطلـب المتزايد على المعـدات الإلكترونية والكهربائية، والتطور السريع للتكنولوجيا.

المحتـوى الكبـير مـن المـواد السـامة: تُعتـبر النفايـات الإلكترونية والكهربائية نفايات خطرة، وهي ذات أثـر ضـار صحياً وبيئيـاً. إن 40 % من الفلزات الثقيلـة التـي توجـد فـي مقالـب النفايـات تأتـي من النفايات الإلكترونية والكهربائية.

التصـميم المعقد: حيـث تحتـوي النفايـات الإلكترونيـة والكهربائيـة علـى مـواد مختلفـة عديدة ممزوجـة مع بعضهـا، أجزاؤها مثبتـة بشدة بمسامير لولبيـة أو بالغـراء أو باللِحـام، مما يجعـل فصلها عن بعضها صعباً ويزيد من كلفة إعادة التدوير.

المعرفـة بالأخطـار: هنـاك تـدني فـي الوعـي العام بشـأن أخطار النفايات الإلكترونيـة والكهربائية وتأثيراتها على الكائنات الحية والبيئة.

المسائل المرتبطة بالعمل: كالتعرضات المهنية الجسيمة، وسيطرة القطاع غير المنظم، ونقص معايير العمل، وعدم تلبية حقوق العاملين، مما يسبب مشاكل صحية وبيئية وخيمة.

المسائل المالية: عموماً لا توجد أموال كافية لتغطية نفقات الإدارة السليمة للنفايات الإلكترونية والكهربائية وإعادة التدوير، باستثناء ارتفاع أسعار بعض المكونات كالذهب والنحاس. إن الإقبال على الاستثمار في نشاط الإدارة السليمة للنفايات الإلكترونية والكهربائية ضعيف للغاية.

نقص التشريعات واللوائح الناظمة: لدى كثير من البلدان نقص شديد في التشريعات واللوائح والأنظمة المتعلقة بإدارة النفايات الإلكترونية والكهربائية، أو نقص شديد في الإنفاذ الفعال، لاسيما أن الموضوع تفاقم في الآونة الأخيرة بسبب تطور التكنولوجيا.

الجوانب الأمنية: في حالات كثيرة لا تُمحى المعلومات المخزنة في أجهزة تكنولوجيا المعلومات (الحواسب،...) قبل إلقائها من قِبَل مستخدمي تلك الأجهزة.

تشغيل الأطفال والنساء: يعمل بهذا النشاط بشكل غير شرعي الأطفال والنساء في البلدان النامية مع الإشارة إلى أضرار تعرض النساء الحوامل لمكونات النفايات الإلكترونية والكهربائية ونواتج احتراقها. وفي حالات كثيرة يعمل جميع أفراد الأسرة بهذا النشاط.

الآثار السيئة: هناك آثار سيئة على التربة والمياه السطحية والجوفية والبحار والمحيطات، والهواء والنبات، والحيوان، والإنسان.

التجارة غير الشرعية / غير المشروعة: غالباً ما تقوم الدول المتقدمة مثلاً الولايات المتحدة الأمريكية، ومعظم بلدان أوروبا الغربية، واليابان، وكوريا الجنوبية، وأستراليا بالتخلص من نفاياتها الإلكترونية والكهربائية بإرسالها إلى البلدان النامية بعض بلدان أمريكا الجنوبية، وبعض البلدان العربية والأفريقية والآسيوية، وتتم تلك التجارة بشكل غير شرعي، لأن ذلك يتعارض مع اتفاقية بازل المتعلقة بالتحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود.

مصادر التعرض لمكونات النفايات الإلكترونية والكهربائية:

تتعدد مصادر التعرض لمكونات النفايات الإلكترونية والكهربية تعدداً كبيراً، على النحو التالي:

سطح الأراضي الزراعية والتربة الملوثة: حيث تتساقط وتترسب مكونات النفايات الإلكترونية والكهربائية ونواتج احتراقها على سطح الأراضي الزراعية، ثم يرشح بعضها إلى التربة ويلوثها.

المياه السطحية والمياه الجوفية والبحار والمحيطات الملوثة: حيث تتلوث المياه السطحية والبحار والمحيطات مباشرة بمكونات النفايات الإلكترونية والكهربائية ونواتج احتراقها ومن مياه الصرف الصحي المتدفقة من أماكن ومنشآت الإدارة غير السليمة للنفايات الإلكترونية والكهربائية، أما المياه الجوفية فتتلوث بمكونات النفايات الإلكترونية والكهربائية ونواتج احتراقها التي رشحت عبر التربة.

الهواء الملوث: حيث يتلوث الهواء مباشرة بانبعاثات مكونات النفايات الإلكترونية والكهربائية ونواتج احتراقها، مع الإشارة إلى أهمية الحرائق التي تحدث في أكوام تلك النفايات، حيث تنطلق سحب الدخان المحملة بالملوثات.

النباتات والمحاصيل الملوثة: حيث تتلوث الأجزاء الظاهرة من النبات والمحاصيل مباشرة بمكونات النفايات الإلكترونية والكهربائية ونواتج احتراقها كما تمر الملوثات التي رشحت في التربة إلى النبات عبر جذوره.

الحيوانات البحرية والبرية: لا سيما الأسماك والماشية الملوثة؛ فالأسماك تعيش في مياه البحار والمحيطات الملوثة، بمكونات النفايات الإلكترونية والكهربائية ونواتج احتراقها، أما الماشية فتستنشق الهواء الملوث بمكونات النفايات الإلكترونية والكهربائية ونواتج احتراقها، وتتناول النباتات والمياه الملوثة بمكونات تلك النفايات ونواتج احتراقها؛ مع الأخذ بعين الاعتبار أن النفايات الإلكترونية والكهربائية غير قابلة للتفكك حيوياً، أي تتراكم حيوياً في جسم الحيوان.

الإنسان بواسطة الاستنشاق والابتلاع والالتماس الجلدي وعبر المشيمة أثناء الحمل وعبر حليب الثدي أثناء الإرضاع: حيث يستنشق الإنسان الهواء الملوث بمكونات النفايات الإلكترونية والكهربائية ونواتج احتراقها؛ كما يتناول الإنسان المياه والنباتات ولحوم الحيوانات الملوثة بمكونات النفايات الإلكترونية والكهربائية ونواتج احتراقها ومنتجات تلك الحيوانات (كالحليب والبيض) مع الأخذ بعين الاعتبار أن النفايات الإلكترونية والكهربائية غير قابلة للتفكك حيوياً، أي تتراكم حيوياً في جسم الإنسان؛ كما يتعرض الإنسان عبر تماس الجلد مع مكونات تلك النفايات ونواتج احتراقها أثناء كافة مراحل الإدارة غير السليمة لتلك النفايات؛ وتعتبر المشيمة وسيلة للتعرض، حيث تمر الملوثات الناجمة عن تلك النفايات من الحامل إلى جنينها، وكذلك الحال بالنسبة للثدي، حيث تمر الملوثات الناجمة عن تلك النفايات مع حليب الثدي من المرضع إلى رضيعها.

التأثيرات الصحيـــة لمكونـــات النفايـــات الإلكترونية والكهربائية ونواتج احتراقها.

إن شـدة المخاطـر التـي يتعرض لهـا العاملـون والبيئـة والأخطار الناجمة عنها تتبايـن كثيراً اعتماداً علـى الأفراد المنخرطـين في العمليـات المتعلقة بإدارة النفايات الإلكترونية والكهربائية وطبيعة تلك العمليات وأساليب السيطرة على تلك المخاطر.

فلمكونات النفايـات الإلكترونيـة والكهربائية ونواتج احتراقهـا تأثـيرات سـامة، وسـامة جينياً علـى العمال والقاطنـين الحاليين والأجيال المقبلـة التي تحيا في تلك البيئـة، مع الأخذ بعـين الاعتبار أن هذه المشـكلة تتفاقم علـى مدى الزمن وعـبر الأجيال؛ لذلك تعتـبر النفايات الإلكترونيـة والكهربائيـة حالـة طـوارئ صـحية وبيئية عالمية، وتنطوي على الفئات المستضعفة والأجيال المقبلة.

من خلال الدراسـات التي أجريت في الصين، فإن المشاكل الصـحية التي أُبْلِغ عنها في السنوات الأخيرة تشـتمل على الأمراض والمشاكل المتعلقة بالجلد والمعدة والطرق التنفسية والأعضاء الأخرى؛ كما يشكو العمال من معدلات الحـدوث العالية للعيـوب الولادية ووفيات الرضـع والسـل وأمراض الـدم واضـطراب الجهـاز المناعـي، وسـوء وظيفـة الكليتـين والجهاز التنفسـي، وسـرطان الرئة، وعـدم تطـور الدماغ لـدى الأطفال، وأذية الجهاز العصبي والدم.

لا بد من الإشـارة إلى أن بعض التأثيرات الصـحية للمكونات تنجم عن مُسْـتَقْلَباتها؛ فـإذا لم تُخَزَّن المواد الكيميائيـة فـي الجسـم تُسْـتَقْلَب وتُطْـرَح، وهـذا ما يحدث بشـكل رئيسي في الكبد، ولكن أيضاً عبر الجلد والرئتين والأمعاء والكليتين؛ وتُعرَف نواتج الاسـتقلاب بالمُسْـتَقْلَبات، وقـد تكون أكـثر أو أقل سـمية من المادة الكيميائيـة الأصـلية. كمـا لا بـد مـن الإشـارة إلى أن الوضـع الفعلي هو خليط متنوع كوكتيل من المُسْـتَقْلَبات لعـدة مـواد كيميائية معاً، حيث يكـون التأثير هنا أكبر مـن تأثير كل مـادة أو مُسْـتَقْلَب على حدة بسـبب تآزر المُسْتَقْلَبات مع بعضها وبالتالي تتضاعف تأثيراتها.

تقـيـيـم المـخـاطـر الـصـحـيـة لـلـنـفـايـات الإلكترونية والكهربائية:

يتم تقييـم المخاطر وفق الخطـوات الخمس التالية:

- تحديد المخاطر المحتملة والعمليات المولدة لتلك المخاطر.
- تحديد الفئات المتعرضـة للمخاطـر وآلية حدوث الأخطار الناجمة عنها، وتحديد درجة المخاطر.
- تحديد الإجراءات التي يمكن اتخاذها للسـيطرة على المخاطر.
- وضع خطة عمل وتحديد آلية تطبيقها.

مراجعة التقييم وتحديثه.

يوضـح المخطـط التـالي مراحـل تقييـم الأخطار الصـحية ذات الصـلة بمراحـل إدارة النفايـات الإلكترونية .

استراتيجية التدخل للسيطرة على المخاطر	الأخطار المحتملة على صحة الإنسان	خصائص الممارسات (المخاطر)	العمليات المتعلقة بالنفايات الإلكترونية والكهربائية
استخدام معدات الوقاية الشخصية	التعرض للدخان والأغبرة المحتوية على المواد الكيميائية الخطيرة والفلزات، وتعرض الجلد للأخطار المحتملة كالجروح،...	يتم جمع النفايات بتكنولوجيا بدائية، ويتنقل الأفراد ضمن المكان للبحث عن النفايات المناسبة وشرائها وهي مكدسة على الأرض في مكان مكشوف، ويحدث ذلك لساعات طويلة دون استخدام معدات الوقاية الشخصية	جمع النفايات
تقليل ساعات التعرض، واستخدام معدات الوقاية الشخصية، وتناوب العمال على المهام في حال العمل ضمن قطاع منظم، وجعل العمليات آلية، وإبعاد العمال ضمن مسافات مناسبة، و...	التعرض للدخان والأغبرة المحتوية على المواد الكيميائية الخطيرة والفلزات، وتعرض الجلد للأخطار المحتملة كالجروح والحروق،...	يتم التفكيك يدوياً، وتُستخدَم معدات بدائية، كالحجارة والمطارق والأزاميل،... لفصل الهياكل الخارجية اللدائنية (البلاستيكية)؛ إن بيئة العمل سيئة ويتم التعرض لفترات طويلة من الزمن؛ إن حرق الأسلاك والكابلات للحصول على الفلزات لبيعها يتم مكشوفاً؛ لا تُستخدَم معدات الوقاية الشخصية	تفكيك النفايات وإعادة تدويرها
استخدام وسائل الوقاية الفردية، والترتيب والتنظيف الجيدين،...	التعرض لسحب الدخان والغبار المحتوية على المواد الكيميائية الخطيرة والفلزات،...	يتم تنظيف الحواسب، والقيام بأعمال الإصلاح، ولا تُستخدَم معدات الوقاية الشخصية	إعادة تأهيل النفايات
طرق أكثر فعالية لزيادة عائدات التدوير لتقليل حجم النفايات التي سيتم التخلص منها، ووجود مكبات ومطامر للنفايات تحقق الشروط الصحية بدلاً من تكديسها في العراء،...	التعرض لسحب الدخان والغبار المحتوية على المواد الكيميائية الخطيرة والفلزات واستنشاقها وتعرض الجلد، واحتمال حدوث جروح في الجلد بسبب الأشياء الحادة وكذلك الحروق،...	أكوام النفايات مكدسة في مكان مكشوف، ويتم الحرق في مكان مكشوف لاستخلاص المواد القيّمة من النفايات	التخلص من النفايات

التأثيرات البيئية للنفايات الإلكترونية والكهربائية:

لقد أدت النفايات الإلكترونية والكهربائية المتراكمة على مر العقود، والسوائل الراشحة من مدافن القمامة ومقالب النفايات السائبة – في العديد من بلاد العالم – إلى تلويث المياه الجوفية والتربة على نطاق العالم. وتسبب إلقاء النفايات في الأنهار والبحيرات والبحار في أضرار تهدد الزراعة وإمدادات المياه ومصادر الرزق

التـي تعتمـد على تلك النظـم المائية. وتعمـل النفايات على سـد المجارير ونظم الري، وهو ما يؤدي بدوره إلى الإضرار بالبنية التحتية والاقتصاد المحلي.

تتسـرب المواد السـامة التـي توجد ضـمن مكونات النفايات الإلكترونيـة والكهربائية إلى الموارد الطبيعية من ماء وهواء وتربة، والتي تصل عبر السلسلة الغذائية أو عـن طريق الاستنشـاق إلى الإنسـان. يشـار إلى أن معظـم المعـادن الثقيلة بمـا فيهـا الزئبـق والكاديوم والقصـدير التي تتواجد في مكبـات النفايات تأتي من النفايـات الإلكترونيـة والكهربائيـة، حيـث تعمل هذه المعـادن والمكونـات الإلكترونيـة السـامة الأخـرى على تلويث المياه الجوفية.

إلى جانـب احتوائهـا علـى الزئبـق والرصـاص، خاصـة المسـتخدم في عمليات اللحام وأجهزة الشحن الكهربائـي فمـن مكونات هـذا الكوكتيل السـام توجد المعادن الثقيلة الأخرى مثل الكادميوم. كما رصد بعض الباحثـين أن هـذه النفايات تختلط بالنفايـات العادية وتنشـر مادة الديوكسـين، وهي من السـموم الخطيرة وعـدو الهواء والتربـة والميـاه الجوفية، ومـن ثم تهدد صـحة الإنسـان والكائنـات الحيـة من نبـات وحيوان وتكفي بضـعة شهور ليتحول الحاسـب الآلي إلى قنبلة بيئية موقوتة خاصة أن نسبة الرصاص تصل إلى معدل 2 كيلو غرام لكل شاشـة تلفاز ونحو 4 غرامات في كل شاشة حاسب آلي (الكمبيوتر).

بالنسـبة للكثـير من تيـارات النفايـات الإلكترونية والكهربائيـة، لا تحدث تأثيرات بيئية من جراء عمليات معالجة النفايـات بذاتها والتخلص منهـا فقط، وإنما تسـتمد أيضـاً وبشـكل غـير مباشـر مـن فقـد الموارد المحتملـة مـن دورة اقتصـادية. ويعني ذلـك أنه يتعين إعـادة إنتاج تلك المـوارد مرة ثانية من مواد لم يسـبق اسـتخدامها (كثيراً ما تكون غـير قابلة للتجدد)، ومن ثـم فإن ذلك لا يعني فقط اسـتنفاد أرصـدة ثمينة من المـوارد الطبيعية وإنما إدامة حلقـة مفرغة من التردي البيئي واستنفاد الموارد أيضاً. ومن شأن الطلب الناجم المتزايد باسـتمرار على الموارد أن يجعل إدارة النفايات قضية عالمية.

تدخـل معادن ثقيلة كالرصـاص والزئبق والكاديوم والديوكسـين في صـناعة الإلكترونيـات، وتحللها يعني تراكم العنصـر، وتمازجـه وانتقالـه إلى التربة، حيث تعمـل هذه المـواد السـامة مجتمعة على تدهـور نوعية التربـة، فتصـبح غـير صـالحة للزراعة بأيـة طريقة، ويمكـن أن ينتقـل الخطـر إلى المياه الجوفيـة إن كانت قريبـة من سـطح الأرض، أو كانت التربـة منفذاً جيداً للماء.

يعتبر الكادميوم مثله مثل الرصـاص ساماً للنباتات والحيوانـات والكائنات الحيـة المجهريـة. والكادميوم ثابت ومسـتدام شـأنه شـأن جميـع المعـادن. ويتراكم بيولوجياً في كليتي وكبد الفقاريات في غالب الأحيان. كما أنه يتراكـم بيولوجياً فـي اللافقاريات والطحالب المائية، من الكائنات الحيّة الأشـد تحسسـاً به. ويسفر تراكـم الكادميوم فـي النباتات عن دخـول هذا الملوث إلى السلسـلة الغذائية للإنسان. يتواجد الكادميوم في مقاومات الشرائح وعلى المكثفات وعلى رقائق التوصيل الصـغيرة، كما يتواجد بشـكل كبير على أنابيب الأشعة المهبطية CRPs.

يـؤذي الزئبـق الأعضـاء الداخلية وخاصـة الدماغ

والكلى ويؤثر سلبياً على تكوين الجنين. وينتج عن اختلاط الزئبق بالماء ميثالين الزئبق الذي يترسب داخل الأعضاء الحية بكل سهولة، ويتركز في السلسلة الغذائية، وخاصة الأسماك. وتشير الدراسات أن نحو 22 % من الاستهلاك السنوي للزئبق يتم عبر المعدات الكهربائية والإلكترونية والأجهزة الطبية والهواتف المحمولة وأجهزة الاستشعار. وقد ازداد استعمال الزئبق بصورة كبيرة مؤخراً بعد تطوير شاشات العرض الحديثة والمسطحة التي ظهرت لتحل محل أنابيب الأشعة المهبطية CRPs التقليدية.

تتعدى خطورة النفايات الإلكترونية والكهربائية إمكانية تخلل مكوناتها لطبقات المياه الجوفية أو تطاير تلك المكونات في الأجواء فتلوث الهواء إلى احتوائها على مركبات تدخل في تكوينها مواد مثل الكلورو فلورو كربون أو غازات أخرى لها تأثير على حدوث ظاهرة الاحتباس الحراري.

من الجدير بالذكر أن التداول العشوائي للنفايات الإلكترونية والكهربائية، الذي يحدث أثناء تدوير أو فك أو إعادة تركيب أو حرق أو تدمير النفايات الإلكترونية والكهربائية، يؤدي إلى تسرب أو انطلاق أو تحرر بعض مكونات تلك النفايات. عند حرق هذه النفايات الشديدة السمية تنتج غازات مثل غاز ثنائي أوكسيد الكربون وأكاسيد الحديد والنحاس الثنائية وأكاسيد العناصر الثقيلة وغيرها ما يؤدي إلى تلوث الهواء، وعند تعرض هذه الغازات إلى الرطوبة والأمطار تتكون الأمطار الحامضية ما يؤدي إلى تلوث المياه والتربة.

يبين الشكل التالي مخططاً لانبعاثات النفايات الإلكترونية والكهربائية في البيئة:

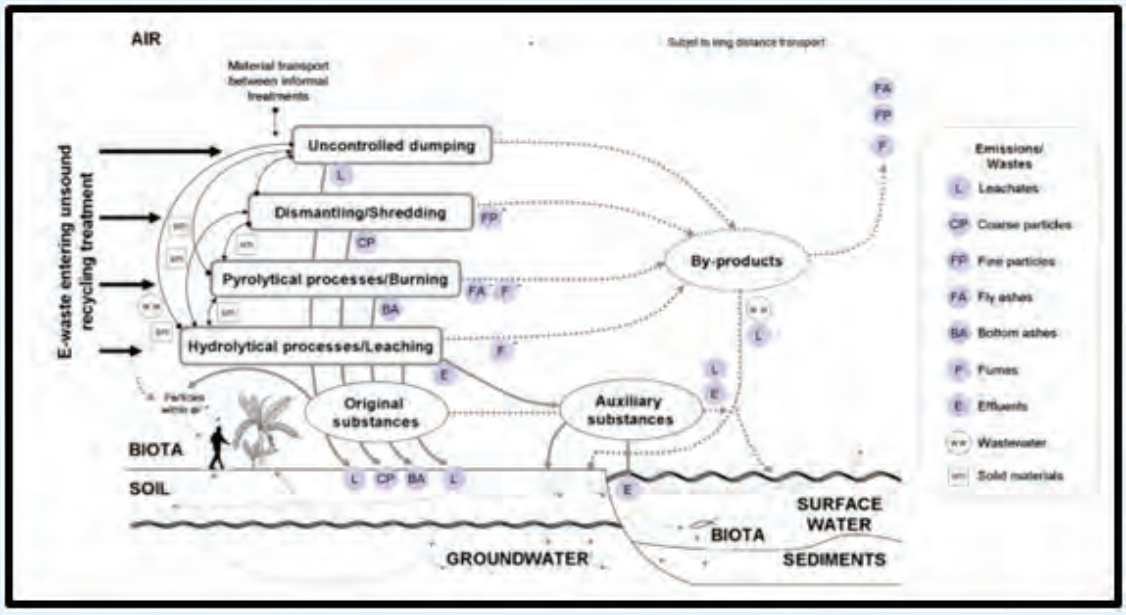

المصدر: Sepúlveda. A. Schluep M. et al. 2010. A review of the environmental fate and effects of hazardous substances released from electrical and electronic equipment during recycling: Examples from China and India. Environmental Impact Assessment Review. 30(1):28–41.

الإدارة السليمة للنفايات الإلكترونية والكهربائية :

لتحقيـق الإدارة الآمنـة للمخلفـات الإلكترونية والبلاسـتيكية وتلافي التأثـيرات البيئية والصـحية لعمليات التخلص غـير المنظم في مواقع التفريغ أو الردم الصـحي للمخلفات الصـلبة، أو الحرق، فإن الاتجاه المناسـب يسـتند إلى تطبيق مبدأ «الخفض وإعادة الاسـتخدام والتدوير والاسـترجاع» من خلال إجراءات وأنشـطة فنية متطورة وتكنولوجيا نظيفة أثناء مرحلة التصـنيع والإنتاج، وأخرى بعد اسـتخدام الأجهزة. ويدعم هذه الأنشطة إطار من التشريعات الملائمة والمساندة لسياسات محددة ومتفق عليها.

أ- أنشطة مرحلة التصنيع والإنتاج: تخفيض خطورة وكمية النفايات.

ب- أنشطة ما بعد استخدام الأجهزة: اختيار بدائل عمليات المعالجة والتخلص وفقاً للترتيب الهرمي التالي:

- إعادة الاستخدام، ويمثل أفضل الخيارات عندما يكون بالإمكان إجراء ذلك.
- إعادة التدوير واسترجاع المواد النافعة والطاقة.
- التخلص النهائي من نواتج المعالجة.
- في حالة عدم توافر البدائل سـالفة الذكر، يتم التخلص من الأجهزة نفسـها ومسـتلزماتها إما بالحرق أو بالردم المحكوم، على أن يتم اختيار المواقع والتكنولوجيا المناسبة بما يخفف الآثار السلبية المحتمل حدوثها.

ويوضح الشكل التالي الترتيب الهرمي لمعالجة مخلفات الأجهزة الكهربائية والإلكترونية والتخلص منها:

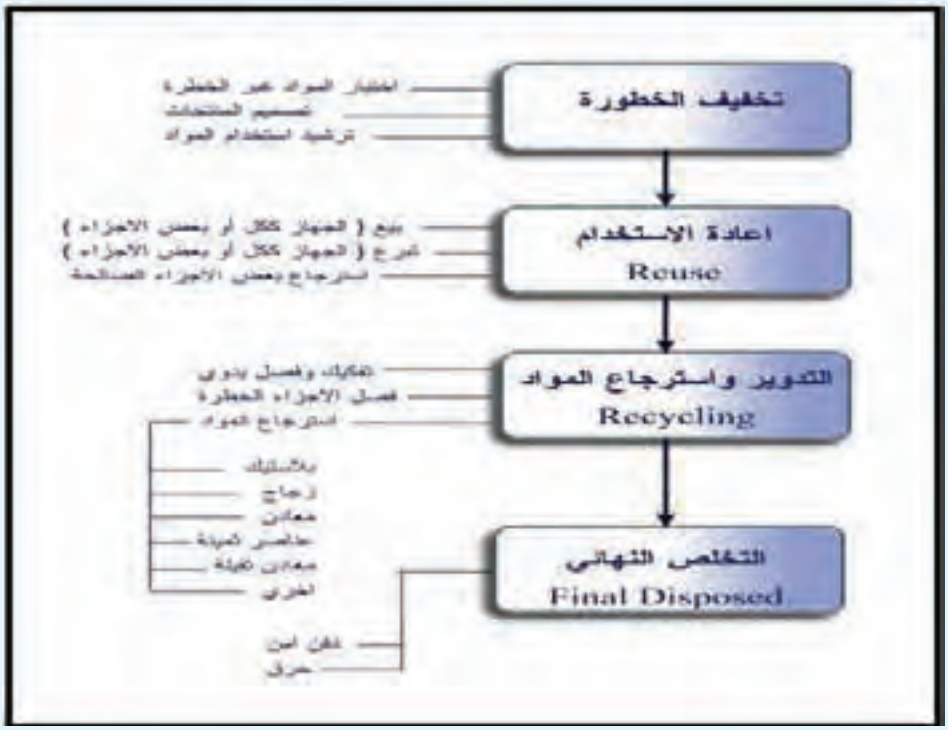

الصعوبات التي تواجه تفتيش العمل في الدول العربية وسبل تجاوزها

من إعداد السيد/ محمد كشو
خبير تشريعات وإدارة العمل
رئيس لجنة الخبراء القانونيين بمنظمة العمل العربية
مستشار لدى منظمة العمل الدولية

مقدمة:

الاهتمام الدولي والعربي بتفتيش العمل:

تعتبر وظيفة تفتيش العمل أو تفقد الشغل من أهم وأقدم وظائف إدارة العمل. فقد برزت الحاجة لإدارة خاصة بالتفتيش منذ وقت مبكر إذ اقترنت بظهور تشريعات العمل.

فكما هو معلوم ظهرت التشريعات العمالية أمام تزايد الدعوات إلى تدخّل الدولة لتنظيم علاقات العمل بين أطراف الإنتاج بهدف حماية العامل من الاستغلال وتحسين ظروف العمل. ومع ظهور التشريعات العمالية بدأت الحاجة إلى إنشاء وحدات إدارية تختص بالسهر على مراقبة هذه التشريعات. ذلك أنّ نصوص التشريعات تبقى نظرية ولا تحقق الغاية من إصدارها إذا لم تقترن بالتطبيق الفعلي. فكان لابد من إنشاء جهاز تفتيش لمراقبة تنفيذ هذه النصوص والتأكد من قيام أصحاب العمل والعمال بتنفيذ الالتزامات المترتبة عليهم.

ومع تزايد التقدم الصناعي والنمو السريع للطبقة العاملة وللتنظيمات العمالية ازداد الاهتمام بقضايا تفتيش العمل وبرزت أكثر أهميته ودوره المؤثر اجتماعياً واقتصادياً وحتى سياسياً في تحسين شروط وظروف العمل وتحقيق العدالة الاجتماعية والاستقرار الاجتماعي.

وقد كان تفتيش العمل محلّ اهتمام كبير – مبكّر ومستمر- من قبل منظّمتي العمل الدولية والعربية، ويكفي أن نشير إلى ما يلي:

– اعتماد العديد من معايير العمل الدولية والعربية الخاصة بتفتيش العمل.

– انخراط واسع في معايير العمل الدولية والعربية الخاصة بتفتيش العمل من قبل الدول الأعضاء وتأثير واضح لهذه المعايير على تشريعات العمل الوطنية.

– اعتبار منظمة العمل الدولية لاتفاقيتين تتعلقان بتفتيش العمل رقم 81 ورقم 129 من الاتفاقيات ذات الأولوية أو المتعلقة بالإدارة السديدة- الحوكمة.

– موضوع إدارة العمل عموماً وتفتيش العمل بالذات كان موضوع مناقشات مستفيضة وفي العديد من المناسبات من قبل أكبر فضاءين للحوار الثلاثي على الصعيدين العالمي والعربي مؤتمر العمل الدولي ومؤتمر العمل العربي وآخرها:

– الدورة 37 لمؤتمر العمل العربي المنامة، مارس 2010: من أهم بنودها «دور تفتيش العمل في تحسين علاقات العمل وتهيئة المناخ المناسب للاستثمار» وقد أبرز أطراف الإنتاج العرب أهمية الدور الاقتصادي لتفتيش العمل.

– الدورة 100 لمؤتمر العمل الدولي جنيف حزيران جوان 2011 : من أهم بنودها «إدارة العمل وتفتيش العمل» وقد أكد أطراف الإنتاج الثلاثة على المستوى الدولي أهمية دور إدارة العمل وتفتيش العمل في تحقيق العمل اللائق.

مظاهر الاهتمام بتفتيش العمل عديدة وعلى كافة المستويات الدولي والإقليمي العربي والوطني (في أغلب دول العالم). ويعود هذا الاهتمام لطبيعة وظائف تفتيش العمل وتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية.

وسنسعى في هذه الورقة للتعرف على واقع تفتيش العمل في المنطقة العربية:

في جزء أول سنتبيّن مكانة تفتيش العمل في التشريعات العربية (1) ثم في جزء ثانٍ سنبحث الصعوبات التي تواجه تفتيش العمل في الدول العربية (2)، وفي جزء ثالث سنستعرض حلولاً مقترحة لتجاوز تلك الصعوبات (3):

1 - تفتيش العمل في التشريعات العربية:

يمكن التعرف على مكانة تفتيش العمل في التشريعات العربية من خلال المساحة المخصصة للموضوع في هذه التشريعات والأحكام الواردة فيها وكذلك من خلال

انخراط الدول العربيــة في المعايير الدولية والعربية ذات العلاقة باعتبار أنّ الاتفاقيات الدولية والعربية المصــادق عليها تصبح جزءاً من التشريع الوطني، بل إنها تأتي وفقاً لجلّ دســاتير الدول العربية في مرتبــة أعلى من القوانين الوطنية.

1.1- موقف الدول العربية من معاييــر العمل الدولية والعربية الخاصة بتفتيش العمل:

أ- معايير العمل الدولية:

- اتفاقية العمل الدولية رقم 81 لســنة 1947 بشــأن تفتيش العمل في الصناعة والتجارة:

تعتــبر هــذه الاتفاقية المرجع الأساســي على المســتوى الدولي في مجــال تفتيش العمل، وقد اســتوحت منها جلّ أحــكام التشــريعات الوطنية الخاصــة بالموضــوع وكذلك معايير العمل العربية.

وقــد حظيت هــذه الاتفاقيــة بانخراط واســع من قبل الــدول الأعضــاء، حيث صــادقت عليهــا 145 دولة (من مجموع 187 دولة عضــو فــي منظمة العمل الدولية أي ما يمثّل نسبة 78 %) وهي بذلك تأتي في المرتبة الأولى من حيــث عدد التصــديقات بعد الاتفاقيــات الثمانية المتعلقة بالحقــوق الأساســية فــي العمــل. ونجــد من بــين الدول المصــدقة عليهــا 18 دولــة عربيــة أي كل الــدول العربية باستثناء عمان والصومال.

- اتفاقية العمل الدولية رقم 129 لسنة 1969 بشأن تفتيش العمل في الزراعة:

3 دول عربيــة فقط (من مجموع 53 دولة) صــادقت عليها وهي: مصر- المغرب- سوريا.

- بروتوكول عام 1995 للاتفاقية رقم 81 :

هــذا البروتوكول يمثّل مراجعة جزئيــة للاتفاقية رقم 81 والهــدف منه توســيع مجــال الاتفاقية إلى نشــاطات قطاع الخدمات غير التجارية أي كل أصناف المنشآت التي ليس لها صبغة صناعية أو تجارية.

11 دولة صادقت عليه ليس من بينها أية دولة عربية.

- اتفاقية العمل الدولية رقم 150 لسنة 1978 بشأن إدارة العمل:

هذه الاتفاقية لا تتضــمن معايير خاصة بتفتيش العمل ومــع ذلك فهي تعنــي إدارة التفتيش باعتبارها جزءاً من نظام إدارة العمل.

7 دول عربيــة (من مجموع 76 دولة) صــادقت عليها: الأردن- تونس- الجزائر- العراق- لبنان- مصر- المغرب.

ب- معايير العمل العربية:

يتجلّــى اهتمام منظمة العمل العربية بموضــوع تفتيش العمــل مــن خلال نشــاطها المعيــاري. فقد تم تنــاول هذا الموضــوع منذ الاتفاقيــة الأولى: الاتفاقيــة العربية رقم 1 لعام 1966 بشــأن مســتويات العمل المواد (96 إلى 98) ثم في الاتفاقية المعدلة لها رقم 6 لعام 1976 (المواد 98 إلى 100) ولم تكتــف المنظمة بذلك، بــل اعتمدت أداتين خاصــتين بتفتيش العمل ســنة 1998 وهما الاتفاقية رقم 19 والتوصية رقم 8.

ورغــم كــون الاتفاقية رقــم 19 هي أحــدث اتفاقيات العمــل العربيــة، فقد حظيت بأكبر عدد من التصــديقات حيث صادقت عليها 12 دولة وهي: الإمارات- السعودية- ســوريا- العــراق- عمــان- فلســطين- الكويــت- لبنان- مصر-المغرب - موريتانيا -اليمن.

أما الاتفاقيتان رقم 1 ورقم 6 فقد صادقت على واحدة منهما أو على كلتيهما 9 دول وهي : الأردن (1)- السودان (1 و6) - ســوريا (1 و6) - العراق (1) - فلســطين (1 و6) - لبنان (1) - ليبيا (1) - مصر (1 و6) - المغرب (1).

وبذلــك يكون مجموع الدول التي صــادقت على واحدة أو أكــثر مــن الاتفاقيــات 1 و6 و19 : 15 دولــة 12 دولة مصــادقة علــى الاتفاقيــة رقم 19 تضــاف إليهــا 3 دول صــادقت على واحدة مــن الاتفاقيتين رقــم 1 ورقم 6، أو كلتيهما وهي : الأردن - السودان - ليبيا.

الاســتنتاج : هناك انخراط واســع للــدول العربية في معايير العمل الدولية والعربية بشأن تفتيش العمل وبصفة

خاصة الاتفاقية الدولية رقم 81 وهناك تأثير واضح لهذه المعايير على التشريعات العربية.

2.1 – موقف القوانين العربية من تفتيش العمل:

تتضمن كل قوانين العمل العربية أحكاماً خاصة بتفتيش العمل. وهناك اختلاف فيما بينها من حيث الشكل والمضمون:

- من حيث الشكل:

بعض القوانين العربية جاءت مفصلة في الموضوع وأخرى شديدة الإيجاز.

نذكر على سبيل المثال: مادة واحدة في قانون العمل السوداني، مادتان في قانون العمل العماني، 3 مواد في قانون العمل المصري، 4 مواد في قانون العمل الكويتي، 6 مواد في قانون العمل اليمني، 8 مواد في قانون العمل القطري، 10 مواد في قانون العمل العراقي، 13 مادة في مجلة الشغل التونسية، 16 مادة في نظام العمل السعودي، 19 مادة في مدوّنة الشغل المغربية، قانون خاص بتفتيش العمل في الجزائر (رقم 03-90 بـ 27 مادة).

وعادة ما تتضاف للنصوص القانونية : أنظمة لوائح – قرارات تنفيذية.

- من حيث المضمون:

أحكام قوانين العمل العربية الخاصة بتفتيش العمل مستوحاة من معايير العمل الدولية والعربية وبالأخص اتفاقية العمل الدولية رقم 81 مع وجود اختلاف في درجة تبني هذه المعايير.

3.1– وظائف وتنظيم تفتيش العمل في التشريعات العربية:

أ- وظائف تفتيش العمل:

– في العديد من القوانين مثل: الإمارات، تونس العراق، المغرب، موريتانيا: اقتباس كامل للوظائف وفقًا للمعايير الدولية والعربية أي الوظائف الرئيسية الثلاث:

– مراقبة تطبيق تشريعات العمل أو تأمين إنفاذ تشريعات العمل.

– تقديم المعلومات والإرشادات الفنية والنصائح لأصحاب العمل والعمال حول أنجع السبل لتطبيق التشريع .

– إبلاغ السلطة المختصة بالنقائص الموجودة في التشريعات.

– في بعض القوانين: اقتصار على وظيفة المراقبة قطر، الكويت أو على الوظيفتين الأولى والثانية اليمن.

– في بعض القوانين الأخرى: لم يرد ذكر الوظائف الموكولة لتفتيش العمل مصر، السودان.

– في كثير من القوانين: إضافة وظائف أخرى وهناك العديد من الوظائف الإضافية لم ترد بالقانون وإنما بقرارات إدارية أو ممارسات عملية.

ب- صلاحيات مفتشي العمل:

– أغلب القوانين العربية مثل قوانين الإمارات، تونس قطر، العراق، المغرب، موريتانيا أخذت فيما يتعلق بالصلاحيات بما جاء في اتفاقية العمل الدولية رقم 81 والتوصية المرفقة بها وهي بالأساس:

حرية الدخول إلى أماكن العمل، حق استجواب صاحب العمل أو من يمثّله والعمال، حق فحص الدفاتر والسجلات، حق مراقبة المواد المستعملة في المنشأة والحصول على عيّنات وفحص الآلات، إمكانية اتخاذ تدابير فورية في حالة وجود خطر يهدد سلامة وصحة العمال، تحرير محاضر ضد المخالفين.

– عدة قوانين عربية تعطي لمفتش العمل سلطة صفة الضابطة العدلية أوالضبطية القضائية مثل قوانين تونس قطر، الكويت، مصر، اليمن.

– العديد من القوانين العربية تتضمن أحكاماً لحماية مفتشي العمل: عقوبات زجرية ضد صاحب العمل أو أي شخص يمنع عمل المفتش، إمكانية الاستعانة بالقوة العامة عند الضرورة في سبيل تنفيذ مهامهم مثل قوانين تونس، الكويت، العراق.

– عدة قوانين عربية تعرضت كذلك إلى واجبات مفتشي العمل وبالأخص:

أداء اليمين القانونية – عدم إفشاء الأسرار المهنية،

عدم وجود مصلحة لمفتشي العمل في المؤسسات التي تخضع لرقابتهم .

ج- تنظيم تفتيش العمل:

- تركيبة إدارة التفتيش:

في كل الدول العربية هناك إدارة مركزية تعنى بتفتيش العمل وأقسام تفتيش داخل البلاد.

وهناك اختلاف بشأن أهمية هذه الإدارة وتركيبتها حسب إمكانيات البلد والأهمية التي يحظى بها تفتيش العمل وحسب حجم الإدارة والموظفين بشكل عام.

أمثلة:

- في بعض الدول: تفتيش العمل في مستوى إدارة عامة أو إدارة منفردة:

- تونس: إدارة عامة بـ3 إدارات المراقبة المصالحة، الحوار الاجتماعي.

- الجزائر: إدارة عامة تنظيمها ورد بنص خاص مرسوم تنفيذي 6 جانفي 2005، وبها مديريتان مديرية العلاقات المهنية ومراقبة ظروف العمل- مديرية الإدارة والتكوين.

- مصر: إدارة عامة لتفتيش العمل صلب الإدارة المركزية لعلاقات العمل وشؤون المفاوضة الجماعية.

- فلسطين: إدارة عامة للتفتيش وحماية العمل وبها 4 إدارات السلامة والصحة المهنية- شروط العمل التوعية والإرشاد- التفتيش وحماية العمل.

- السعودية، اليمن: إدارة عامة لتفتيش العمل.

- الكويت: إدارة لتفتيش العمل بها 7 أقسام من بينها قسم السلامة المهنية والرعاية العمالية.

- ليبيا: إدارة للتفتيش العمالي والسلامة المهنية.

- قطر: إدارة لتفتيش العمل (منذ 2009) ومؤخراً إحداث إدارة خاصة بالتفتيش في مجال الصحة والسلامة المهنية.

- في دول أخرى: تفتيش العمل في مستوى قسم من إدارة:

- الأردن: مديرية شؤون العمال والتفتيش.

- لبنان: دائرة تفتيش العمل والوقاية والسلامة ضمن مصلحة العمل والعلاقات المهنية .

- سورية: دائرة تفتيش العمل ضمن مديرية العمل المركزية.

- العراق: قسم تفتيش العمل ضمن دائرة العمل والتدريب المهني.

- عمان: دائرة التفتيش ضمن المديرية العامة للرعاية العمالية.

المغرب: صلب مديرية الشغل هناك قسمان للتفتيش: أحدهما لقطاعات الصناعة والتجارة والخدمات والآخر للفلاحة.

- الموارد البشرية:

هناك اختلاف كبير -أيضاً- فيما يخص عدد المفتشين ومستواهم التعليمي:

- جيبوتي: كان جهاز التفتيش يضم لفترة طويلة مفتش عمل واحد و 8 مراقبين وقد تم تعزيزه مؤخراً.

- وضعية متميزة لكل من تونس والجزائر فيما يتعلق بالموارد البشرية ووسائل العمل:

- في تونس: 430 مفتش عمل مباشرين منهم ما يقارب 60 % نساء ومستوى علمي رفيع.

- في الجزائر: جهود كبيرة في مستوى الموارد البشرية أكثر من 700 مفتش وبناء المقرات الجديدة وتوفير وسائل العمل وخاصة النقل.

- في قطر: زيادة هامة في عدد المفتشين في السنوات الأخيرة لتعزيز حماية حقوق العمالة الوافدة، حيث تضاعف تقريباً من 200 سنة 2014 إلى 397 سنة 2016.

- دول بها معاهد متخصصة في التدريب لإدارة وتفتيش العمل: تونس- الجزائر- المغرب- الأردن.

- أحادية أو تعدد أجهزة التفتيش:

معايير العمل الدولية والعربية لا تلزم بالأخذ بنمط أحادية أو تعدد أجهزة تفتيش العمل وتركت ذلك لاختيار الدولة حسب ظروفها وإمكاناتها.

- المعايير الدولية : الاتفاقية رقم 81 لا تتضمن نصاً صريحاً في الموضوع ولكن يفهم منها أنّها تسمح بتعدد أجهزة تفتيش العمل في حدود معيّنة، حيث تجيز في المادة (2/2) أن تستثني القوانين أو اللوائح الوطنية منشآت المناجم والنقل أو أجزاء منها من تطبيق هذه الاتفاقية.

في المقابل الاتفاقية رقم 129 عالجت الموضوع بنص صريح في المادة (7/3) يذكر عدة خيارات ما بين أحادية أو تعدد أجهزة التفتيش وأجاز للدولة الأخذ بأي من هذه الخيارات.

- المعايير العربية : الاتفاقية رقم 19 تركت الخيار بشأن أحادية أو تعدد أجهزة تفتيش العمل للدولة المادتان (2 و3) غير أنّ اتفاقيات أخرى لم تأخذ بهذه القاعدة ويفهم منها وجوب تعدد أجهزة التفتيش، حيث إن الاتفاقية رقم 7 المادة (12) توجب إيجاد تفتيش خاص بالسلامة والصحة المهنية والاتفاقية رقم 12 المادة (26) تقتضي إيجاد جهاز تفتيش خاص بالعمل الزراعي.

– الوضع في الدول العربية: ذهبت قوانين العمل العربية في اتجاهات مختلفة، غير أنّ الغالبية اختارت الأحادية أي جهاز واحد للتفتيش يخضع لإشراف وزارة العمل: الأردن، الإمارات، السعودية، فلسطين، اليمن البحرين، ليبيا، الجزائر، لبنان وهناك عدة قوانين عربية تنص على وجود جهازين للتفتيش خاضعين لوزارة العمل أحدهما للتفتيش القانوني التفتيش العام والآخر متخصص في الصحة والسلامة المهنية: تونس، السودان، المغرب، موريتانيا.

2 – الصعوبات التي تواجه تفتيش العمل في الدول العربية :

يختلف واقع تفتيش العمل من دولة إلى أخرى حسب إمكانيات البلد والأهمية التي يوليها لهذه الوظيفة. وإن كانت هناك جهود جادة تبذل في بعض الدول العربية لتطوير إدارة التفتيش ودعمها بالموارد البشرية وبوسائل العمل الضرورية، إلا أنه بشكل عام تشكو إدارات تفتيش العمل في الدول العربية وضعاً صعباً لا يتماشى مع ما نلمسه من اهتمام بالتفتيش على المستوى التشريعي من خلال الانخراط في المعايير الدولية والعربية ومن خلال الأحكام المتطورة الواردة في قوانين العمل الوطنية ذاتها.

ونستعرض فيما يلي أهم الصعوبات التي تعترض إدارات التفتيش العربية:

1.2- الموارد البشرية :

– نقص كبير في عدد المفتشين أمام التزايد السريع لعدد المنشآت والعمال وتوسع انتشارها الجغرافي.

– نقص نوعي في معارف المفتشين ومهاراتهم.

(تدني المؤهلات الدراسية، الافتقار للتدريب الأولى والمستمر).

– عدم وجود نظام أساسي خاص بمفتشي العمل وانعدام الحوافز الوظيفية والمادية المجزية والتي تضمن استقرارهم الوظيفي وتبعدهم عن كل المؤثرات ومظاهر الفساد المالي.

– الافتقار إلى الاستقلالية في اتخاذ القرارات، إحالة محاضر المخالفات في أغلب الدول لا تتم من طرف المفتشين أنفسهم، ضعف حماية المفتشين يؤثر على نشاطهم، ضغوطات سياسية وغيرها... إلخ.

2.2 - وسائل العمل:

– نقص الإنفاق الحكومي على تفتيش العمل : نتيجة التوجهات الاقتصادية نحو اقتصاد السوق وتقلص الدور الاقتصادي للدولة وما نتج عن ذلك من تقليص لدور الإدارة بما في ذلك إدارة العمل.

– الافتقار إلى مستلزمات العمل: وسائل النقل والاتصال خاصة.

– النقص في المعلومات التي يحتاجها جهاز التفتيش قاعدة معلومات محيّنة عن المنشآت الخاضعة للتفتيش، دليل إجراءات التفتيش ، نماذج التقارير... إلخ.

– محدودية استعمال إدارات التفتيش لوسائل العمل العصرية والتكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال الحواسيب، الإنترنت، الخدمات والأنظمة الإلكترونية...

إلخ وضعف أو انعدام الاهتمام بتكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة – الإدارة السديدة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ بعض الدول العربية لها تجارب متقدمة في توظيف التكنولوجيات الحديثة لتطوير أداء تفتيش العمل وتيسير وتسريع تسوية المنازعات العمالية. ونذكر على سبيل المثال : نظام حماية الأجور WPS في الدول الخليجية ونظام التفتيش الذكي : الإمارات وخدمة الشكاوي الإلكترونية : الأردن، الإمارات، عمان، قطر، السعودية.

كما نذكر أنّ عدّة مواقع واب لوزارات العمل العربية تنشر قوانين العمل والنصوص المنفذة لها مثل الأردن، الإمارات، لبنان، السعودية، موريتانيا والبعض منها يخصص ركناً للثقافة العمالية والتعريف بحقوق وواجبات أصحاب العمل والعمال بشكل مبسّط.

3.2 – نطاق التفتيش

- هناك قطاعات وفئات عديدة مستثناة من مجال تطبيق قوانين العمل وبالتالي من نطاق التفتيش:

- موظفو الحكومة.
- عمال الزراعة الخالية من الميكنة.
- العمال المنزليون.
- العاملون في مؤسسات عائلية.
- العمال العرضيون.
- توسع كبير للاقتصاد غير المنظّم في العديد من الدول العربية وهو ما يجعل نسبة كبيرة من العمال خارج الحماية الاجتماعية.
- المتغيرات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية وما نتج عنها من تنامي أنماط عمل جديدة صعبة المراقبة: العمل لوقت جزئي، العمل لمدة معينة، العمل بالتداول، العمل من الباطن المناولة، العمل عن بعد .

- الصحة والسلامة المهنية :

في أغلب الدول العربية هناك وحدات إدارية خاصة بالموضوع في وزارة العمل سواء داخل إدارة التفتيش أو خارجها . ولكن تفتقر للكوادر المختصة أطباء مفتشي العمل ، مهندسي وفنيي السلامة المهنية .

4.2 – الوظائف الإضافية :

يتم في كافة الدول العربية تقريباً تكليف جهاز تفتيش العمل بوظائف إضافية على حساب الوظائف الأساسية وبالأخص:

- متابعة المخالفات الخاصة بتشغيل العمالة الأجنبية الوافدةك دول الخليج العربية.
- القيام ببعض الوظائف الإدارية كمراجعة عقود العمل وتصديقها ومراجعة نظم العمل بالمنشآت ولوائح الجزاءات: دول الخليج العربية.
- تركيز هياكل الحوار ومتابعة نشاطها: تونس الجزائر.
- المساعدة في المفاوضات الجماعية وفي إعداد الاتفاقيات الجماعية: الجزائر في النص وتونس في الممارسة.
- تسوية نزاعات العمل الجماعية وكذلك الفردية.
- هذه الوظيفة نجدها في الدول العربية المتأثرة بالنموذج الفرنسي: تونس- الجزائر- المغرب موريتانيا- جيبوتي- سوريا- ليبيا.

وهي تأخذ جزءاً مهمًا من وقت جهاز تفتيش العمل على حساب المراقبة رغم كون معايير العمل الدولية وبالأخص التوصية رقم 81 البند 8 تنص على عدم تكليف مفتشي العمل بالتوفيق أو التحكيم في النزاعات العمالية.

- في الدول العربية الأخرى: هناك فصل كامل بين وظائف التفتيش ووظائف التوفيق أو الوساطة في منازعات العمل التي تمارس صلب إدارة مختصة في علاقات العمل: كافة الدول الخليجية- الأردن – فلسطين- مصر- اليمن. ويبقى التعاون بين إدارتي التفتيش وعلاقات العمل ضعيفاً أو منعدماً تماماً.

5.2 فاعلية تفتيش العمل:

هناك عدة عوامل تحدّ من فاعلية تفتيش العمل وجدواه ونذكر من بينها:

– عـدم انتظام الزيـارات التفتيشـية وتباعدها وعدم شـمولها للعديـد مـن المنشـآت وخاصـة الصـغيرة منها حيث تكثر المخاطر المهنيـة وتزيد بالتالي الحاجة لحماية العمال.

– الصـبغة الردعيـة للعقوبـات عن المخالفات ليسـت بالقدر الكافي، ضعف العقوبات المالية وفقدان قيمتها مع مرور الوقت وهناك مخالفات دون عقاب.

– الاعتمـاد شـبه الكلـي فـي تنظيم علاقـات العمل فـي العديد مـن الدول العربيـة على عقد العمـل الفردي وغياب علاقات العمل الجماعية العمل النقابي، المفاوضة الجماعيـة مما يشـجع أصـحاب العمل علـى التجاوزات وخاصـة إن لم يكن هناك تشـريعات كافية لحماية حقوق العمال وتحديد للحد الأدنى للأجور على المستوى الوطني.

– قلـة العلاقـات بـين جهـاز تفتيش العمـل والجهات الأخـرى المعنية القضـاء، الشـركاء الاجتماعيين، جهات أخرى حكومية معنية بالتفتيش مثل الداخلية، الصـناعة، التأمينات الاجتماعية.

– ضعف المتابعة والتقييم لنشاط تفتيش العمل.

3 – حلول مقترحة لتجاوز الصعوبات:

كان موضـوع تفتيش العمل محل مناقشـات مستفيضة بـين أطراف الإنتاج الثلاثة بالدول العربية في الدورة 37 لمؤتمر العمل العربي المنعقد بالمنامة، من 6 إلى 13 مارس 2010.

وقد أفضـت هذه المناقشـات إلى جملة من التوصيات وردت فـي تقريـر لجنـة "دور تفتيش العمل في تحسـين علاقـات العمـل وتهيئـة المنـاخ المناسـب للاسـتثمار" واعتمدها المؤتمر.

وفيما يلي أهم تلك التوصيات:

– إيـلاء المزيد مـن الاهتمـام بتفتيش العمـل الإرادة السياسية ، توعية أطراف الإنتاج.

– دعم دور تفتيش العمل في مراقبة تطبيق تشـريعات العمل وتعزيز وظائفه في مجال التوعية والنصح والإرشاد لأصحاب العمل والعمال.

– تعزيز الدور الوقائي لتفتيش العمل وبصـفة خاصـة مـن خـلال تنشـيط الحـوار الاجتماعـي والوقايـة مـن المنازعات العمالية والمساعدة على تسويتها عند حدوثها.

– تطوير التفتيش في مجال الصحة والسلامة المهنية وتوفـير الكـوادر المتخصصـة والمعدّات اللازمـة للغرض وبحـث إمكانيـة إحـداث جهـاز تفتيش متخصـص في الصـحة والسلامة المهنية في الدول التي لا يوجد بها مثل هذا الجهاز.

– توسـيع مجال نشـاط أجهـزة تفتيش العمل ليشـمل مختلـف القطاعات ومنشـآت العمل بما فـي ذلك القطاع غير المنظّم والمناطق الحرة والمنشآت الصغيرة.

– تخليص أجهزة تفتيش العمل من الأعباء الإضـافية التي لا تدخل في إطار وظائفها الأساسية.

– دعـم أجهزة تفتيش العمل من خـلال توفير العدد الكافي من المفتشين المؤهلين.

– توفير المستلزمات الضرورية ووسائل العمل الحديثة وبالأخص:

– وسائل المواصلات لتنقل المفتشين.

– نظـام معلومـات متطـور عـن المنشـآت الخاضـعة للتفتيش.

– نماذج تقارير التفتيش ودليل إجراءات التفتيش.

– تحسـين الأوضـاع الماديـة والمعنويـة لمفتشـي العمل وتوفـير الحمايـة والحياديـة اللازمـة لأداء مهامهم على الوجه المطلوب.

– تطويـر معـارف ومهارات مفتشـي العمـل على نحو مستمر وتكثيف الأنشطة التدريبية المتخصصة.

– تعزيز التنسيق والتعاون بين أجهزة التفتيش المختلفة المعنية بتطبيق التشريعات الاجتماعية.

– تطويـر آليـات التشـاور والتعاون بين جهـاز تفتيش العمل ومنظمات أصحاب العمل والعمال .

للإطلاع على النسخة الالكترونية من الوثيقة يرجى اتباع الاتي :

1 - تحميل أي من برامج (QR code Reader) App Store Google play Windows Store

2 - قم بتصوير الرمز (الموجود في ظهر الغلاف) بإستخدام البرنامج الذي تم تحميله، وسيقوم البرنامج بالانتقال للوثيقة في حال اتصال جهازك بالانترنت .

منظمة العمل العربية في سطور

هى إحدى المنظمات العربية المتخصصة العاملة فى نطاق جامعة الدول العربية ، وهي أول منظـمة عربية متخصصة تعنى بشـئون العـمل والعمال على الصعيد القومي تنفرد دون سائر المنظمات العربية المتخصصة بتطبيق نظام التمثيل الثلاثي الذي يقوم على أساس اشتراك الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال فى كل نشاطات المنظمة وأجهزتها الدستورية والنظامية ؛ إيماناً بأهمية تكاتف أطراف الإنتاج فى الوطن العربي كضرورة ودعامة أساسية للوحدة العربية و اعترافاً بأن التعاون فى ميدان العمل هو أفضل ضمان لحقوق الإنسان العربي فى حياة كريمة ، أساسها العدالة الاجتماعية و سبيلها التعاون الفعال لتطوير المجتمع العربي و تنميته على أسس متينة وسليمة .

إصدارات سابقة

مطابع الشرطة: ٢٠٢٠/٢٥٩